UNIVERSAL
LIBRARY
OU_234934
UNIVERSAL
LIBRARY

شرح قانون

معارف نظارت جلیله سنك رخصتیله طبع اولنمشدر

صحاف چارشوسنده بوسنوی (الحاج محرم افندینك) دکانده
فروخت اولنور

٣هي في الحقيقة حد بناء على ماذهب اليه المحققون من ان الحد اظهار الصفات الكمالية لا خصوص
فقط مع انه صرح به المص فلا يلزم مرتوهم منه ٤اي من عنده اما بواسطة او بدونها واذا كانت

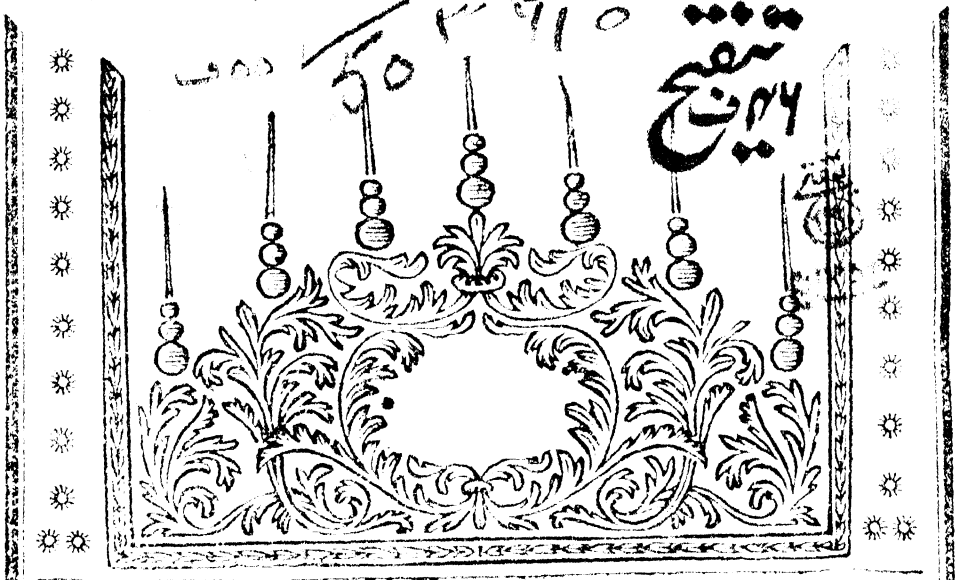

بمعنى الدلالة على مايوصل الى المطلوب كما في قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى او بمعنى الدلالة الموصلة اليه كما في قوله تعالى انك لاتهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء فان ذلك ليس لغير الله الا بالمعنى الاخير للهداية كما يدل عليه هذه الاية فكيف يصح التعميم بالقياس اليه قلت ان في المعنى الاخير امرين الدلالة والايصال وعدم تمكن الغير انما هو بالنظر الى الاخير لا الاول فحيث دل احد احدا على مايوصل الى المطلوب اوصله الله تعالى كان هناك الدلالة الموصلة من الله تعالى بواسطة الغير اذ الواسطة في حصول الجزء واسطة في حصول الكل ايضا (مولانا نصر الله) ويحتمل ان يكون مصدرية او موصولة والقول هو الاولى خلوه عن ارتكاب الحذف وايقوع الحمد على فعل المنعم وهو الانعام لا على النعمة (صدر الدين مولانا) (ان اجل)

٦ النص مايزين به الخاتم ويكتب عليه اسم صاحبه منه ٧ ولا يجوز وقوع الفاء في جواب لما عند ابن مالك الا اذا كانت جملة اسمية والجمهور ينافقوا وقوعها مطلقا فاوجدان الجواب محذوف (حسن جلبي)
٩شبه الجد بالشخص استعارة بالكناية والاثبات تناسق استعارة تخييلية وذكر التشمير ترشيح (لعبد)

بسم الله الرحمن الرحيم

٣الهداية امر من لديه٤* وكل شئ يرجع ويعود اليه* وله الحمد على ما٥
انعم علينا سوابق النعم ولواحقها* والهمنا حقايق الحكم ودقايقها*
والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد محدد
جهات العدالة* وخاتم فص٦ الرسالة* وعلى آله الواصلين واصحابه
الكاملين* وبعد* فيقول الفقير المعتصم بلطفه الابدي حسين بن معين
الدين ليبدي اصلح الله حالهما ونور بالهما* لما رأيت كل عين الاعيان
وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام
الحكمة* اذبها يصير النظر في حقايق الاشياء بصيرا* ومن يؤت الحكمة
فقد اوتي خيرا كثيرا* ٧فشمرت عن ساق الجد٩ لتحصيلها باحثا عن
اجمالها وتفصيلها* آخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من
الحكماء* ابتغاء لله تعالى جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل
على اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيها بصيرة* وعنده الهداية
للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري
قدس سره فالتمس من بعض المترددين الى المشتغلين بقراءتها لدي

قوله وما ابرى نفسى الى قوله ومنه الاستعانة اعتذار الشارح عما يحتمل ان يوجد فى شرحه هذا من الخلل وذلك بوجوه الاول قوله وما ابرئ نفسى والثانى على انه لايسع المجال والثالث كون هذا الشرح فى اول تصنيفه من تصنيفاته ﴿ ٣ ﴾ لانه قال فى وقت لم يكن يمكن التصنيف راسخة والرابع

ان اجعل لها من الارقام المتعلقة بها شرحا * وابين مايليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحا * وقد كنت معتذرا بتراكم العوايق وافواج همومها * وتلاطم العلايق وامواج غمومها * فكرروا الالتماس وازدادوا فى الاقتباس فرقته على ماوافق مسؤلهم وطابق مأمولهم * والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد * والشارعين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد * ويعرضوا عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد (وما أبرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء) والانسان يساوقه السهو ٩ والنسيان على انه لايسع المجال لتحقيق الصواب فى كل باب * وهذا اول ماصنفته فى عنفوان الشباب * ومنه الاستعانة بفتح ابواب الهداية * وعليه التوكل فى البداية والنهاية * (اعلم ان الحكمة علم باحوال ٢ اعيان ٣ الموجودات على ماهى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التى وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث يؤدى الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية * والعلم بالاحوال الثانى يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام * اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين بانفراده كتحلى بالفضائل وتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة فى المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة فى المدينة ويسمى سياسة المدنية * واما النظرية فلانها اما علم باحوال مالايفتقر فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة كالاله تعالى وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهى والفلسفة الاولى والعلم الكلى ومابعد الطبيعية وقد يطلق عليه ماقبل الطبيعية ايضا لكنه نادر جدا * واما علم باحوال مايفتقر اليها فى الوجود الخارجى دون التعقل كالكرة وهو ٤ العلم الاوسط ٥ ويسمى بالرياضى والتعليمى * واما علم باحوال مايفتقر اليها فى الوجود الخارجى والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعى وجعل بعضهم مالا

كونه فى عنفوان اى فى حداثة. بان لم يحصل له علوما كثيرة ومادة عن يزة اذ كثرتها فى اخر شبابه بل فى شبيه

(عبد الرحيم)

٩ السهو مايتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوال الصورة عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء

(شرح مصباح)

٢ والمراد بالاحوال الاعراض الذاتية واعيان الموجودات الخارجية

(محى الدين)

٣ هذا ناظر الى ان الموضوع فى الحكمة العملية هى الافعال والاعمال مع انهم صرحوا بان الموضوع فيها الاخلاق والملكات او النفس الناطقة من حيث الاتصاف بهما

(حاشية)

٤ الكرة جسم يحيط به سطح مستدير فى وسطه نقطة يكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية وتلك النقطة مركزها والخطوط اتصاف اقطارها والخارج منها الى المحيط فى الجهتين قطرها (تذكره) ٥ كونه اوسطا باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه والاستغناء عنها من وجه آخر فهو واقع بين الاعلى المستغنى عن المادة ذهنا وخارجا والادنى المفتقر اليها ذهنا وخارجا ويسمى بالرياضى لان الحكماء يفحصون به فى التعاليم فكان رياضية النفوس بها اولا وبما ذكرنا ظهر وجه كونه تعليميا (من فخر الدين)

٩ الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في الماهية والكثرة كون الشيء بحيث ينقسم الى امور متشاركة في الماهية (شرح طوالع) ٢ فيه انه لا يفهم من هذا

﴿ ٤ ﴾ التعريف ان العمل جزء

١٠ الحكمة كما يدل عليه كلمة منها بل يجوز ان يكون شرطا لحصولها (مصلح الدين)

٣ اى ليس وجودها الخارجي بقدرتنا واختيارنا بناء على انه ليس لها وجود في الخارج فيكون البحث عنها من الحكمة النظرية الباحثة عن احوال امور لا يكون وجودها الخارجي بقدرتنا واختيارنا سواء كان وجودها في الخارج ام لا (نصر الله)

٤ اى بقولنا اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات الخ (نعمة الله)

٥ اورد عليه ان الابتناء على الامور الموهومة لو كان علة للاعراض لوجب الاعراض عن الطبيعي ايضا ضرورة ابتنائها في الابعاد وابطال الخلاء واثبات وجود الملاء على تحريكات غير متناهية وغير ذلك من الامور الموهومة وهذا الايراد مدفوع اما اولا فلان الوجه ابتناء اكثر المسائل لا كثير منها والاعراض عن الطبيعي انما يجب على هذا التقدير لو كان اكثر مسائله مبتنيا على الموهومات وليس كذلك واما ثانيا فلما قال بعض الفضلاء من ان ابتناء اصل المسائل على الموهومات بمعنى ان موضوعات مسائلها موهومة وهذا غير جار في الطبيعي وفيه نظر (تخيلة) اذ كون موضوعات مسائل الرياضي في الاكثر امورا موهومة غير ظاهر بل الظاهر خلافه كما يظهر للمتتبع اه (فخر الدين)

يفتقر الى المادة اصلا فسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله تعالى والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة ٩ والكثرة وسائر الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى * واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها ٢ وكذا من ترك الاعيان في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس ٣ وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه ٤ وهو المشهور فيما بينهم لم يعده منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الخارجية المأخوذة في تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصرتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي بالمعنى الاعم وله شدة احتياج الى الطبيعي فلذا اخره عنه وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها ٥ في الاكثر على الامور الموهومة كالبعد وسائر الموهومة المبحوث عنها في علم الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويختزعه الوهم فلا نم ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وان يفرض عن جنبهما دوائر صغائر موازية لها فيكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطؤا متفاوتا جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة

٧ الاغوال جمع غول والمراد من الغول ما يتوهم الناس بانه حيوان اعظم من الجبل ورأسه كالجبل واسنانه كالنارة وغير ذلك (عبد الرحيم) ٥ ٨ والوجه في الاعراض ما افاده الاستاذ روح الله روحه في حواشيه على شرح حكمة العين من ان الاشتغال بالرياضي وممارسته يورث ملكة التخيل المزاحم بملكة التعقل التي يحصل من ممارسة الطبيعي والالهي ولا شك ان ملكة التعقل اشرف من ملكة التخيل (فخر الدين)

٢ لما اخذ في تعريف الحكمة وفي البحث المذكور الموجود في نفس الامر ناسب ان يذكر معناه فقال بعد تفسير العبارة ما محصله انه ما لا يكون وجوده متعلقا بتقدير مقدر واختراع مخترع ومثل له بمثال غير موجود في الخارج حتى يظهر الفرق بينه وبين الموجود في الخارج (فخر الدين)

٣ يعني ان الملازمة المذكورة موجودة للطرفين فالوجود والتحقق ههنا هو الوجود الرابطي الذي هو مصدر كان الناقصة ولك ان تحمله على الاعم من الوجود الرابطي والوجود المحمولي الذي هو مصدر التامة (من فخر الدين)

قوله ما كان مشهورا اراد به الغزال فصار عطف عليه والضمير راجع الى القسم الاول وجواب لما فاقتصرت ودخول الفاجائز وان كان قليلا على ما نقل عن الرش في حاشية المكتوبة في الديباجة قوله فشمر ته عن ساق الجد اما قلا عن شارح المواقف قدس سره

٤ فالتفسير المذكور تفسير بالاعم لا يخفى عليك ان تم هذا يفيد عدم صحة ما قيل لا عدم اولوية فافهم (نعمة الله)

متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال ٧ وان اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا نم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض ٨ كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات وينكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيهما من دقايق الحكمة وعجايب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك ومعنى كون الشئ موجودا في نفس الامر انه موجود في نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ٢ ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة ٣ بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لامكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودة في الذهن لا في نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما نسبت عناكب النسيان على القسم الاول ما كان مشهورا صار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا في اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ✻ القسم الثاني في الطبيعيات ✻ قيل اي في مباحث الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمآل واحد فما وجه تخصيص اولوية ما ذكرت فاقول لانسلم ان المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية ٤ وان سلمناه فلا شك ان

٣ قال الامام فى الملخص ان قول القسمة قد يراد به كون الشئ بحيث يمكن ان يفرض فيه شئ غير شئ وهذا المعنى يلحق بالمقدار لذاته وقد يراد به الافراد بحيث يحدث ❊ ٦ ❊ للجسم هويتان وهذا لا يلحق المقدار لان الملحق يجب بقاؤه عند اللاحق والمقدار الواحد اذا انفصل انعدم و حصل هناك مقدار ان لم يكونا موجودين بالفعل قبل الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعنى هو المادة والمقدار معد لها فى قبولها اياه

(نعمة الله)

٣ وانما سمى التعليمى لانه يبحث عنه فى العلوم التعليمية الرياضية منسوب الى التعليم وعرفوه بانه كم قابل للابعاد الثلث المتقاطعة على الزوايا القايمة (شرح مواقف)

٤ اجاب المواقف عن الاول بان المتبادر من العبارة فرض الابعاد بالنظر الى ذات الجوهر وفرضها فى الهيولى بواسطة الصورة وعن الثانى بان الجسم فى بادى النظر هو الصورة فلا محذور فى دخوله

(صلاح الدين)

٥ ظاهره يشعر انه اعتذار عن تفسير الاجسام بالطبيعية لكن لئن سلم عدم تبادرهما فلابد من التفسير بها ايضا ههنا لان القسم الثانى يبحث فيه عن احوال الاجسام الطبيعية فكذا قسمه ايضا

مقصود الملخص بيان ان القسم الثانى فى الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلام الملخص على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه و ايضا يجب حمل الالهيات فيما يأتى من قوله القسم الثالث فى الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التى هى نظيرها على ماذكرناه اولى ليطابق النظير ان وذكروا ان الجسم الطبيعى جوهر قابل للانقسام فى الجهات الثلث واقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شئ اصلا لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلث منحصر ٢ فى الجسم التعليمى ٣ اى الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث وقد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا (وهو مرتب على ثلثة فنون) فان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث فيه اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحديهما ٤ ❊ الفن الاول فيما يعم الاجسام ❊ اى الطبيعية ٥ اذ هى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على التعليمى والطبيعى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى (وهو مشتمل على عشرة فصول ❊ فصل فى ابطال الجزء الذى لايتجزى ❊ و يقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لايقبل القسمة اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ماهو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ماهو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لاحاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور شئ لايمكن للعقل فرض قسمته غاية مافى الباب ان يكون المفروض محالا قلنا المراد من انه لايقبل القسمة الفرضية ان العقل لايجوز القسمة فيه لا انه لايقدر على تقدير قسمته ولاشك انه صالح للنزاع (لانا لو فرضنا جزأ بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او لايكون لاسبيل الى الثانى لانه لولم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة) وتداخل الجواهر اى دخول بعضها فى حيز بعض آخر بحيث يتحدان فى الوضع والحجم مع البديهة ٧

وهو الفن الاول فحمل الاجسام على الطبيعية مما لابد منه فى هذا المقام فتأمل (صدر الدين) (وايضا)

٧ لان بديهية العقل شاهدة اذا دخل جزء فى جزء آخر لايتحد ان الحجم بل فرد ان كالاول (من فحر)

٢ فيه اذلا يلزم من كون محل النهايتين واحدا ان يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى كسطح الفلك والاولى ان يخص ﴿ ٧ ﴾ الدعوى ويقال ان كان محل النهايتين واحدا بحيث لا يمكن

وايضا (فلا يكون له وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فانه يلاقى الوسط احد الطرفين غير مايه يلاقى الطرف الآخر فينقسم) لا يقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم فى حد ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين فى محل واحد بحسب الاشارة فيكون ٢ الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين وان كانتا حالتين فى محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ٣ ولو وهما اذ يمكن حينئذ ان يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البداهة (ولانا لو فرضنا جزأ على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط او يجموعهما او عن كل واحد منهما شيئا) او واحدا منهما وبعضا من الآخر (والاول مع والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين) بل احد الاقسام الاخر (فيلزم الانقسام) اى انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد الجزئين لامحالة وينبغى ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالى بط بما فصل فكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار فى فرده فعلى هذا ناسب ان يقال فى صدر البحث فصل فى ابطال تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى واقول يمكن اقامة الدليلين على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان يفرض الجزء بين جسمين او على ملتقاهما كما لا يخفى على ذوى الافهام ﴿ فصل فى اثبات الهيولى ﴾ ولا حاجة لنا الى اثبات الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة (كل جسم) من حيث هو جسم (فهو مركب من جزئين) اى من جوهرين (يحل احدهما فى الآخر) وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم جزأ آخر حالا مع الصورة الجسمية فى الهيولى

ان يفرض فيه شئ غير شئ لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخرى (صدر الدين)

٣ فيه بحث لانه لا يخ اما ان يكون محل احدى النهايتين احد الطرفين مع الوسط ومحل الاخرى هو الطرف الاخر معه كما هو الظاهر ويكون محل كل منهما غير خارج عن الوسط فعلى الاول لانم اذا كانت الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخرى لزم الانقسام فى الوسط فانه ح مع احد الطرفين محل لاحدى نهايتيه ومع الاخرى نهايتيه الاخرى تغاير هذين المحلين فى الاشارة لا يتوقف على انقسام الجزء المتوسط بل هما متغايران فيها سواء كان الوسط منقسما ام لا وعلى الثانى لانم انه اذا كان الاشارة الى احد المحلين عين الاشارة الى الاخر لزم تلاقى الطرفين فى نفس الامر فلان الوسط مانع من ملاقيهما وان كان محلا للنهايتين غير منقسم اصلا نعم اذا اريد بالاشارة الاشارة الحسية لا العقلية يلزم على هذا التقدير ان يكون متلاقيين فى الحس لكنه غير منافٍ لما هو المفروض من عدم التلاقى فى نفس الامر (نصر الله)

٦ اقول يرد عليه المكان بالذبة لى المتمكن لانه يصدق عليه ان الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر لانطباق المكان على السطح المتمكن ولايندفع بما يندفع به الثالث ﴿ ٨ ﴾ من بيان معنى الاختصاص

ويسمى صورة نوعية وسيجئ بيانها وقد يقال الحلول اختصاص ٦ شئ بشئ بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لايصدق على حلول اعراض المجردات فيها لانها لايشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل لاتحاد ٧ فى الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهى الى الحال والمحل الحسيين معا الثانى انه لايصدق على حلول الاطراف فى محالها كحلول النقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه يلزم منه ٨ ان يكون الاطراف المتداخلة حالا بعضها فى بعض وليس كذلك و يمكن ان يجاب عن الثانى بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى الخط لاتجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد تكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتداد اسطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من المشير فرسم خطا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح ٤ قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا و بالعرض وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا و بالذات والنقطة والسطح تبعا و بالعرض وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم ٩ اما امتداد خطى منته الى نقطة منه او امتداد سطحى ينطبق

بالمعنى المذكور اذهو موجود بينهما لان الظاهر ان المكان قد لايمكن به وبدون المتمكن لانه بسبب تحقيق حصول المكان كما فى الجسم وسطحه والظاهر ان اتحاد الاشارة بالمعنى المذكور يوجد بين الكل والجزء (نعمة الله) ٧ اى بل لايتصور الاتحاد فى الاشارة العقلية اصلا فالشان يكون بينهما اختصاص بحيث يكون الاشارة العقلية الى احدهما عين الاشارة الى الآخر فلا يصدق على شئ من افراده فتأمل (فيض الله) ٨ هذا التعريف بناء على ان التعريف بالاعم لايجوز فافهم (فيض الله) ٤ اى السطح يفهم منه ان السطح المشار اليه يلزم ان يكون ذا خط وهو لم يجوز ان يكون سطح كرة حقيقية ولو سلم فيجوز ان تنتهى الاشارة الى وسط ذلك السطح المشار اليه او الى نقطة محققة منه كما اذا انتهت الى ضلع من اضلاعه وكذا يجوز ان يكون بامتداد السطح الخارج من المشير على هيئة جسم مثلث ينطبق نقطة منه على نقطة من المشار اليه وهذا كما يجوز ايضا فى الاشارة الى الخط ويمكن الجواب عن الكل بان الشارح اعتبر فى البيان ماهو الظاهر والمتبادر (الخط) الى الاوهام والافهام لانه قصد استقصاء جميع الاحتمالات العقلية حتى يرد عليه منع الانحصار فتأمل (عبد الرحيم)

٢ فيكون الاشارة الى الخط قصدا والى النقطة والجسم والسطح تبعا (تقرير) ٣ وذلك في الاجسام الكثيفة الحاجب لاورائها ﴿ ٩ ﴾ (حلبي) ٤ ظهر لك ان الاغلب الخ وذلك لانه اذا نظرنا

الخط الذي هو طرفه على الخط من ذلك الجسم ٢ او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح ٣ من الجسم المشار اليه او ينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق كل قطعة منه على الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحال في تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس ماعرفت ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ٤ ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم آخذ من المشير منته الى المشار اليه واقول يمكن ان يتكلف ٥ و يجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لايكفي لحصول الحلول بل لابد من الاختصاص وهذا منتف في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لايمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته ٦ بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشئ في الشئ ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام اوتقديرا كما في حلول العلوم في المجردات واقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق ٧ عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر اما اذا كان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه و بالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه و بالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص في الالهيات ان حلول الشئ في الشئ ان يكون مختصا به ساريا فيه و يرد عليه انه لايصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ لايمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول اعني النعت

الى شئ البصر الى اقطاره ذلك حتى تنكشف عاينا فلو كان خروج الشعاع على وجه ينطبق ظرفه على وجه ينطبق ظرفه على سطح المشار اليه لكان السطح المشار اليه مرئيا دفعة ولايحتاج الى تلك الارادة وذلك ظ (حسن) ٥ قيل يلزم على هذا التكلف استدراك قيد الاتحاد في الاشارة واجيب بمنع لزوم الاستدراك مستندا بانه لولا يصدق على المعلول بالنسبة الى العلة اقول يمكن الجواب عن الثالث بان المراد اختصاص احد الشيئين بخصوصية بحيث يتحد الاشارة والحاصل ان الاختصاص يجب ان يكون من احد الجانبين فقط و هذا في الاطراف المتداخلة غير متحقق فلا تنقض (من فخر الدين) ٦ و في بعض الشروح ان هذا يخرج حلول الصورة في الهيولى لان احتياج الصورة الى الهيولى بطريان الاتصال والانفطال عليها لا لذاتها واقول فيه نظرا اذا الصورة لايمكن تحققها بدون الهيولى كما ذكره الش

فطريان الاتصال كاشف عن احتياجها (٢) اليها كما لايخفى (فخر الدين) ٧ وايضا يصدق هذا التعريف على مثل المادة الاشجار والاوراق والثمار والاثواب المبادلة بل على الجزء بالنظر الى الكل فتأمل (فيض الله)

٢ وحاصله انه ان اراد بالتعلق كون احدهما محمولا للآخر فلا يصدق على حلول الصورة الجسمية في الهيولى وحلول الاعراض في الجسم فلا يكون جامعا ﴿ ١٠ ﴾ وان اراد به ان يكون سببا للحمل فلا يكون مانعا لصدقه على التعلق بين الجسم ومكانه وبين الفلك وكوكبه

حال والثانى اعنى المنعوت به محل كالتعلق بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ماقيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالآخر بحيث يكون الاول ناعتا والثانى منعوتا به وان لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان واقول ههنا بحث لان بين ٣ الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا صحيحا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم متعلقا خاصا صحيحا لان يقال جسم ٣ ابيض مع ان الكوكب غير حال فى الفلك والمكان فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على مابينا ٥ لايرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ فى آخر بمجرد التعلق الناعت كما سيجئ (يسمى المحل بالهيولى) الاولى والمادة ٤ وانما قيدنا الهيولى ٥ بالاولى لانها قد تطلق على الجسم الذى يتركب منه جسم آخر كقطع الخشب التى يتركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية (والحال الصورة الجسمية) فان قلت انهم عدوا مباحث الهيولى والصورة من الالهيات فلم ذكره المص ههنا قلت لانه سلك فى التعليم مسلك المعلم الاول وقدم الطبيعى على الالهى لما مر ولما كان موضوع الطبيعى الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع اعنى الجسم الطبيعى وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من الالهى ان الاحوال المذكورة فيها لايحتاج الى المادة فى الوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة اوعن تلازمهما وتشخصهما ولكل من ذلك غنى عن المادة واقول هذا الكلام مبنى على ان الالهى علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاحوال الى المادة والظ فى عبارة اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لاتفتقر تلك الاشياء فى الوجود الخارجى والتعقل الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لاشبهة فى ان الهيولى لاتفتقر فيهما اليها ولا فى ان الصورة لاتفتقر اليها

٣ قوله بل يقال جسم ابيض الى هنا كلام ذلك القائل واخر كلامه والتعلق الناعت فيما نحن بصدده يقتضى منعوتية الجوهر الباقى بالجسمية فان الجسم الباقى بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم المتصف بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر القابل للصورة الجسمية الموجود دائما محل للصورة الجسمية فيكون هيولى انتهى قد صرحوا بان المراد بالاختصاص المذكور ان يكون بحيث يشتق منه ما يحمل على الآخر بحمل هو هو كما يظهر من المثال المذكور ايضا ومن البين ان مانحن فيه ليس من هذا القبيل فلابد من التأويل (من فخر الدين)

٤ بل ههنا ان قوله والمادة ان كان تفسير الماقبله فلا فائدة فى التقييد المذكور والا فالاولى هو تقييد المادة ايضا بالاولى فانها قد يطلق ايضا على الجسم المذكور كالقطع المذكور بل هى اكثر فيه (صحائف) (فى)

٥ الهيولى اذا اطلق يتبادر منه الهيولى الاولى فلا حاجة الى التقييد بل التقييد للتوضيح

١ فيه انه صرح فى الحاشية فيما قبل ان الصورة مفتقرة الى الهيولى فى الشخص والوجود فتذكر منه
٣ لما ثبت ان لحوق الشكل اياها انما هو لشاركة من المادة (حكمة العين) ٣ قوله كما هو

فى التعقل واما فى ان الصورة لا تفتقر اليها فى الوجود الخارجى فلما بينوه من ان الهيولى تفتقر الى الصورة فى الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى فى التشكل ٢ دون الوجود لئلا يلزم الدور (وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون فى نفسه متصلا واحدا) كما هو ٣ عند الحس (والا) اى وان لم يكن اجزاؤها اجساما (لزم الجزء الذى لا يتجزى) او الخط الجوهرى وهو الذى لا يقبل القسمة الا فى جهة واحدة او السطح الجوهرى وهو الجوهر الذى لا يقبل القسمة الا فى جهتين واستحالة وجودهما بمثل ما مر فى نفى الجزء وسيورده المص وان كانت اجزاؤهما اجساما ينقل الكلام اليها ولابد ان ينتهى الى جسم لا منفصل فيه بالفعل والا يلزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناهى المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم قابل للانقسام ٥ الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهى فى الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قاله المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود ما لا يتناهى فى الخارج ممتنع مطلقا ٦ عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لا تتناهى الاعداد فانها لا تصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون متصلا واحدا فى نفسه بل غاية ما يلزم منه انه يجب ٧ انتهاؤها الى اجسام لا منفصل فيها بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجسام المتصلة التى ينتهى اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك كيف لا وقد قال ديمقراطيس ٨ ان مبادى الاجسام اجسام صغار صلبة لا يقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية ٩ فلابد لاثبات المرام من نفى هذا

عند الحس اشارة الى ان المراد بالقابل ما هو بحسب الحس لا بحسب الواقع اذ القابل بحسب الواقع يكون متصلا واحدا لما تقرر من ان القابلية التى هى الاستعداد لا تجامع الفعلية فلا يجتمع قبول الانقسام انفكاك مع الانفكاك بالفعل فيكون متصلا فى نفسه (فخر الدين)

٥ اما بالفك كسرا او قطعا واما بالوهم والفرض والقسمة الفكية بقسمها والوهمية وان تنتهيا الى حد تقفان عنده لكن الفرضية العقلية لا تنتهى الى حد تقف عنده ولا يتحلق بعده (فيض الله)

٦ سواء كان هناك ترتب اما لا (فخر الدين)

٧ فيه بحث لان الدليل المذكور لا يتم الا بابطال انتهاء الانفصالات الى اجسام لا منفصل فيها بالفعل فلا يلزم منه وجوب ذلك الانتهاء بل وجوب عدمه (نصر الله)

٨ سمعت عن استادى مولانا حسين الخلخالى ديمقراطيس بالدال المهملة ناقلا عن استاده حين قرء شرح التجريد عنده وان كان المشهور بالزاء المعجمة تأمل (فيض الله) ٩ اى فى قبول القسمة الوهمية لا يفيد الهيولى وهمية (سيد قدس سره)

٢ قوله ليس له وجه ظ اه فى بعض الشروح ظهر وجهه ان اللازم هو الكلية الشبيهة بالمنفصلة وهى ان كل جسم اما متصل فى نفسه او منته الى متصل ﴿ ١٢ ﴾ فالظ اسقاط لفظ البعض اقول فيه نظر اما اولا فلان غرض الش ان كلام المص على ما قرره لفظ البعض فى محله اذ لو اسقط لابد ان يحمل على المهملة والا لا يستقيم الكلام وهو ظ فصرح بالبعض ليعلم ان اللازم هذا اذ الظ عند عدم ذكر البعض الاستغراق لما اشتهر من ان الجمع المحلى باللام مفيد بالاستغراق وهو غير صحيح واما ثانيا فلان الكلية الشبيهة بالمنفصلة بالمال راجع الى الجزئين كما لا يخفى فالظ عدم الاسقاط (فخر الدين)

٣ قوله ويلزم من هذا اثبات الهيولى اه فذلك الجسم المتصل اه ووجه الاتية انه لما ادعى المص تركب الجسم من جزئين مفرع فى اقامة البرهان على تلك الدعوى فالانسب ان لا يتعرض للمدعى فى اثناء مقدمات الدليل بل الانسب فى اقامة الدليل فقط واتمام مقدماته (من حسن)

٧ وهو السيد قدس سره العزيز فى الحاشية على شرح التجريد حيث قال وزيدت ما احتجوا به على اثبات ذلك الجواب الواحد اى المتصل (ذلك) فى حد ذاته على قول القاضى واقول فيه بحث اه ونقل عبارة نفسه بلا تفاوت (محمود حسن)

الكلام ودونه خرط القتاد وقيل الظ اسقاط لفظ بعض عن المتن اقول ليس له٢ وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان تم ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصل واحد لاكلها (ويلزم من هذا٣ اثبات الهيولى فى الاجسام كلها لان ذلك المتصل) المناسب لاختصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال) اى يطرأ عليه الانفصال (فالقابل للانفصال فى الحقيقة اما ان يكون هو المقدار) اى الجسم التعليمى (او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لاسبيل الى الاول ولا الى الثانى والالزم اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة) لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فانه اذا اورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت هويتان اخريان (والقابل) ومايلزمه (يجب وجوده مع المقبول) اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شانه هو (فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى) لايخفى عليك انه لاشعار فى هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين٧ من ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى قسمين اعداما بالجسمية بالكلية وايجاد الجسمين الآخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم المتصل فى حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فمع لايكون ذلك المتصل الوحدانى الذى كان بلا منفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والالكان ذا منفصل بالفعل لا متصلا فى حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم وانه بديهى البطلان فلابد هناك من شئ آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولابد ان يكون ذلك الشئ باقيا بعينه فى الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فتكون

ذلك الباقي بنفسه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشئ المشترك في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا واحدا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا ومتعددا منفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به ناعتا له[٣] فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد ذاته وهو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة[٤] جسمية والجسم المطلق مركب منهما اقول فيه بحث اذ لابد لبيان حلول الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولا يجدي[٥] ماذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض في شئ يقتضي ان يكون الشئ الاول نفسه نعتا للثاني وحلول الجوهر في الشئ يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات[٦] نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل القسمين واعلم ان ماذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر الفارابي وابي علي سينا واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ شهاب الدين المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير[٧] حال في شئ لكونه متحيز الذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لاتركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه في الحالتين في ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي هي لانواع الجسم يسمى

٢ اي يعرض الاتصال اولا وبالذات وان كانت سبب المقدار المشتمل هو عليه واما عروضه للمقدار فهو لذاته لا لسبب يغاير ذاته (نصر الله) ٣ فيه نظر لان الصورة الجسمية على هذا التوجيه جوهر ويمتنع ان يصير الجوهر نعتا لجوهر اخر (صدر الدين)

٤ اما تسميتها بالصورة فلان الجسم يكون بها بالفعل وما يكون الشئ به بالفعل فهو صورة واما انها جسمية فلذلك بعينه لان الحاصل منها ماهية الجسم لا انواعه بخلاف الصورة النوعية وسميت بالجسمية الامتياز عن النوعية (نعمة)

٥ قوله لايجدي اه لايخفى عليك ان ما استدل المعلل على كون الهيولى محلا للصورة ليس بمجرد كونها واسطة في اتصاف الهيولى باوصافها بالعرض بل هو هذا مع الاختصاص فان قوله فيكون محلا للمتصل الواحد متفرع على كون الصورة مختصة بالهيولى ناعتة لها لا على الناعتية فقط ولا يجري الدليل في الجسم بالقياس الى عرضه القائم به لانه وان كان ناعتا له بالمعنى المذكور لكن ليس مختصا به لامكان وجود الجسم بدون ذلك العارض (نصر الله) ٦ وهنا قد وجد المقتضي فيلزم ان يوجد المقتضى ايضا فيجب ان يوجد المحلول (عبد الرحيم) ٧ تفسير لقوله قائم بذاته

٢ هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان ماذكرتم من الدليل يدل على ان الجسم الذي يعرض له الانفصال بالفعل مركب من الهيولى والصورة و بعض الاجسام كالفلك ﴿ ١٤ ﴾ لايعرض له الانفصال بالفعل وعندكم ان كل جسم مركب منهما فلم يكن ماذكرتم مثبتا لما عندكم فاشار الى الجواب بقوله واذا آه (حكمة العين)

٣ فنقول العلة كما جعلت الصورة محتاجة الى المحل في الاجسام القابلة للانفكاك فكذا جعلت غنية عنه في الاجسام الغير القائمة للانفكاك فلم يحل فيه فلم يثبت الكلية (فيض الله)

٤ قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية بحيث يجوز ان يوجد بدون هذا اولا فان جاز فهو غني لذاته ولا يحتاج اليه لذاته (فخر الدين)

٥ فيلزم من انتفاء ثبوت احدهما ثبوت الاخر لان الطبيعة مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنها اما ان يمكن وجوده بدون المحل او لا فان كان الاول فهي غنية عنه بحسب الذات والا فمحتاجة اليها بحسبها (حواجه زاده)

٦ قوله اذا خالفت اه يدل على الصغرى وتفصيل لها وقوله فيما سيأتي وكل ما كان اه كبرى والتقرير هكذا ان مخالفة الجسميات الخارجيات دون الفصل وكل ما كان كذلك كان ماهية نوعية لاجنسية (جسمية) ولاعرضية اما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان الجسمية اذا خالفت اه وقوله وفيه نظر منع للصغرى (تقرير)

هيولى (فاذا ثبت ٢ ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية) اى الصورة الجسمية (اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولم تكن والاول ممتنع والا لاستحال حلولها في المحل) المستلزم لافتقارها بذاتها اليه لان الغني بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه (فتعين افتقارها) بذاتها (الى المحل) وفيه نظر لانه لايلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار لاحتمال ان لايكون الشئ غنيا لذاته عن المحل ولايكون محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة ٣ قال شارح المواقف لاواسطة بين الحاجة ٤ والغنى ٥ الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته لكان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لامعنى للغنى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى عن المحل في حد ذاته مايكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لايكون الشئ علة للاحتياج ولا لعدمه وان اراد منه مالاتكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم الاحتياج اليه اولا فلانسلم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج (فكل جسم مركب من الهيولى والصورة) هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا اوعرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت ٦ جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من الخارج فان الجسمية ٧ امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر فقد انضم هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية الممتازة عنها في الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لايوجد في الخارج مالم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون

جسمية الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة لجسمية العناصر المتضمنة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية و يكون مطلق الجسمية عرضا عاما اوطبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المختلفة الحقايق وانحصار مابه التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجية عنها المضافة اليها بحسب الخارج ثم ٢ لابد له من دليل وقد يقال ٣هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لانم وجوب تساوى افرادها فى الخارجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية ٤ مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات و يجاب ٥ بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة ليس من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هى طبيعة الجسمية وهذيتها فلما لم يكن للهذية دخل فى الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة لاتعرضها الالذاتها فتأمل ٦ ﴿ فصل فى ان الصورة الجسمية لاتجرد عن الهيولى ﴾ لايخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان فى المآل (لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها فى الهيولى فاما ان تكون متناهية اوغير متناهية لاسبيل الى الثانى لان الاجسام) اراد بها الابعاد ولايخ عن بعد (كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد) فلو امتدا الى غير النهاية (لامكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هف) اعترض عليه الشيخ فى الشفاء بانا لانسلم انه يلزم منه وجود بعد بين الخطين غير متناهيين غاية مافى الباب ان يكون الزائد لى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد لى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لايزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهى بقدر متناه لابد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية

الابان يتنوع بفصول متسوهة لها و بعد تنوعها ينقسم اليها امور خارجة فلا بد لبيان ذلك من دليل (فيض الله)

٣ هذا يحتمل ان يكون منعا على قوله وهذا الحكم موقوف اه اى لانم انه موقوف عليه فقط بل على وجوب تساوى الافراد اه (تقرير)

٤ الاولى ان يقال فان الاشخاص متخالفة بالتشخصات كما ان الانواع متخالفة بالفصول اذ الطبيعة النوعية والجنسية لااختلاف فيهما (نعمة)

٥ لايخفى عليك ان هذا الجواب غير مفيد لانه كلام على السند الاخص بجواز ان يكون الاحتياج الى المادة من الفاعل فالحصر المستفاد من قوله لايعرضها الا لذاتها ممنوع ولان دعوى البداهة فى محل النزاع غير مسموع ولعل وجه التأمل ماقررناه (محمد شريف)

٦ وجه التأمل هو انه يمكن ان يقال دعوى ضرورة العلم بان الحاجة الى المادة ليس من جهة الهوية غير مسموعة بل لابد ان يقال لايلزم من عدم مدخلية الهوية فى تلك الحاجة ان يكون لذات الصورة لجواز ان يكون تعرض لها من امر خارج عن الهوية (نصر الله)

٢ اى اذا فرض الانفراج بينهما بقدر امتدادهما لم يتوجه هذا النظر لانه اذا امتد كل واحد ذراعا كان الانفراج بينهما ايضا ذراعا واذا امتد مائة ذراع ﴿ ١٦ ﴾ مثلا كان الانفراج ايضا مائة ذراع واذا امتد الى غير النهاية كان الانفراج ايضا غير متناهية قطعا فيلزم انحصار مالا يتناهى بين الحاصرين لزوما ظاهرا لامحال لان يمنع جواز خروجها على هذه الصنعة اعنى كون الامتداد مساويا للانفراج كما يشهد به الاصول الهندسة (سيد قدس سره)

٣ لظاهر انه يريد ان وجود بعد بين الامتدادين يستلزم انتهاءهما عند ذلك البعد الواصل بين نقيضهما وفرض الملزوم فى قوة اللازم ولو فرض بين الضلعين بعد تساويهما بعد فرضهما غير متناهيين كما فرضه صاحب القيل لزم فرض امرين متناقضين وهما تناهى الضلعين ولا تناهيهما فاستلزام مجموع هذين المفروضين انحصار مالا يتناهى بين الحاصرين ليس بمحال لانه محال والمحال يجوز ان يكون مستلزما للمحال (نصر الله)

٤ لان الخط الواصل مساويا لاحدهما واذا لم يوجد التناهى لم يوجد التساوى (حاشيه)

مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد ٣ فيلزم انحصار مالا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة فيه وهو محال وفيه نظر اذ الاستحالة انما نشأ من فرض امرين ٣ متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل ٤ مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما فهما يتناهيان بتينك النقطتين كيف ٥ لا ويكون كل منهما محصورا بين الآخر وذلك الخط الواصل بينهما وقيل لا يتضح هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات ٦ الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة (ا) خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على خطين نقطتين متساويتى البعد عن نقطة (ا) كنقطتى ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطى ب ا ج ا حتى يكون اب ج مثلثا متساوى الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخر بين متساوى البعد عن نقطتى ب ج كنقطتى د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج كبعدى ب ج عن (ا) و يكون كل من خطى اداه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى د ه بخط د ه لكان كل ضلع من مثلث اد ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخر بين على الوجه المذكور كنقطتى و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل ضلع من اضلاع او زمثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س على الوجه المذكور هكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى د ه البعد الاول و و ز البعد الثانى و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب والثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعنى د ه مشتمل على

٥ اى كيف لا يتناهى ان بتينك النقطتين (نعمه) ٦ اى التى منعها الشيخ وهو ان ذهاب (البعد) الضلعين من مبدأ واحد لا غير النهاية لا يستلزم وجود بعد غير متناه بينهما (نصر الله)

البعد الاصلى اعنى ب ج وزيادة ذراع والبعد الثانى اعنى وز مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية وكل بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلى مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التى فوق البعد الاصلى والثالثة ان كل[٢] جملة من الزيادات الغير المتناهية [٣] فانها موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والالم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فى تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم من هذا تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا لزيادتان الموجودتان فى البعد الاول والثانى موجودتان فى البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثانى المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلاث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى مالانهاية له واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتداد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية وهذا بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا بين الخاصرين[٤] فثبت ما ادعيناه من الملازمة وانتفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لايلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لانم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات فى بعد واحد لجواز ان لايكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموعى فان كل واحد من الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود فى بعد كان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد واحد وفيه بحث لانه ان اراد

٢ يعنى ان كل جملة من جمل الزيادات الغير المتناهية موجوده فى بعد كائن فوق المشتمل على تلك الجملة لانه لو لم توجد جملة فى بعد كائن فوق البعد المشتمل عليها لايقطع الابعاد فى بعد هو اخر الابعاد فيلزم تناهى الخطين على تقدير عدم تناهيهما وهو محال لانه خلاف المفروض فيلزم وجود كل واحدة من جملة الزيادات فيما فوق البعد المشتمل عليها لاغير النهاية تأمل (لولانا حواجه زاده)

٣ اقول فيه نظر لانه ان اراد ان كل جملة متناهية من الزيادات الغير المتناهية فانه موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فسلم ولكن لايلزم منه وجود الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد ان كل جملة من الزيادات متناهية كانت او غير متناهية فهى موجودة فى بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة فهو محل لان المشتملة على تلك الابعاد الزيادات الغير المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها فكيف توجد الزيادات الغير المتناهية فى بعد فوقها (حواجه زاده)

٤ تحريره ان هناك ابعادا غير متناهية بزيادة غير متناهية بحكم المقدمتين والابعاد الغير المتناهية جملة من الجمل وكل جملة موجودة فى بعد فوقها (٣) بحكم المقدمة الثالثة فيلزم ان الابعاد الغير المتناهية موجودة فى بعد فوقها والمشتمل على الابعاد الغير المتناهية غير متناه (صلاح الدين)

٣ اقول لايجوز ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد والا لكان هو آخر الابعاد فيلزم تناهى الخطين على طبق ماذكره فى المقدمة الثالثة وجوابه يظهر على المتأمل فتنبه

بالمجموع المجموع المتناهى فسلم ان كل مجموع متناه فهو موجود فى بعد لكن لايلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد واحد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نم ان كل مجموع فى بعد ٢ والثانى ٣ انه لافائدة فى فرض تساوى الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة لانها زيادات مقدارية فكلما تزداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال ٤ التزايد على سبيل التناقص لايفيد المط اذ لايجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا لو فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصلى نصفه ثم نصف النصف الباقى ونزيد على البعد الاصلى حتى يكون بعدا اولا ثم نصف نصف النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا وهكذا يمكن تنصيف الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى مالايتناهى ومع ذلك لايكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه ٥ واما اذا كان التزايد على سبيل التساوى او التزايد فهو يفيد المط وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود فى التزايد فاذا علم حصول المط من اعتبار المثل علم حصوله من التزايد بطريق الاولى بدون العكس ٦ وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل مع ولو فرض خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقادير يزداد بحسب ازدياد الاجزاء واذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه بالضرورة فيكون مالايتناهى محصورا بين حاصرين (واما بيانه انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت ٧ متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد) الواحد (او الحدود) اى حدين او اكثر (بالمقدار) اى الجسم التعليمى والسطح فان اطراف الخطوط اى النقطة لايتصور احاطتها بها

على السؤال يخطر ببالنا ثم ثم فى حاشية (فخر الدين)

٣ الابعاد المشتملة على زيادات الغير المتناهية ليس لها فوق لعدم تناهيها فكيف يوجد الزيادات الغير المتناهية فى بعد فوقها اه (حواجه زاده)

٤ هذا حاصل ما ذكره الامام فى شرحه للاشارة (حكمة العين)

٥ وانما كان انقص لانه لابد ان لاينقسم جزء بل يبقى جزء غير مضموم الى المجموع حتى يصدق انه غير متناه واذا بقى جزء غير مضموم يكون انقص من الشبر لانه قبل الانقسام موجود فى الشبر فاذا بقى فعلم انه انقص منه فافهم (حاشيه)

٦ لاحتمال لزوم المحال من تلك الخصوصية وهو قدر زاده على المثل (نعمه)

٧ وضمير كانت راجع الى الهيئة والاحاطة فى الموضعين منصوب بنزع الخافض والتقدير سواء كانت الهيئة الحاصلة من احاطة المقدار وقوله به متعلق بحاصلة وضمير راجع المقدار وهو المحيط او المحيط اذا ضافة الاحاطة الى المقدار فى الاول والى ضميره فى الثانى اضافة المصدر الى المفعول (اصلا) او الفاعل وقوله بالمقدار المراد به المحيط ولذا اعاده مظهرا او هو متعلق بحاصلة المقدار ايضا (حسين شاه)

٢ قوله على الاصح يعنى ان الزاوية على الاصح من مقولة الكيف ومنهم من جعلها من مقولة الكم استدلالا باتصافها من خواص الكمية كالتفاوت والتساوى والصغر والكبر وكونها نصفا وثلثا زاوية اخرى فالزاوية عنده فى المثال المذكور سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة وغير الميزان بجواز خطا واحدا والجواب الاستدلال انما يتم انه لو كان اتصافها بتلك الخواص بالذات وانه ممنوع بل لان الزاوية عارضة للكم فى الشكل فانه يتصف بتلك العوارض بواسطة عروضه الذى الكم هذا مذكور فى المواقف وشرحه وله جواب اخر ان شئت الاطلاع فارجع اليهما فتأمل (فيض الله)

٣ قوله والانسب اه فيه ما اشرنا اليه فالانسب ان يقال الشكل الى الهيئة الحاصلة شئ من جهة الاحاطة سواء كان ذلك الشئ مقدارا او غير مقدار من غير تعرض بالحصول المقدار (نصر الله)

٤ قوله من جهة الاحاطة وانما اعتبرنا هذا القيد اعنى من جهة الاحاطة ليخرج عن تعريف الشكل نحو البياض والسواد العارضين للمقدار لا من جهة احاطة الحد او الحدود اه من حواشى (شرح التجريد)

٥ لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من الاحاطة ولا احاطة بدون التناهى فى جميع الجهات (نعمة الله)

اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح ٢ هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فانه اذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية فهذا ما اشتهر بينهم و يلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة وامثاله شكل والانسب ٣ ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة ٤ سواء كانت احاطة المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط الدائرة وامثاله ايضا فلا حاجة لتخصيص الشكل بالسطح والجسم التعليمى وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية فى جميع الجهات ولم يثبت ٥ ذلك بما ذكر من الدليل لانه لو فرض اللاتناهى من جهة الطول فقط لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة و ينفرجان متزائدين الى غير النهاية ضرورة توقف امكان انفراجهما كذلك على اللاتناهى فى العرض واقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو فى جهة واحدة لكانت لها هيئة مخصوصة من جهة ذلك التناهى فننقل الكلام الى تلك الهيئة (فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية) اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث هى هى (وهو محال ايضا والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد اولسبب لازم للجسمية وهو ايضا ممتنع لما مر اولسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن زواله) اى العارض او الشكل (فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال) وقد يقال لانم ان تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور اذا كعب يتغير تشكله من غير فصل واجيب بانه ان لم يمكن هناك انفصال فلابد من انفعال وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان فى الجسم فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا فى الجسم امر ان يفعل باحدهما و ينفعل بالآخر فاعراض الانفعالية تابعة للمادة

٢ اى من الامور الثلثة واحدا وواحد اواثنين واثنين اوالمجموع فهذه سبعة احتمالات غير السبعة التى بدون اعتبار المباين وحده اومع غيره من المباين ايضا ﴿ ٢٠ ﴾ ففى المباين تسعة احتمالات فيصير مجموع الاحتمالات ستة عشر وما ذكره الشارع فى المباين اماوجه المباين وحده اومع مباين اخر واماوجه سائر المبايانات السبع الباقية فمعلوم بماذكره المص والش فافهم

(عبد الرحيم)

٣ قوله فمعلوم بالضرورة آه لاحاجة الى دعوى الضرورة ولا الى التفصيل الذى ذكره بل يكفى ان يقال ولو كان الشكل من الاخيرين وهما المباين وحده اوالمباين مع الغير لزم المحذور الاول ان كان ممتنع الزوال والثانى ان كان ممكن الزوال

(نصر الله)

٤ هذه الشرطية عين الشرطية الاولى فى تفصيل الامور التى ذكرناه الا ان العرض من الاولى كون المباين واحدا وفى الثانى اثنين منه

٥ فلايكون الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاختلاف التشخص فى الاجسام اوفلايبقى متشكلة بتشكل اخر اذ الصورة لاتنتفى بانتفاء التشخص كالشكل بناء على ان الكلام فى الصورة المشخصة فتأمل (فيض الله)

٦ وانما قال (والاعراض) الهيولى العنصرية فائضة من العقل الفعال لان الهيولى الفلكية فائضة عن غير العقل الفعال كما قرره (تقرير)

والفعلية للصورة وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادى الفاعلية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين (وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة لما مر) المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى بدليل ماسيأتى (فيكون الصورة العارية) المفارقة (عن الهيولى مقارنة لها هف) لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها اومع عارضها اوللازمها مع عارضها اولمجموع الثلثة اوالمباين وحده اومع غيره؟ فاقول لو كان للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية له لامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم بالضرورة؟ انه لايكون علة لشكل معين للصورة الا برابطة خاصة هناك فاما ان يكون الرابطة مع عارضها كافيا فى تحقق ذلك الشكل اولا وعلى الاول ان كان المباين ممتنع الزوال ينقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثانى قطعا وعلى الثانى ان كان؟ كل من المباين والمقارن ممتنع لزوال ردد الرابطة بين تلك الامور المذكورة والافيلزم المحذور الثانى ولما كان نفى هذه الاحتمالات ظاهرة مماذكره المص بأدنى تأمل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فبزواله يزول الصورة ايضا ولا تبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا فابدى والا لاستحال ان يكون علة للصورة؟ على ماقرروه فى بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسيأتى الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لابد له من امر مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما ان يكون هو الجسمية اولازمها او عارضها وكانه مبنى على ماذهبوا اليه من ان الهيولى؟ العنصرية والصورة

٤ اى يمنع الانفكاك بان يوجد الهيولى وليس معها صورة جسمية اذ لو جاز ذلك لما لزم من فرض وقوعه محال لان الممكن شانه ﴿ ٢١ ﴾ وقد لزم لانها على تقدير الانفكاك اما ان يكون ذات وضع او لا الى آخر الكلام (سيد قدس سره)

والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة المذكورة على انهم متزلزلون فى تلك القاعدة فيسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايض كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل ﴿ فصل ﴾

فى ان الهيولى ايض لاتجرد عن الصورة لانها لو تجردت ٤ عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع) اى قابلة للاشارة الحسية (اولا تكون لاسبيل الى كل واحد من القسمين فلاسبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لاسبيل الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم اولا لاسبيل الى الثانى لان كل ماله وضع فهو منقسم) اى قابل للانقسام (على مامر فى نفى الجزء الذى لايتجزى) لايخفى عليك انه لم يرد ماهو المتبادر من عبارته وهو ان كل شئ له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا اوعرضا لانهم قائلون بوجود النقطة ومامر فى نفى الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولادلالة له على ان كل عرض ذى وضع فهو ايض كذلك اذلا امتناع فى تداخل النقاط قطعا فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وح لايتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ماعليه وتارة بانها جزء للجسم الذى هو جوهر ممتد وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسرير مع انها عرض (ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ينقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا) جوهريا (اوفى جهتين) فقط (فتكون سطحا) جوهريا (اوفى ثلث جهات فتكون جسما) طبيعيا اقول لايخ الكلام فى هذا المقام عن اضطراب ٥ اذ لاشبهة فى ان الشق الثانى من الترديد الاول هو عديم الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلانم ان ماله وضع فى الجملة ومنقسم فى الجهات الثلث منحصر ٦ فى الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات مع عدم مساعدة اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب ٧ ايض حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم فى بادى

٥ بل نقول جزئية لها من الجسم ايضا ممنوع ومامر من الدليل على تقدير تمامه انما يدل على ان فى الجسم شيئا ما وهو قابل للانفصال والاتصال والوحدة والتعدد وغير ذلك فيجوز ان يكون عرضا عارضا للصورة كالتعليمى ويكون الجسم عبارة عن الصورة فقط كما هو رأى الاشراقيين وهو ظاهر عند التأمل فيما سبق (عبد الرحيم)

٦ لان الهيولى والاعراض السارية فى الاجسام الطبيعية ذات وضع فى الجملة منقسم فى الجهات الثلث مع انها ليست بجسم (نصر الله)

٧ لجواز ان لايكون الهولى على تقدير تجردها عن الصورة ذات وضع بالذات ولا غير ذات وضع اصلا بل يكون ذات الوضع بالعرض والظ فى ابطال الاحتمال ان يقال لا بد ح ان يكون مع الهيولى امر له وضع بالذات يحصل به وضع بالتبع وذلك الامر ليس عرضا ولا جوهرا هنا فيا بل هو شئ ممتد فى الجهات الثلث وهذه الصورة الجسمية فيلزم ان يكون الهيولى المفارقة عن الصورة المقارنة لها هذ مراده (نصر الله)

٢ قال بعض الشراح هذا الدليل يبطل جميع الخطوط غايته الامر ان اجزائه فى المقدم اظهر فلا ضرر هناك اقول ترك القيد اولى لايهام التخصيص على ان المطلوب تمام بدونه (من فخر الدين)

٣ لان المراد انتهاء طرفى السطحين اليه وانتهاء طرفى السطحين لا يكون الا فى العرض (نعمة)

٤ هذا تقرير المرام على وجه يتضمن اختيار الشق الثانى من ترديد المعترض وينافى المناقشة فى لفظ الاعظم فنقول المراد ان مجموع الخطين عظم ليس لاحدهما (نعمة)

٥ الكلام السابق ايضا لشارح المواقف فى حاشية شرح الهداية وما نقل من قوله وتوضيحه الى آخره كلامه فى تلك الحاشية والتخالف بينهما ظاهر فيحمل كلامه فى شرح المواقف على انه مما شاة مع صاحب المواقف والتحقيق عنده ما ذكره فى حاشية شرح الهداية (فخر الدين)

٦ اعلم ان بديهة العقل حاكمة بان مالا حجم له من عظم اذا لا فى نظيره لاتاه بامره ولم يتصور فى احدهما شئ خال عن الآخر ولا كونهما مما اعظم من احدهما فقط وذلك هو التداخل وبان ماله حجم اذا لاقى نظيره فى الجهة التى اتصافه بالعظم منها كان مجموعهما اعظم من الواحد فامتناع (تجمهما) التداخل انما هو بالذات للاعظام والاحجام الموجبة لجواز فرض الانقسام وهى المقادير والابعاد (جمال)

النظر كما حمله شارح المواقف فى هذا المقام عليها وهو غير ملايم لما سيجئ من انها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة (وكل واحد منها بط اما انه لايجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال) اى الجوهرى (مع لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين) قيدهما بعضهم بالمستقيمى الاضلاع اقول هذا القيد مضر لنا لانه لايتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهرى مطلقا سواء كان مستقيما اوغيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفى فى ذلك استقامة ضلع من كل واحد منهما ولاحاجة الى استقامة جميع اضلاعهما (فاما ان تحجب تلاقيهما اولا تحجب لاجائز ان لاتحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو مح لان كل ٢ خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هذا خلف) قيل ان اراد ان كل خطين فهما اعظم من احدهما فى جهة الطول فسلم لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض ٣ وان اراد فى جهة العرض فممنوع اذ لاعظم للخط فى تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو فى المقادير من حيث هى مقادير فما لامقدار له اصلا لايمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه وماله مقدار فى جهة واحدة فقد امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وماله مقدار فى جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة وماله مقدار فى الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ماذكرت لايمتنع التداخل فى الاجزاء التى لاتتجزى اذ لامقدار لها اصلا فكيف حكم بامتناع التداخل فيها قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من مجموع انضمام بعضها الى بعض ماله مقدار فى جهة فضلا عما له مقدار فى الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط الجوهرى بين الخطين ٤ الجوهرين بل بين الجسمين فالتداخل هناك مع قطعا كما صرح به شارح المواقف ٥ قدس سره حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التى لاتتجزى ان بداهة ٦ العقل شاهدة بان المتحيز بالذات يمتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير

٣ اى لايجوز نفى الحسن دون نفى الجواز لحسن الآداب لان نفى الحسن يلزمه نفى الجواز وهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كما قيل ٣ هذا الجواب توهم بعيد بعد ماذكر

حجمها معا كحجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منهما مردود لان تداخل تلك الاجزاء مع فى نفسها سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال البديهية يحكم بان تداخل الجوهر مع مطلقا واما تداخل غيره فعلى مافصله المعترض فلايحسن ٢ قوله امتناع التداخل انما هو فى المقادير من حيث هى مقادير نعم امتناع التداخل فى المقادير انما هو من حيث هى مقادير وقد يجاب ٣ عن اصل الاعتراض بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما فى الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين ٤ العرضيين فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول ٥ من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف اقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين فى الطول واما اذا كانا متلاقيين فى العرض فلا (ولاجائز ان يحجب والا لانقسم الخط فى الجهتين لان مايلاقى احدهما منه غير مايلاقى الآخر وهو مع واما انه لايجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلافيهما اولا يحجب وكل واحد منهما بطل على مامر فى الخط واما انه لايجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لاسبيل الى الثانى فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية) فصارت ح ذات وضع ٦ بالضرورة (فاما ان لايحصل فى حيز اصلا او يحصل فى جميع الاحياز او يحصل فى بعض الاحياز دون بعض) قيل عليه يجوز ان لايقترن بها الصورة ابدا لجواز بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم تكن هيولى ٧ بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة لها ممكن بحسب ذاتها والممكن مالا يلزم منه محال لكن عروض الصورة لها مستلزم للمحال لايقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع به

القائل لكن الكلام ليس فى اجتماعهما فى الطول بل فى العرض (لارى)

٤ وانما قال بين الخطين العرضيين ولم يقل بين الخطين الجوهريين لعدم النزاع فى وجود الخطين العرضيين وان كان العرض صحيحا بين الخطين الجوهريين (شرح تجريد)

٥ وهكذا حال النظر الواقع فى استحالة تداخل السطوح ولم يتعرض له (محى الدين)

٦ وبه يندفع مايقال ان اقتران الصورة المتحيزة لما تحيز له اصلا ممتنع البتة ووجه الدفع ان كونها غير متحيزة مطلقا فى تلك الصورة غير لازم بل هو متحيز بالتبع فتأمل حق تأمل (فيض الله)

٧ اى الهيولى المجردة هيولى بل من المفارقات وكلامنا فى الهيولى وايضا يمتنع على هذا التقدير ان يقارن شئ من الهيولا بصورة فيلزم ان يكون الصورة منفكة عن الهيولى وقد اثبتنا انها لاتجرد عن الهيولى واجيب عنه بانه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن المجردة مخالفة بالهيئة المقارنة وهو مم فتأمل فى هذا المقام (فيض الله)

٣ المتبادر من هذه العبارة ان المراد من الممتنع بالغير الهيولى المجردة وليس كذلك بل المراد منه لحوق الصورة اياها فالعبارة الصريحة للمراد ان يقال لان لحوق الصورة اياها اذا نظر اليه من غير نظر الى المانع يلزم منه محال فلا يكون ممكنا بالذات فقياسه على عدم العقل قياس مع الفارق (نعمة)

٣ ودليلهم يناهض على ذلك واما انه هل يمكن ان يوجد الهيولى مامن غير صورة فبحث اخر لاغرض لهم فى حقيقة (فى حاشية شرح حكمة العين)

٤ الجواب انا سلمنا ان حصول الهيولى فى بعض الاحياز ولايلزم منه ترجيح بلا مرجح ولكن يلزم الترجيح فى حصول بعض اجزاء الهيولى فى بعض اجزاء الحيز بالضرورة فعلى هذا القدر يظهر التطابق بين السؤال والجواب فافهم (فيض الله)

٥ اى كانه يقول انما يستقيم جوابكم المذكور اولا اذا كان الجسم الحاصل من اقتران الصورتين بالهيولى بعض جسم عنصرى واما اذا كان الجسم العنصرى كله فالصورة النوعية يصلح مخصصة له بحيز معين (شرح حكمة العين) — (من)

٦ اى المقتضى للمكان هو الاجزاء الموجودة فى الخارج لا المفروضة تأمل (فيض الله)

فان استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب من حيث انه ممتنع لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها٢ فى حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه المح وقد يقال يجاب ايضا بان الكلام فى هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى الآن او كانت فى اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت٣ بالصورة (الاول والثانى محال لان بالبديهة والثالث ايضا مح لان حصولها فى كل واحد من الاحياز ممكن) لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لا معينا (فلو حصلت فى بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال) قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكرها فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب٤ بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا يصلح ان يكون مخصصا للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن للهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلى وايضا٥ قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى فلا حاجة فى التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت فى بعض الاحياز فلا بد ان يتخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضى ذلك التخصيص لان نسبتها الى جميع الاحياز على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتهما اليها ترجيح بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة فى الخارج فلا تقتضى٦ مكانا وقد جاز ان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين (ولا يلزم) الاعتراض (على هذا) التقدير بان يقال (ان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار) المنقلب (اولى بموضع

من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوي ٢ نسبته اليهما فليكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز (لان الوضع السابق ٣ يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح) اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في الموضع طبيعيا للماء انقلب ٤ الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا استقر فيه بعده طبعا فالحصول ٥ في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها اصلا ﴿ فصل في اثبات الصورة النوعية ﴾ وهي ٦ التي تختلف بها الاجسام انواعا (اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية (صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز) اى باقتضائه السكون عند حصوله فيه والحركة ٧ اليه عند خروجه عنه (دون بعض) بل سائر آثاره ليس ٨ لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجئ وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها ببعض فلا يكون مبدأ لامور مختلفة فح (اما ان يكون للجسمية العامة) اى الصورة الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام (او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز فتعين الثاني وهو المط) لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورتها النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة النوعية اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخرى وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة المعينة التي حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص بالآثار اما في العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما في الفلكيات لان مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة

١ فلو كان الاستواء في الشئ مستلزما للمرجح لزم ان لا يكون هنالك كذلك تأمل (فيض الله)

٢ الذي هو كون المنقلب قبل الانقلاب قريبا من جزء من اجزاء الحيز المنتقل اليه (نعمة)

٤ اى ذلك الحيز بعد زوال الصورة المائية وحدوث الهوائية (نعمة)

٥ اى فالحصول في ذلك الموضع قبل الانقلاب مرجح للحصول فيه بعدها (نصر الله)

٦ ظاهر هذا التعريف صادق على فصول انواع الجسم فانها اسباب متنوعة مع انها ليست صورة بل ماخوذة منها على ما صرحوا به ولو قيل الصورة النوعية جزء خارج للاجسام تختلف بها انواعا لكان اولى لاندفاع النقض ح عند من لا يقول بوجود الفصول في الخارج واما عند القائل به فهو باق بحاله اللهم الا ان يقال بان هذا بين الصورة تتعين التغاير اعتبارى (الرو الفصل)

٧ عطف ما هو (نصر الله) او على السكون على اقتضاء (فيض الله) يكون تأمل

٨ دفع لما اورد في الصورة النوعية بانها الاستناد الى غير الفاعل الخارجي يمنع تساوي نسبته الى الجميع وحاصل الدفع ان الكلام في الاحياز والآثار التي يقتضيها الاجسام ويصدر (٤) عنها كالبرودة والرطوبة للماء مثلا فانا نعلم قطعا انهما مستندان الى الماء فكيف يجوز الاستناد الى الفاعل الخارجي كذا ذكره قدس سره (فيض الله)

٣ والا لايكونان جوهرين لان المركب من الجوهر والعرض عرض لكن فيه بحث مشهور بل صرح بعضهم بجوهريته وكذا الش صرح في اول فصل ان الهيولى لاتتجرد عن الصورة بان السرير جوهر مع ان الهيئة العارضة العرضية له جزء منه لكن الخيالي (عبد الرحيم)

٣ فيه ان له دلالة عليه وان كان ضمنا فتأمل فيه حق التأمل (عبد الرحيم)

٤ يعني انهم اقتصروا على الواحد وان لم يدل عليه دليلهم ولعلهم اه (عبد الرحيم

٥ اقول فعلى هذا يجوز ان يكون الجسمية مبدأ الاثار لجواز ان يكون لها جهات متعددة بتعدد الاثار فلا حاجة الى الصورة النوعية الان يلاحظ ما اجيب من قوله بانا نعلم بديهة (عبد الرحيم)

٦ فيه بحث لان الظرف الجهات في الصورة الهيئة والوجود والامكان والحلول ونسبة هذه الجهات الى جميع العوارض على السواء فلا بد من اثبات جهات مناسبة لكل واحد من العوارض له (صلاح الدين)

٧ يناقش ههنا ان الشرطية من تتمة الفاعل فيدل على نفي الفاعلية على تقدير تسليمه يدل على نفي الشرطية ايضا ولو قال لجواز ان يكون غير (على) الفاعل والقائل من اقسام العلة لكان اولى (نعمة الله)

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهية ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص ٢ واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان الاثار والاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد فيها او متعدد فلا دلالة ٣ له عليه ولعلهم انما اقتصروا ٤ على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ٥ قلنا امتناع الصدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد ٦ الجهات في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها ﴿ هداية ﴾ ترتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة (اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لاتكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر) ان اراد ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الى ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا فصح ان اراد بقوله (والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة بالفعل قبله) ان اراد انها يجب تقدمها على المعلول (بالذات) فسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها على المعلول بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان (والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل) قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما يياتي ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم لوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها اما مع الشكل ان لم تتوقف عليه او به ان توقف عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية وقابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان يكون شرط ٧ فلا يلزم نفي تقدمها

على الشكل وايضا مابينه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو ٢ خلاف الواقع وقد يقال ٣ الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذى هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذا الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف ٤ يقال انها مع الشكل او متأخرة عنه واجاب عنه المحقق الطوسى بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذى ندعيه ٥ عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى والتشكل ولا يبعد ان يحتاج الشئ فى تشخصه الى ما يتأخر عن الماهية كالجسم المحتاج فى تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهى والتشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هى متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقال لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا ولقائل ٦ ان يقول احتياج الصورة فى تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئى منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهى والتشكل عليها وان كان الى الكلى منهما فذلك بط قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها (والشكل لا يوجد قبل الهيولى) فهى اما متقدمة عليه اومعه (فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات اومعه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات) لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشئ متقدم على ذلك الشئ لا يظهر

٢ هذا الضمير اما راجع الى الملازمة التى دل عليها قوله لانها لو كانت علة لزم ذلك او الى ماذكره فيما سبق (نصر الله)

٣ هذه معارضة لدليل قوله انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل يعنى ان دليلكم وان دل على ان الشكل مع الصورة او متقدم عليها لكن عندنا دليل ايضا يدل على انه متأخر عنها وهو ان الشكل هواه (عبد الرحيم)

٤ فيه ان لم نقل انها مع الشكل بل قلنا ان وجوب وجودها مع الشكل تدبر (فيض الله)

٥ اعترض عليه بان الشكل لما كان ماهية الجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسمية التى هى جزؤه فيقدم الجسمية على الشكل بهذه المراتب اجيب بان هذا البيانى تفيد تقدم ذات الصورة على الشكل فهذا لا ينافى تأخير الصورة المتخصصة فى تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان المقصد عن علية الصورة المتشخصة واما ذات الصورة المطلقة فستقف على عدم علتيتها الهيولى (صلاح الدين)

٦ هذا الاعتراض بعينه وارد على قوله كالجسم بالنسبة الى الاين والوضع لكن اكتفى بذكره ههنا واما التخصيص بهذا مع تقدم ذكره لكونه ما نحن فيه بخلاف ذلك فان ذكره على طريق التمثيل والتسطير (عبد الرحيم)

٢ والا لايكونان جوهرين لان المركب من الجوهر والعرض عرض لكن فيه بحث مشهور بل صرح بعضهم بجوهريته وكذا الش صرح في اول فصل ان الهيولى لاتتجرد عن الصورة بان السرير جوهر مع ان الهيئة العارضة العرضية له جزء منه لكن الخيالي (عبد الرحيم)

٣ فيه ان له دلالة عليه وان كان ضمنا فتأمل فيه حق التأمل (عبد الرحيم)

٤ يعني انهم اقتصروا على الواحد وان لم يدل عليه دليلهم ولعلهم اه (عبد الرحيم)

٥ اقول فعلى هذا يجوز ان يكون الجسمية مبدأ الآثار لجواز ان يكون لها جهات متعددة بتعدد الآثار فلا حاجة الى الصورة النوعية الآن يلاحظ ما اجيب من قوله بانا نعلم بديهة (عبد الرحيم)

٦ فيه بحث لان الظرفين الجهات في الصورة الهيئة والوجود والامكان والحلول ونسبة هذه الجهات الى جميع العوارض على السواء فلا بد من اثبات جهات مناسبة لكل واحد من العوارض له (صلاح الدين)

٧ يناقش ههنا ان الشرطية من تتمة الفاعل فيدل على نفي الفاعلية على تقدير تسليمه يدل على نفي الشرطية ايضا ولو قال لجواز ان يكون غير (على) الفاعل والقائل من اقسام العلة لكان اولى (نعمة الله)

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بديهية ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري مختص ٣ واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان الآثار والاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد فيها او متعدد فلا دلالة ٣ له عليه ولعلهم انما اقتصروا ٤ على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ٥ قلنا امتناع الصدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد ٦ الجهات في الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها ﴿ هداية ﴾ ترتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة (اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها لاتكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر) ان اراد ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الى ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا فصح ان اراد بقوله (والعلة للفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة بالفعل قبله) ان اراد انها يجب تقدمها على المعلول (بالذات) فسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها على المعلول بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان (والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل) قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما يناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم لوجوب وجودها الفايض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها اما مع الشكل ان لم تتوقف عليه او به ان توقف عليه اقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان يكون الصورة علة فاعلية وقابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان يكون شرط ٧ فلا يلزم نفي تقدمها

على الشكل وايضا مابينه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لانها لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو ٢ خلاف الواقع وقد يقال ٣ الشكل هو الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار الذى هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فاذا الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف ٤ يقال انها مع الشكل او متأخرة عنه واجاب عنه المحقق الطوسى بان هذا البيان يفيد تأخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذى ندعيه ٥ عدم تأخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى والتشكل ولا يبعد ان يحتاج الشئ فى تشخصه الى ما يتأخر عن الماهية كالجسم المحتاج فى تشخصه الى الاين والوضع المتأخرين عنه فاذن التناهى والتشكل غير متأخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هى متشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها هذا والانسب ح ان يقال لان الصورة متأخرة عن الشكل قطعا ولقائل ٦ ان يقول احتياج الصورة فى تشخصها اليهما غير معقول لانه ان كان الى الجزئى منهما لزال التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهى والتشكل عليها وان كان الى الكلى منهما فذلك بط قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلى مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها (والشكل لا يوجد قبل الهيولى) فهى اما متقدمة عليه اومعه (فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات اومعه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات) لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشئ متقدم على ذلك الشئ لا يظهر

٣ هذه الضمير اما راجع الى الملازمة التى دل عليها قوله لانها لو كانت علة لزم ذلك او الى ماذكره فيما سبق (نصر الله)

٣ هذه معارضة لدليل قوله انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل يعنى ان دليلكم وان دل على ان الشكل مع الصورة او متقدم عليها لكن عندنا دليل ايضا يدل على انه متأخر عنها وهو ان الشكل هواء (عبد الرحيم)

٤ فيه ان لم نقل انها مع الشكل بل قلنا ان وجوب وجودها مع الشكل تدبر (فيض الله)

٥ اعترض عليه بان الشكل لما كان ماهية الجسم بسبب احاطة الحدود وكانت متأخرة عن الحدود المتأخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمقدار متأخر عن الجسمية التى هى جزؤه فيقدم الجسمية على الشكل بهذا المراتب اجيب بان هذا البيانى تفيد تقدم ذات الصورة على الشكل فهذا لا ينافى تأخير الصورة المتشخصة فى تشخصها عن تلك الامور وبهذا تبين ان المقصد عن علية الصورة المتشخصة واما ذات الصورة المطلقة فستقف على عدم علتيتها الهيولى (صلاح الدين)

٦ هذا الاعتراض بعينه وارد على قوله كالجسم بالنسبة الى الاين والوضع لكن اكتفى بذكره ههنا واما التخصيص بهذا مع تقدم ذكره لكونه ما نحن فيه بخلاف ذلك فان ذكره على طريق التمثيل والتسطير (عبد الرحيم)

٢ ولما لم يكن شئ من الهيولى والصورة علة للاخرى ولا لكل منهما عن علة فاذن وجود كل منهما اى (ميرك) ٣ ان يسبق الذهن منهما الى الفاعلية فلدفع هذا التوهم نفى العلة لفاعلية سابقا وبهذا القيد من المنشاء يكون وصف العلة بالفاعلية سابقا مناسبا للمقام ولا حاجة الى لزوم كونها فاعلية على تقدير كونها موجبة فافهم (من فحر الدين)

٤ اذ يجوز ان يكون احد المتلازمين جزء آخر من العلة التامة للاخر لا فاعلا له ولا مشتركا معه فى العلة الموجدة وح يتحقق التلازم بينهما مع انه ليس بشئ منهما علة موجبة بالمعنى المذكور للاخر وعلى هذا قول المص فاذا وجود كل منهما على سبب منفصل فى حيز المنع لاحتمال ان لا يكون بشئ من الهيولى والصورة علة موجبة للاخر ويكون التلازم بينهما على الوجه الذى صورناه فى السند لا بان يكونا معلولى علة موجبة منفصلة عنهما (نصر الله)

٥ وهذا الكلام مظنة ان يقال فيستغنى كل واحدة منهما عن الآخر فلا يتركب منهما ما هية حقيقية فاشار الى دفعه لقوله وليست اه (حل هدايه) ٦ بين العدم والفناء عموم وخصوص مطلقا (لجواز) فان الفناء عبارة عن العدم بعد الوجود فكلما صدق الفناء صدق العدم بدون العكس (محمد شريف)

صحته فى التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدم على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة الهيولى وح لا يحتاج الى المقدمة الممنوعة (فاذن ٢ وجود كل منهما عن سبب منفصل) هذا مبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للاخر او يكونا معلولى علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذا لعلة الموجبة ما يمتنع عند تخلف المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزأ اخيرا منها فهى مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهى للمعلول الاخر وبالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر فى العلة الموجبة الايجاد فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولى ٣ علة موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الاخر وهو ظاهر ٤ وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام (وليست ٥ الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بيناه انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة) اى بدون ماهيتها فهى تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت الصورة عنها ولم يقترن بها صورة اخرى انعدمت ٦ المادة فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف ويقام مقامها دعائم اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم (وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل) المفتقر الى الهيولى (فالهيولى تفتقر الى الصورة فى وجودها وبقائها) اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين ايضا ان لصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا منافٍ لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه الشئ فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة فى الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المتشخصة

٢ ولما كان الظ من كلام القائل ان عدم لزوم الدور فيما نحن فيه انما هو بسبب تغاير جهة التوقف حتى لو احتاج كل من الهيولى والصورة ﴿ ٢٩ ﴾ الى الاخرى فى الكل للزم الدور او رد عليه بهذا

لجواز اتفاقهما مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافيه (والصورة تفتقر الى الهيولى فى تشكلها) قيل ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم دور ٢ واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة فى التشكل وبالعكس ٣ اذ يحتاج كل منهما لا فى ذاتها بل فى تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احديهما اذا كانت ٤ علة لتشكل الاخرى فهى من حيث انها متشخصة ٥ تكون متقدمة على شكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه ﴿ فصل فى المكان ﴾ (وهو اما الخلاء) اراد به البعد المجرد عن المادة وكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى عن الشاغل (او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظ من الجسم المحوى) لان الجسم بكليته فى مكانه مالى له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم فى جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما فى جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم فى الجهتين او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهرى ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم يكن مالثاله فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا مذهب المشائيين وعلى الثانى يكون المكان بعدا منقسما فى جميع الجهات مساويا للبعد الذى فى الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر سار فيه بكليته فذلك البعد الذى هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون

الايراد ويمكن دفعه بان مقصوده ان تغاير جهتى التوقف فيما نحن بصدده مستلزم لعدم الدور لان المستلزم له انما هو التغاير حتى يرد عليه انه ليس كذلك

(نصر الله)

٣ وكذا الكلام من كون الصورة مفتقرة الى الهيولى فى البقاء وبالعكس لكن الجواب المذكور لا يكون جوابا عن هذا بل لا بد لهذا من جواب آخر تدبر

(عبد الرحيم)

٤ هذا على تقدير تقدم الشخص على الوجود اما اذا تأخر الشخص عن الوجود او كانا معا فدخلية شخص العلة فى شكل الاخرى محل نظر وتأمل سيما فى صورة تأخر الشخص (جمال الدين)

٥ وفيه لان تقديم العلة على المعلول انما يجب بالوجوب والوجود لا بالشخص اذ رب ما يكون الشئ من حيث الوجود متقدما على شئ آخر ومن حيث التشخص متأخرا عنه كما فى الهيولى والصورة فان الصورة شريكة لعلة الهيولى كما مر فيكون متقدمة عليها بالوجود ولما كان تشخصها مستفادا من الشكل المتأخر عن الهيولى كانت متأخرة بالتشخص عن الهيولى (نصر الله)

٣ غرضه محرر مذهب الاشراقيين و هذا الذى ذكره فى محرر المذاهب عبارة السيد فى المواقف واما الش فيدعى استحالة تداخل الجوهر كما مر فى ابطال ﴿ ٣٠ ﴾ الجزء الذى لايتجزى لايتوجه عليه ان المفهوم من كلامه ههنا استحالة تداخل الاجسام لاتداخل الجواهر مطلقا مع انه صرح سابقا باستحالة تداخل الجواهر مطلقا اه (فحر الدين)

٣ اى لانه عالم الجواهر المجردة وكالنفس والعقل ولانه عالم اجسام التى اه اما انه لايكون من الاول فلانه يلزم ان تكون كذلك واما انه لايكون من الثانى فلانه مجرد عن المادة (فيض الله)

٤ اى بعدا مجردا موهوما او بعدا مجردا موجودا والتالى بط بشقيه وكذا المقدم (نصر الله)

اى مورکا بالبديهية و كل شئ عجلته البديهية عن ادراك فهو مقطور يقال هو الرای القطر (صحاح) ٥ وهو مذهب افلاطون من تابعه فانهم يقولون ان الفضاء ليس بمتوهم بل هو جوهر موجود خارجی مجرد عن المادة الهيولى متداخل فى الجسم المتمكن ومنطبق عليه بتمامه اذا تحرك الجسم يتحرك البعد الذى كان متداخلا فيه ويحصل فيه بعد آخر مثله وهو واسطة بين العالم الجسمانى والعالم المجرد بواسطة عدم اشتماله (فصل) على المادة يشبه المجردات و بواسطة قبوله الاشارة الحسية و الانقسام فى الجهات شبه الماديات (مرغبات)

بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم ٣ من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهو مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مقطورا لزعمهم انه فطر عليه البداهية وصحفه بعضهم بالمقطور بالقاف اى بعدا له الاقطار و يجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد الممكنات عليه مع بقائه تشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين ٣ اعنى الجواهر المجردة التى لاتقبل اشارة حسية والاجسام التى تقبل اشارتها وهى جواهر كثيفة و ح يكون الاقسام الاولية للجواهر ستة لا خمسة على ماهو المشهور (والاول بط فتعين الثانى وانما قلنا الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لاشيئا محضا ٤ او بعدا موجودا مجردا عن المادة لاسبيل الى الاول لانه يكون ح خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين ولايقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيئا محضا) قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه موجودا حقيقيا فغير لازم منه وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد الترديد بين اللاشئ المحض فى الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة جارية بابطال مذهبى المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقى الترديد الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ماذكره المص لايدل على انه ليس لاشيئا محضا فى الخارج بل يدل على انه ليس لاشيئا محضا فى نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فى نفس الامر والموجود فيهما فيتسع دائرة المناقشة فى الشق الثانى (ولاسبيل الى الثانى لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل) والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا منافى لتجرده (فاستحال اقترانه به) اى على الوجه الاقتران (هف) لانه مفتقر اليه فى الاجسام و فيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وموقوف على عدم الواسطة بين الحاجة و الغنى الذاتيين و كلاهما ممنوعان

والطبيعي ثلثة معان الاول بمعنى الماهية والثاني بمعنى الراجح والثالث بمعنى النوعية وهو المراد هنا

﴿ فصل في الحيز ﴾ (كل جسم فله حيز طبيعي ٢) قيل هذا ينقض بالجسم المحيط فانه جسم ليس له حيز على تفسيره اى بالسطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى اذ ليس وراءه جسم آخر نعم ٣ له وضع ومحاذات بالنسبة الى ماهو في جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يمتاز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدود عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس في مكان ولا بعد في ان يكون الحالة ٤ التي تميزه في الاشارة الحسية من غيره طبيعية له وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبته بالقياس الى ماتحته امر اطبيعيا له فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو مايعتمده ٥ عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى قلت المفهوم من كلام ٦ الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء لاجسم الا و يلحقه ان يكون له حيز هو اما مكان واما وضع وفي موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان ٧ كان حيزه مكانا (ولا نالو فرضنا عدم تأثير القواسر) اى الامور الخارجية (لكان في حيز) معين بالضرورة (وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته اولقاسر) اى لامر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ماكان تأثيره على خلاف مقتضى الطبيعة لم يكن الترديد حاصرا (لاسبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القاسر) فتعين الاول (فاذن انما يستحقه الطبيعته اذ لايمكن استناده الى الجسمية) المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين استناده الى امر داخل فيه مختص به يعني الطبيعة وهو الحط فان قلت تأثير الفاعل فيه

له حيز فاجاب بقوله نعم لكن ليس حيز على تفسير المص و يجوز ان يكون اشارة منشاء غلط المص فان المص لما راى له وضع ومحازات ظن انه غيره تأمل سيد

٤ لعل هذه الحالة هو الوضع بمعنى الهيئة العارضة للمحدد بسبب نسبة بعض اجزاء الى بعض اوكونه فوق الفلك الثامن اوغير ذلك (تأمل)

٥ هذا ينافي ماسبق من ان المكان عندهم هو الخلاء وهو البعد الموهوم اللهم الا ان يقال ان لهم اطلاقين واصطلاحين في المكان تأمل (عبد الرحيم)

٦ يعني ان تصريح المحقق وان دل على اتحادهما لكن كلام الشيخ يدل على خلافه وكلامنا مبنيا على كلامه (فيض الله)

٧ يعني يفهم من قوله فان كان ذا مكان اه ان من الجسم الذي له حيز طبيعي مالايكون له مكان لان فاء التفصيل

وكذا ان الشرطية يقتضي قسما اخر من التقسيم في الجسم المتحيز فيلزم القول بالجسم المتحيز الغير المتمكن فحصل الفرق بين الحيز والمكان بالضرورة (عبد الرحيم)

ان كان من الامور الخارجية التي يفرض خلوه عنها فلا نم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين ٢ من فاعله فان الاين ٣ من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجود شئ بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فان الفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لامحالة قلت هذا وارد على القائلين بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدود واورد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع (ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما) وخلي مع طبعه (فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز) الاول الذي حصل فيه (طبيعيا) لانه هارب عنه طالب لغيره (وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا) لانه ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه (وقد فرضناه طبيعيا هف) اورد ٥ عليه بان عدم الطلب لمكان الطبيعي بسبب انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واحدا للمكان الذي هو مطلوب به وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد الجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شئ منهما والكل بط اما الاول فظ واما الثاني فلما ذكره الخص واما الثالث فلانه ح ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وح اما ان يتوسط بينهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو مح وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين

١ لامكان كذلك (عبد الرحيم)

٣ قوله فان الاين اه لا حاجة في السؤال الى هذا الاستدلال بل خارج عن قانون اهل النظر لانه غصب والسؤال حاصل بدونه ومن ثمه قيل ان الجواب لا طائل تحته لانه دفع ما غصبه السائل والمنع مع السند باق بحاله لكن فيه اشارة الى ان الحيز في المدعى وان كان اعم من المكان لكن المكان ايضا داخل في الدعوى والا فلا جدوى في اثبات الحيز الاعم في ضمن الوضع ومدار الجواب على هذا والا فظ انه لا يلزم من انتفاء الاين انتفاء الحيز مطلقا لجواز تحققه في ضمن الوضع فتبصر (عبد الرحيم)

٤ وهذا بناء على الحيز الطبيعي هو الذي اذا وجده الجسم استقر فيه ولم يطلب غيره وان خرج عنه مال اليه واما اذا عرف بالحيز الاول منه لم يتم ما ذكره (شرح حكمة العين)

٥ والحق ان الحيز الطبيعي اذا كان عبارة عما اذا خلي وطبعه طلبه واقتضى الحصول (بطلانه) فيه لم يمكن تعدد وان كان عبارة عما لا يخرج الجسم لطبعه اذا خلي معه امكن ذلك فافهم (جمال الدين)

٢ فيه انه اذا اريد به ان كل متناه من حيث انه متشكل فيكون التناهي سببا فلا يكون طبيعيا و الا فلا جدوى في صغراه و يكون ❊ ٣٣ ❊ هذه المقدمة اي كبراه ممنوعة (عبد الرحيم)

بطلانه و اقول لا حاجة لاتمام كلام المص الى هذا التطويل فان محصله ان لو كان لجسم واحد حيزان طبيعيان لامكن حصوله في احدهما و التالي بط اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف و كذا المقدم ❊ فصل في الشكل ❊ كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه و كل متناه فهو متشكل و كل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر و اما ان كل متناه فهو متشكل فلانه ٢ يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا) و قد مر ما فيه ٣ فتذكر (و انما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر) اي الامور الخارجية (لكان على شكل معين ضرورة و ذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا قد فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه و هو المط ٤) او رد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهي ابعاده و لاشك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي ابعاده و لا تستلزمه من حيث هي و ما يعرض للشئ بواسطة ليست مستندة الى ذاته و لا لازمة له من حيث هو لا يكون عارضا له لذاته و هذا بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو و هو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله و هو و ان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو ❊ فصل في الحركة و السكون ❊ اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج) قيل بيانه ان الشئ الموجود بالفعل لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه ٥ و الا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا بالفعل و قد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه و هو الموجود الكامل الذي ليس ٦ له كمال متوقع كالباري عز اسمه و العقول او بالفعل من بعض الوجوه و بالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة و هو الكون و الفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة ٧

٣ من ان شكل كل جسم موقوف على تناهيه في جميع الجهات و لم يثبت هذا لما مر في بيان عدم تجرد الصورة عن الهيولى (نصر الله)

٤ و يرد عليه ايض مثل ما ذكره الش من قوله ان تخليته مع طبعه و ان كانت ممكنة في الذهن (حاشية)

٥ اي من جميع الحالات في الممكنة لان الحرارة و البرودة و اليبوسة و الرطوبة وغيرها و الانتقال من احد هذه الاوصاف على سبيل التدريج الى الاخرى هو المراد من الحركة لا غيره (حاشيه)

٦ من الكمالات الممكنة الحصول و الافظان العقول لم يحصل لها وجوب الوجود بالذات و غيره مما ينفرد به الباري عز اسمه فعلى هذا لا يرد على تقدير كون الوجود اعم من الحقيقة و الاعتبارية انه لو كان بالفعل من جميع الوجوه لكان كونه بالقوة ايض بالفعل فيكون بالقوة مع فرض كونها بالفعل فيكون موجودا ومعدوما (عبد الرحيم) (٥) ٧ فيه انه اذا نظر الى مجمع الهواء يكون تدريجا البتة و اذا نظر الى كل جزء منه فكل خارج من القوة الى الفعل يكون دفعيا كما قال به الامام فلا حركة اصلا (حكمة العين)

٣ اى فى كلام القائل بحث من وجهين بمانعية تعريف المص على توجيهه (محمد البلغارى) ٣ اى فى الملك واسمى الجدة ايض وهى هيئة تعرض للشئ بسبب مايحيطه به ﴿ ٣٤ ﴾ و ينتقل بانتقاله (مواقف)

او على سبيل التدريج وهو الحركة اقول فيه ٢ بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج من القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولايسمى ذلك الخروج حركة ولاكونا ولافسادا واما ثانيا فلان الانتقال فى الجدة ٣ والفعل والانفعال والمتى دفعى عند بعضهم مع انه لايسمى كونا ٤ وفسادا قال ارسطو الحركة قد يطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض ٥ لايكون هو قبل آن الوصول اليه ولابعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهى صفة شخصية موجودة فى الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى تستلزم اختلاف نسبه المتحركة الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة و باعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة فباستمرارها و سيلانها تفعل فى الخيال امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحركة الى الجزء الثانى فى الخيال قبل ان يزول نسبته الى الجزء الاول عنه يتخيل امر ممتد ينطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد فى الحس المشترك فيرى ذلك خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لاوجود لها الا فى الوهم لان المتحرك مالم يصل الى المنتهى لم يوجد ٦ الحركة بتمامها واذا وصل فقد انقطعت الحركة ﴿ واما السكون ﴾ فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك (فالمجردات خرجت عنه لانه غير متحرك) ولاساكنة اذليس من شانها الحركة والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة قيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد (وكل) جسم (متحرك فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا) على الدوام (والتالى كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة) باعتبار مقولة هى فيها (على اربعة اقسام) ومعنى وقوع الحركة فى مقوله هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف آخر او من فرد الى فرد آخر (حركة فى الكم كالنمو) وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ٧ ينضم اليه ويتداخل فى جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن فانه ازدياد فى الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية فى بعض

٤ توضيحه ان الكون فى عرفهم حدوث صورة نوعية والفساد زوالها وقد اتفقوا على انهما لايكونان الادفعة فكل كون وفساد دفعى عندهم واما ان كل دفعى كون و فساد فمحل النزاع وانما لم يذكر الاضافة لانهم متفقون على وقوع الانتقال التدريجى فيها كما سنبينه عنه

٥ يعنى كون الجسم بحيث لايكون حاصلا قارا فى اى جزء فرض من اجزاء المسافة لا قبل الوصول الى ذلك الجزء ولابعد الوصول اليه فتأمل (عبد الرحيم)

٦ فيه بحث مشهور وهو انه ان اريد بقوله لم يحصل تمامها انه لم يحصل شئ ذو مقدار منها فغير مسلم بل الظاهر تحقيق ذى مقدار منها وان اراد انه لم يحصل تمام المقدار المتصور بين المبدا والمنتهى كعشرة اذرع فمسلم لايجديه كما لايخفى وتمام الكلام فيه مذكور فى حواشى شرح التجريد (فخر الدين)

٧ قوله بما ينضم اليه ويتداخلها ان كلا من الضمير المجرور والمنصوب راجع الى شئ واحد بلا تفكيك فالتذكير باعتبار الحجم والتأنيث باعتبار الاجزاء ومتحدان بالذات وقد يقرء (الحيوانات) تتداخلها بصيغة المصدر عطف على ازدياد وهو ليس بمناسب بما ذكر فى المطولات فى تعريف النمو (عبد الرحيم)

٢ كما في بعد اربعين سنة فانه الشخص الانساني يتزايد الى ثلثين سنة ثم يكون على حال الى اربعين سنة ثم ينقص الى مائة وعشرين سنة ﴿ ٣٥ ﴾ كذا قيل (نعمه) ٣ واعلم انه اذا عد النمو والذبول من الحركات الكمية فالوجه ان يعد السمن والهزال منها ايضا (مواقف)

الحيوانات هي المتولدة من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيه هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمن (والذبول) هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية ٢ للجسم بما ينفصل عنه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء ٣ الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا واحدا بعينه تتوارد عليه افراد تلك المقولة وظن ان افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر فتضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار ٤ متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليسا من الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال فتنحصر ح في التخلخل والتكاثف واردوا بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على الانتقاش وهو ان يتباعد الاجزاء ويتداخلها جسم غريب كالقطن المنقوش والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينهما من الجسم القريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام وغلظته ومما يدل على تحققهما ٥ ان القارورة الضيقة الرأس اذا كبت على الماء فلا يداخلها فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها وما ذلك بخلاء حدث فيها بالمص ٦ لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء ٧ الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه واعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيها الماء فيها ضرورة امتناع الخلاء

٤ هذا ناظر الى كلام المحقق الشريف قدس سره في شرح المواقف حيث قال ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا في نفسه فالنمو والذبول حركة كمية والافلا منه

٤ فيه اشارة الى رد ما ذكره الشريف قدس سره (في شرح المواقف) من ان هذا الاعتراض انما يرد اذا لم يكن اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية على وجه يصير به المجموع متصلا واحدا في نفسه والا فالصواب ان الاعتراض ساقط هذا خلاصة ما ذكره قدس سره (عبد الرحيم)

٥ اي على تحقق التخلخل والتكاثف بالمعنى الاول من معانيها الثلثة وفي قوله ومما دل اشارة الى ان لشيوعهما وتحققهما دليلا غير هذا المذكور كما اورده صاحب الطوالع منه

٦ بانه اخرج بالمص منها بعض الهواء ويبقى امكان ذلك البعض الخارج خاليا

(شرح مواقف) ٧ يظهر ذلك كل الظهور اذا مص مصا قويا جسم مستحكم مجوف له ثقبة ضيقة واحدة فلا يدخله الهواء من جانب آخر لعدم المشام فيحدث في الهواء الباقي تخلخلا (فخر الدين)

٢ قيل فى الماء برودة ذاتية وان كان غاية الحر بها يتكاثف الهواء فيكون سبب التكاثف هو البرودة فى جميع المواد (صراح) ٣ قيل ان التسخن والتبرد لايتوارد على شئ ﴿ ٣٦ ﴾ واحد بعينه لان التسخن انما هكذا قالوا واقول الظاهر ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار ٢ جدا يدخل فيها (وحركة فى الكيف لتسخن الماء وتبرده ٣ مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة فى الاين وهى انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر) بل من اين الى اين آخر (على سبيل التدريج ويسمى ٤ هذه الحركة نقلة وحركة فى الوضع وهى ان تكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين) اى يفارق كل واحد (من اجزاء مكانه) لو كان له مكان (و يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج) اقول ههنا بحث اذ قد علم ٥ مما سبق ان الحركة فى الوضع هى الانتقال من وضع الى وضع آخر تدريجا ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصرة فيما ذكره فان القائم اذا قعد انتقل من وضع الى وضع آخر مع انه لايتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لاينافى ذلك والاظهر ان الحركة واقعة فى بواقى معقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان الماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك فى الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعنى الاشدية الى نوع آخر منها اعنى الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان الجسم فى مكان اعلى ثم تحرك فى الاين حتى صار فى مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم آخر ثم تحرك فى الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على اشرف اوضاعه ثم تحركت منه الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم فى هذه الصور ٦ ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها فى الاين واما الفعل والانفعال ٧ فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخن الى اقوى منه وكذلك اذا زاد الاستعداد فى قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ فى الشفاء يشبه ان يكون الانتقال فى متى دفعيا اذا لانتقال من سنة الى سنة ومن

اى بجزئه فلايكون من قبيل الحركة فى الكيف بل من الحركة فى مطلق المقولة وجوابه لايليق ان يعترض له (محمد شريف)

٤ كحركة الفلك على نفسه فانه لايخرج هذه الحركة من مكان الى مكان آخر فيكون حركته آنية ولكن يتبدل منتهاوضعه لانه يتغير بها كنسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية واما محوية واذا تغيرت تلك النسبة غيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهى الوضع (شرح مواقف)

٥ اقول فى بحثه بحث اما اولا فلان علم من كلامه كما ذكرنا ان الحركة فى الموضعين هى الانتقال من نسبة الى نسبة اخرى وقوله فان كل واحد من اجزائه يباين كل واحد من اجزاء مكانه مسامحة كما فى قولهم الترتيب جعل كل شئ فى مرتبته ونظائره كثيرة (عبد الرحيم)

٦ قيل هذا الكلام مناف لما تقدم من ان الانتقال من القوة الى الفعل فى الجدة والفعل والانفعال دفعى واجيب بوجهين تأمل (محمد شريف) ٧ الفعل هو الهيئة الحاصلة (شهر) بسبب تأثير الشئ فى الاخر والانفعال هو الهيئة الحاصلة بسبب تأثير الشئ عن غيره (فخر الدين)

شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما هو الآن واذا فرض زمانان يشتركان فى آن فقبل ذلك الآن يستمر للموضوع متاه بالقياس الى لزمان الاول و بعده يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثانى وذلك الآن نهاية وجود الاول و بداية حصول الثانى فلا تدريج فى الانتقال و يرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى آخر دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الحال فى الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا (ونقول ايضا) ما يوصف بالحركة اما ان تكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة ام لا بل يكون الحركة حاصلة فى شئ آخر يقارنه فيوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشئ والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثانى تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم ٤ (الحركة) الذاتية (اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة) اقول ان ارادبها مبدأ الميل ٥ فلا يلايم ٦ قوله (اما ان تكون مستفادة من خارج) اى امر متميز عن المتحرك فى الاشارة الحسية (او لا تكون) وان ارادبها الميل فلا يلايم قوله (فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون) اذ الميل على ما ذكره الشيخ فى رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا فان حملت على الاول فالمراد ان يكون تحريكها ٧ مستفادة من خارج وان حملت على الثانى فالمراد ان يكون لمبدئها شعور فالحمل على الاول اولى بالعبارة (فان كان لها شعور) قيل مجرد الشعور لا يكفى فى كون الحركة ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان لها شعور وارادة (فهى الحركة الارادية) اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة (وان لم يكن لها شعور فهى الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة

الى آخر كانتقال من زمان الى اخر فى انه يتوسط بينهما مكان يكون تدريجى والا فدفعى (نصر الله)

٤ وكراكب السفينة قال الكاتبى فى هذا المثال نظر لان الحركة هى الانتقال من مكان الى مكان اخر مع التوجه والراكب منتقل كذلك فيكون متحركا بالذات اللهم الا ان يعتبر الانتقال من مكان الى اخر مغاير الاول بجميع اجزائه فحينئذ يكون الراكب متحركا بالعرض لان الهواء متبدل دون سطح السفينة وجوابه ظ اذ لا توجه للراكب بل انما يوصف به تبعا للسفينة (شرح مواقف)

٥ لان مبدأ الميل اما لنفس او الطبيعية وكل واحد منهما لا يستفاد من الخارج على ما فسر (محمد شريف)

٦ عدم الملايمة بالنظر الى التقسيم الاول لان مبدأ الميل فى ذاته للترديد فلا بد بان يقال اما من خارج او لا (محمد شريف)

٨ فيكون قوله اما ان تكون مستفادة بطريق الاستخدام وكذا نظائره او يكون مراد المص بقوله والمحركة تحريكها مجازا مرسلا او بحذف المضاف فى القوة فيلزم التأويل ح فى قوله لها شعور ايضا (عبد الرحيم)

٢ قوله فيه اشارة اه اى فى قوله لان القوة المحركة اه لانه يفهم منه ان القوة المحركة المستفادة من الخارج هى الفاعل لمولانا (محمد شريف) ٣ فيه انه يجوز ﴿ ٣٨ ﴾ اختلافهما فى الاخذ والترك مع عدم تفاوت امكانهما بان يبتدأ الاولى قبل الثانية وترك الثانية بعد الاولى فالاولى ان يقال فى الاخذ والترك لكن يمكن ان يقال الواو بمعنى او الفاصلة وح يتم الكلام (صدر الدين) ٤ فان الحركة البطيئة الموافقة للحركة الاولى السريعة فى الاخذ والترك امر فى الابتداء والوقوف تشتركان فى هذا الامكان ضرورة توافقهما فى الابتداء والوقوف ويتفاوتان فى المسافة ضرورة كون المسافة البطئة اقل ومابه التوافق غير مابه التفاوت فالزمان امر وجودى مغاير للمسافة (شرح طوالع) ٥ فيه انهم قدروا امر للموهوم فلا يلزم من تقديرهم كونه موجودا فافهم (عبد الرحيم)

٦ لاشك ان المقصد ههنا الاستدلال بما ذكره على وجود الزمان واما بيان حقيقته سيجئ قال وهو مقدار الحركة اللهم الا ان يقال انه سياق كلام الامام فى موضوعه على هذا المطمأ خوذ من كلام حاشيته (حسن چلبى) ٧ من (فى يوم) هذا الفصل مفتقرة على ثبوت الزمان ولامحذور فيه اذ ثبوت الزمان لايتوقف على ثبوت المعية (ميرك)

من خارج فهى الحركة القسرية) فيه ٢ اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها بل هو معد ﴿ فصل ﴾ (فى الزمان اذا فرضنا حركة واقعة فى مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت ٣ معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا فى الاخذ والترك) والاولى ترك الاخذ لتكراره (وجدت الحركة البطيئة قاطعة) لمسافة (اقل من مسافة) السريعة (والسريعة قاطعة) لمسافة (اكثر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان) اى امر واحد غير المسافتين ٤ والحركتين ممتد (يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطؤ معين) قال الامام هذا مبنى على وجود حركتين تبتدأن معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التى لايمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا هذا مبنى على وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولايمكن اثبات السرعة والبطؤ الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام ٥ والمحق ٦ بيان الحقيقة المخصوصة اعنى كونه كما ومقدارا للحركة ٧ ولاشك ان العلم بوجود الزمان يكفينا فى ثبوت المعية والسرعة والبطؤ فلا دور اقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطؤ وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس الامر لكن لايتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور (وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان) فان الحركتين اذا اختلفتا فى الاخذ والترك تفاوت امكانا هما (وغير ثابت اذ لاتوجد اجزاؤه معا) بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وهى كما انها واقعة فى الزمان واقعة فى المسافة ولايلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمعت اجزاؤه لكان الحادث

في يوم الطوفان حادثا في يومنا و بالعكس ٢ وانت تعلم انه لايلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحاصل في احدهما حاصلا في الآخر (فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان) وفي المباحث ٣ المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما ٤ امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط و يسمى بالآن السيال ايض والثاني امر متوهم لاوجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل لسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع (وهو مقدار الحركة لانه ٥ كم) لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي تقع عليها الحركة فلو تركب منها لتركبت المسافة من اجزاء لاتتجزى ٦ فيكون مقدارا وقبل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو م (لايخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة) المناسب ان يقول لامر قار (او لهيئة غير قارة) ليتم الحصر فان الامر القار وهو مايجتمع اجزاؤه في الوجود شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لاتشمل الجواهر اذ لاتغاير بينهما و بين العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض في الفرض (لاسبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لايكون قارا لايكون مقدار الهيئة قارة) والا يتحقق الشئ بدون مقداره (فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة) وسيجئ زيادة بيان له في الفلكيات (ونقول ايض ان الزمان لابداية له ولانهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لاتوجد مع البعدية وكل قبلية لاتوجد مع البعدية فهي زمانية) قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم لزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم

٣ الظ ان المقصود من هذ النقل تحقيق المقام و بيان انقسام الزمان على انقسام الزمان على انقسام الحركة و يحتمل ان يكون اعتراضا على المص بان الزمان له معنياه و ايا ما كان لا يصح الحكم عليه بكونه متقدرا و غير ثابت لان الاول موجود في الخارج لكنه بسيط لايمكن ان يكون له جزء فكيف يكون قابلا للزيادة والنقصان وغير ثابت الاجزاء والثاني معدوم في الخارج فلا يكون ايض متقدرا غير ثابت الاجزاء تأمل حق التأمل (عبد الرحيم)

٤ فيه ان قوله النقصان لا يستلزم كونه منقسما الى قسمين بل الزيادة ايض تأمل (عبد الرحيم)

٥ تعليل لكونه كما يعني تقبل الزيادة و النقصان فيكون قابلا للقسمة بالذات وكل قابل للقسمة بالذات فهو كم هو عرض تقبل القسمة لذاته على ما صرحوا به (عبد الرحيم)

٦ اى كمية متصلا يتلاقى اجزائها على حدود مفروضة و ليس مقدار الامر قار مجتمع اجزائه والا لكان الزمان قار امثله لان مقدار القار قار بالضرورة لكن الزمان يستحيل ان يكون قارا والا لكانت الحوادث متعاقبة مجتمعة معا (شرح مواقف)

٢ وذلك لان كل زمان مقدار الحركة فلو كانت ازمنة غير متناهية منطبقا بعضها على بعض كان كل واحد منها مقدار حركة على حدة فيكون هناك حركات غير متناهية صادرة عن اجسام غير متناهية متحققة فى حالة واحدة وانه محال (نصر الله)

٣ اى لايقتضى ان يكون المتقدم فى زمان مغايرا له لانه يجوز ان يكون المتقدم فى زمان والمتأخر فى زمان هو عينه يعنى لو كان المتقدم او المتأخر او كلاهما زمانا لايحتاج الى زمان زائد عليهما (عبد الرحيم)

٤ ومانحن فيه من هذا القبيل لان وجود الزمان زمان وعدمه ليس زمانا فيحتاج الى الزمان فيكون فى الزمان ايضا فاذا كان كذلك يشتمل الزمان اى وجوده وعدمه فلا يكون فيه عدم اصلا فيكون الزمان ازليا (محمد شريف)

٥ ومانحن فيه من هذا القبيل لان العدم بذاته لا يقتضى قدما ولا تأخرا بل لابد ان يكون معه زمان ليعرض له تقدم و تأخر بحسبه (شرح مواقف)

٦ الانسب بالمقام ان يقول كما ان المتأخر عن امس مأخوذ فى مفهوم اليوم ولاستمرار فى استعمال مفهوم اليوم ذى اللام على التأخر عن امس صرح به الاصفهانى (عبد الرحيم) ٧ اى على كون التقدم والتأخر عرضا اوليا (لكان) ان يفهم التقدم والتأخر من لفظ امس وابعد سببه انه جزء مفهومه لاسبب انه عرض اولى للزمان ﴿

زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان مقدم واليوم فى زمان متأخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين و يلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة ٢ وح يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى لايقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتأخر فى زمان مغايرا ٣ له بل يقتضى ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمانى فان لم يكن شئ من المتقدم والمتأخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانا ٤ والاخر ليس بزمان احتيج فى الاخر الى الزمان دون الاول ٥ وان كان كل واحد منهما زمانا لم يحتج فى شئ منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا و بالذات ولما عداها ثانيا و بالعرض وقيل تدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك الحادثة كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لم اذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم مأخوذ من مفهوم لفظ امس ٦ كما ان المتأخر عن اليوم مأخوذ فى مفهوم لفظ الغد فلو قيل لم ذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لم ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتأخر وهذا مما يعد سخيفا وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا كانت تلك فى الزمان المتقدم وهذه كانت فى الزمان المتأخر لايدل على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ماذكر تم لايدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة ٧ فى الاثبات لافى الثبوت وهذا هو المط كما لايخفى (فيكون قبل الزمان زمان هف وكذلك لو كان له نهاية

لكان عدمه بعد وجوده بعدية لاتوجد مع القبلية) وكل بعدية لاتوجد مع القبلية فتكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف ﴿ الفن الثانى فى الفلكيات ﴾ وفيه ثمانية فصول ﴿ فصل فى اثبات كون الفلك مستديرا) و بيانه ان ههنا جهتين لا تتبدل لان احديهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار ٢ منكوسا لم يصر مايلى رأسه فوقا ومايلى رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقى الجهات ٣ فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ٤ و يمينه شماله و بالعكس والجهة يطلق على منتهى الاشارات الحسية ومقطعها وعلى منتهى الحركات المستقيمة ٥ وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارات الحسية ومقطعها و بالنظر الى الثانى قيل هى مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت موجهة الى مايقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امران عامى و خاصى اما العامى فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر و بطن ورأس وقدم فالجانب ٦ الذى هو اقوى فى الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا ومايحاذى وجهه قداما ومايقابله خلفا ومايلى رأسه بالطبع فوقا ومايقابله تحتا ٧ ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها فى سائر الحيوان ايضا لكنهم جعلوا الفوق على مايلى ظهورها بالطبع والتحت مايقابله ثم عموا اعتبارها فى سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة فى الجسم فطرف الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما الانسان

كانت عبارة عن المشرق والمغرب والجنوب والشمال لايتبدل بتبدل الانسان ايضا وكونها راجعة الى الفوق غير معلوم بعد (محمد شريف) * ٤ وذلك لان الفوق مايلى الرأس بالطبع والتحت مايلى الرجل بالطبع لامطلقا والانسان فى صورة الانعكاس ليس على النظم الطبيعى فليس فيه تبدل احداهما بالاخرى (نصر الله)

٥ المراد منها الحركة الاينية سواء كانت مستقيمة او منحنية لا المعنى اللغوى (نعمه)

٦ اى فمايلى الجانب اه فيكون ملاءما لما يليه من قوله و ما يحاذى وجهه اه ومايلى رأسه على انه على ذلك التقدير يكون اليمين والشمال كالفوق والتحت مما لا يتبدلان و هو بط لاتفاقهم على تبدل الجهات الاربع غير الفوق والتحت و يكون ايضا فى الكلام خلط لكن بقى انه كما يطلق الفاظ الجهات على مايلى اطراف الانسان يطلق ايضا على نفس تلك الاطراف

فلا يتبدل ح شئ منها فافهم (عبد الرحيم) (٦)

٧ لا بد من التقييد بما لم يتجاوز عن المركز كما ذكره المحقق الدوانى فقوله ومقابله تحتا ليس بتحقيق على اطلاقه (فخر الدين)

٣ نعم حصل بهذا التقرير الامتياز بين كل اثنين من الجهات لكنه لم يحصل بين كل اثنين يعني بين الفوق والتحت وكذا بين اليمين والشمال و بين القدام والخلف ﴿ ٤٢ ﴾ ولابد من بيان ذلك ايضا حتى يتميز الجهات الست بالكلية كما تعرض له مولينا زاده و غيره اقول يمكن ان يقال اكتفى عنه بماذكره في الاعتبار العامي كما انه لا فرق بينهما الا بتقاطع الابعاد على الزوايا القوائم و يدل عليه قوله فالاعتبار الخاص يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد على القوايم تبصر

(عبد الرحيم)

٣ يريد ان الجهات اطراف الامتدادات مطلقا لا اطراف الامتداد المتقاطعة على زوايا قوائم حتى ينحصر في ستة فهي غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية متقاطعة على تلك الزوايا (نصر الله)

٤ يعني ان الجهة منتهى الاشارة الحسية كما ذكره بقوله والاولى وهو الصحيح و قيام بعض فلا دخل له في انتهاء الاشارة فاذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لاستا فقط فظهر ان كون الجهات ستا مشهوري لا تحقيقي (فخر الدين) ٥ يمكن ان يكون الدليل على طريق اللف و النشر الغير المرتب (وان) كما وقع في بعض الكتب الاول للثاني والثاني للاول وح لا يرد عليه الاعتراض كما لا يخفى (فخر الدين)

باعتبار عرض قامته باليمين واليسار وطرفا الامتداد الباقي يسميهما باعتبار تحت قامته بالقدام ٣ والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت ٣ تعلم ان قيام بعض الامتداد على بعض مما لا يجب ٤ في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية (وكل واحدة منهما موجودة) قيل فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هي المركز الذي هو النقطة الموهومة فلا يكون موجودة اقول كانهم ارادة الموجود وافي نفس الامر (ذات وضع غير منقسم في امتداد مأخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها) وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقطة ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة ٥ في انفسها لا منفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودة في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذي يتوهم كون المشار اليه فيه (ولما امكن اتجاه المتحرك اليها) قيل بالوصول اليها او بالقرب منها وانما قيد الاتجاه بهما لامكان اتجاه المتحرك الى المعدوم يقصد بالحركة تحصيله كما في الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن فيه ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح (وانما قلنا انها غير منقسمة) في ذلك الامتداد (لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين وتحرك) فلا يجوز حركته في الجهة لانها ما اليه الحركة او مامنه الحركة فلو كانت الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال (فاما ان يتحرك عن المقصد) يعني الجهة (او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة) والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة

الى هنا بيان ثبوت المقدم فى قوله ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا ومن هنا شرع فى اللازمة (عبد الرحيم) ٣ يعنى اذا ثبت ﴿ ٤٣ ﴾ ان الجهة غير منقسمة فى الامتداد المذكور ثبت ان وضعها لايكون بالذات اذ لو كان بالذات لكانت الجهة جوهرا ضرورة ان كل ذى وضع بالذات جوهر فيلزم ان يكون خطا او سطحا او نقطة جوهرية والكل باطل (فخر الدين)

٤ فيه ان المراد من الوضع هو الاشارة الحسية وقد سبق ان المشار اليه بالذات قد يكون نقطة وقد يكون خطا وقد يكون سطحا واذا اريد منه التعين والتشخص فيتعين الاعراض انما هو بمحالها وان اريد به تعين كون الاعراض من الاعراض جهة دون غيره فلا يلايم قوله والا لكانت جوهرا تأمل (محمد شريف)

٥ اى الفلك الاعظم فان تحدد الجهات سواء كان فوقا او سفلا بالفلك الاعظم وجهة السفل ليست قائمة به (محمد شريف)

٦ بان يكون بعض حدود المفروضة فيه جهة وبعضها جهة اخرى مقابلة لها العدم اولوية بعض تلك الحدود

(وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة) والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة ٢ فى الجهة كما اشارنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام الجهة مستلزم لامكان الحركة فيها (واذا ثبت ٣ هذا) ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا ٤ فكانت قابلة للانقسام فى جميع الجهات كما مر وح لابد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان تكون قائمة بالمحدد ٥ كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعنى السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعنى المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالمحدد ايضا (فتقول تحدد الجهات ليس فى خلاء) لاستحالته (ولا فى ملاء ٦ متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع) لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع (فلا يكون احديهما مطلوبة) لبعض الاجسام (والاخرى متروكة) لذلك البعض (هف) لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق وهاربان عن التحت والارض والماء بالعكس (فاذن تحدد الجهات فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه) قيل لتوجيه هذا المقام ان تحدد الجهات ليس فى داخل نحن الملاء المتشابه فاذن هو فى اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه (متحصلة به) وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد فيه امور متخالفة الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذى لا يكون متناهيا لان المتناهى يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقطة وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناهى الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن تمحل كما يظهر بادنى تأمل (ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كرى لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذى ليس بكرى بان يكون جهة بعضها جهة اخرى مخالفة لها بالطبع فتعين ان يكون فى شئ مختلف خارج مما يتشابه وذلك الشئ لا محالة ان يكون جسما او جسمانيا لوجوب كونه ذا وضع (شرح طوالع)

٢ اقول ان اراد ان جهة السفل غاية البعد عن المحدد تحقيقا فهو ممنوع فان اعتبار الجهات انما هو بحسب الحس والتقدير لا بحسب التحقيق وان اريد به تقريبا فسلم لكن لا يرد الدليل على الدعوى لان المدعى ان الفلك مستدير تحقيقا لا تقريبا والدليل انما يدل على الاستدارة تقريبا (صلاح الدين)

٣ وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذى ليس بكرى لان غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محددا وليس كذلك (ملا زاده)

٤ اما البعد الداخل فيه فلا سيجئ عن قريب واما البعد الخارج عنه فلان كلما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (حواجه زاده)

٥ قوله بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا محمول على انه لا غاية له لا على ان له غاية لكنها غير متعينة كما فى البعد الداخل فى غير الكرى زمان له ثانية لتناهيه لكن تلك الغاية غير متعينة اذ لا شئ من النقطة المتوهمة فى داخله والاوهى متساوية البعد مع نقطة اخرى عن سطحه او مناقصة عنها فلا يكون شئ لان يكون غاية ذلك البعد (نصر الله)

٦ هذه معارضة بانه لما كان عندكم دليل يدل على انه لا يتحدد جهة السفل بالجسم الغير الكرى كان عندنا دليل (ومحيط) يدل على انه لا يتحدد جهة الفوق بجسم كرى فلابد من محدد يكون تحددها (محمد شريف)

لا تتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية ٢ البعد عن جهة الفوق) بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ماهو ابعد منه (والا لتبدلت) جهة السفل (بالنسبة الى ماهو ابعد منه) فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابعد (ولا يتحدد به) اى بغير الكرى (غاية البعد ٣) سواء كان البعد ٤ داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد به غايته اصلا سواء كان الجسم كريا اولا فان كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ماهو ابعد من ذلك الابعد (فلا يتحدد به جهة السفل) بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت ٦ لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة الغاية بحيث يستحيل ان يتوهم ماهو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا (وان كان باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ماهو ابعد عن بعضها) فى الامتداد الواصل بينهما (فهو اقرب من الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع) لكونها غاية القرب من البعض الاخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين (فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر) والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد جهة السفل فهو كاف فى تحديد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط حشوا لا دخل له فى التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهت الفوق القائمة به منتهى الاشارة (فيحصل المط) وانت تعلم ان ماذكره لو تم لدل على كرية جسم محدد للفوق والتحت

٢ وايضا يطلق على مالاجزء له اصلا كواجب الوجود والعقول والنقطة وعلى ما يكون اجزائه قليل بالنظر لشئ آخر كالجملة التى يكون اجزائها قليلا بالنسبة الشرطية ويسمى هذا بسيطا اضافيا ولعل الش لم يتعرض له بهذا الان مراده بساطة الاجسام فقط (شرانشى)

٣ قوله مقدارى اه صفة جزء للاحتراز عن الهيولى فانها جزء بحسب الحقيقة لكنه غير مساو للكل فى الاسم والرسم فاذا لم يقيد الجزء به يلزم ان لايكون شئ من الاجسام بسيطا بهذا المعنى مع ان العناصر منه وقوله بحسب الحقيقة صفة ثانية للجزء يعنى ان المراد بالجزء مايكون جزء فى الحقيقة والواقع سواء كان جزء حسيا اولا لان المراد به هو الحسى فقط كما هو المراد بقوله فيما بعد بحسب الحس وهو المتبادر عند الاطلاق والا لدخل فيه الاعضاء المتشابهة كما فى المعنى الثالث فلا بد من ذكر كل منهما لكن الظان قيد مقدارى لاحاجة اليه فى الثالث اذ قوله بحسب الحس يقدر مؤنته لان الهيولى وامثالها ليست بمحسوسة الا لهم الا ان يتكلف انه اتى به او لا ثم قوله بحسب الحس فلا استدراك اذ لكل منها فائدة ومثل هذا لا يعد

ومحيط لسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة فى الفصول الآتية فلا تغفل ﴿ فصل فى ثبات ان الفلك بسيط ﴾ اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق ٢ البسيط على ثلثة معان اخر الاول مالا يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم والثانى مايكون كل جزء مقدارى ٣ منه بحسب الحقيقة مساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هى العناصر ولاتشاركها فى اسمائها وحدودها الثالث مايكون كل جزء مقدارى منه بحسب الحس متساويا لكله فى الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك (لانه لايقبل الحركة المستقيمة) اى الاينية مطلقا والمستديرة هى الوضعية واما الحركة الجوالة ونظائرها فانما تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين (ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل مايقبل الحركة المستقيمة) اذا فرض تحركه بها (فانه متجه الى جهة وتارك للاخرى وكل ماهذا شانه فالجهات محددة قبله لابه) فيه نظر اذ لايلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المحال ان يتحدد الجهة قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لايكون متحددة به (والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلايكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه) اى بسائطه (على شكل طبيعى اوقسرى) او يكون بعضها على شكل طبيعى وبعضها على شكل قسرى (لاسبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الشكل الكرة) قالوا لان الطبيعة فى الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد فى القابل الواحد لايفعل الا فعلا

مستدركا والا لكان الفصول البعيدة فى التعاريف مستدركة بالفصول القريب (عبد الرحيم)

٣ الذى هو ماعدا الهيولى والصورة والا لزم ان لايوجد البسيط بهذا المعنى اصلا (محمد شريف)

واحدا وكل شكل سوى الكرة ففيه اشكال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا وآخر سطحا وآخر نقطة (ولو كان كل واحدة كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل الاجزاء ولاسبيل الى الثانى) والثالث (لانه لو لم يكن كل واحد منها) او بعضها (كرة فح يكون طالبا للشكل الطبيعى فيكون قابلا للحركة المستقيمة) فان تغير الشكل لايخ عن حركة اينية (هف) لايخفى عليك ان الثابت فيما سبق ٢ استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمثبت ههنا استحالة ان يكون اجزاوه قابلة ٣ لها وقد يقال اذا كانت اجزاوه قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهى متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا ٤ فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة من مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق ٥ والتحت فلم يلزم تحدد هما قبل المحدد والمحدد انما يحدد هما دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهات حركاتها على حركاتها لا عليها ﴿ فصل ﴾ (فى ان الفلك قابل للحركة المستديرة) اى الوضعية (لان كل جزء من الاجزاء المفروضة فيه) هذا مبنى على ان الفلك متصل واحد لاجزء له بالفعل (لايختص بما) اى الطبيعة (يقتضى حصول وضع معين ومحاذاة معينة لتساوى الاجزاء فى الطبيعة) اورد عليه ان البساطة التى يستدل بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو مع بالضرورة او الى بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلابد هناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا فى الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطؤ مع استواء جميع النقطة المفروضة فى ذلك البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة او الكبيرة بالحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح

(عبد الرحيم)

٣ فيه بحث لانه انما يلزم لو كانت بعضها بجنب بعض واما اذا احاطت كالتمامات فلا اللهم الا ان تدعى تساوى بساطتها فى المقدار فح لا يمكن ذلك

(صلاح الدين)

٤ لاشك فى انه اذا تحرك الجزء يتحرك بالحركة الاينية فاذا كان احدى الجهتين من لوازم الحركة الاينية فيلزم المحذور واذا لم يكن منها فيجوز حركة الفلك الحركة المستقيمة تأمل

(عبد الرحم)

٥ فيه انه قدمر لاجهة فى الحقيقة غير الفوق والتحت ل هى منحصرة فيهما فان حرك ذلك الجزء لابد ان تحرك الى جهة ما وهو ظاهر فتلك الجهة اما فوق وتحت فى الحقيقة على مامر ن التحقيق المحذور لاشبهة والمفهوم من كلام لشارح جواز وجود جهة تحددة غير الفوق والتحت يكون الفلك محددا بها ل يحدد لها وهو محل حث على ماذكروا فاذا وجب تحدد تلك الجهة جعل حركة الاجزاء اونفسها (بلامرجح) لزم وجوب تقدمه على الفلك بالطريق الاولى فلا يكون محددا هف اه (عبد الرحيم)

بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى محركه وان لم يعلم بعينه ضرورة ٢ كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا منافٍ لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى ٣ كثير من قواعدهم (فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة) وماذلك الا بحركة ولما امتنعت المستقيمة تعينت المستديرة وقد يقال إن عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبايع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك لايستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة طبيعية اوقسرية واجيب بانا اذا فرضنا سكونا ولاحظناه من حيث انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا (ونقول ايضا يجب ان يكون فيه ٤ مبدأ ميل مستدير يحرك والا ٥ لما كان قابلا للحركة) المستديرة (لكن التالى كاذب والمقدم مثله بيان الشرطية انه لولم يكن فى طبعه) المناسب ان يقول ٦ لولم يكن طبعه (مبدأ ميل مستدير) اقول فى كلامه اضطراب لانه لوكان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور وارادة فلايلايم قوله فيمابعد والا لكان الشئ مع العايق الطبيعى كهو لامعه وان كان بمعنى الطبيعة فلايصح قوله (لما قبل الميل) المستدير (من الخارج) اذ اللازم على تقدير ان يقبل ماليس فى طبعه مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوى الجسم القابل الميل والذى لاميل طبيعيا فيه فى السرعة كماستقف عليه ولااستحالة فى ذلك وايضا لم يصح قوله (فلايكون فيه ميل مستدير (اصلا) وهوظ ٨ والمناسب ان يحمل الطبع على الطباع والعايق الطبيعى على المتناول لماله شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كماصرح به بعض المحققين ٩ (فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقدثبت انه قابل للحركة المستديرة) وفيه بحث اذلو اريد ان الحركة المستديرة ممكن ذاتى له فهذا لاينافى امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم عنتهاله وهى الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك

٢ قوله ضرورة كون المتحرك اه جواب ايراد مقدر تقديره كان موردا يورد ويقول لم لايجوز ان يكون المخصص جزء الفلك فاجاب عنه بقوله ضرورة (نعمة الله) ٣ مصدر ميمى بمعنى البناء او اسم مفعول بتشديد الياء وعلى الاول مضاف الى كثير دون الثانى والاولى اولى من الثانى لفظا ومعنى (عبدالرحيم)

٤ والميل المستقيم هو الذى يكون سببا لحركة الجسم الى جانب المركز او المحيط والميل المستدير هو مايكون سببا لحركة جسم حول نقطة والمراد بمبدأ الميل قوة فى الجسم يقتضى ذلك الميل (رجندى)

٥ وان لم يكن فى الفلك مبدأ مستدير يحرك بها (نعمة الله)

٦ الانسب ان يقال لولم يكن فيه كما لايخفى (فخر الدين)

٧ لانه كما ان الميل الطبيعى عايق فى الجسم القليل كذلك يجوز ان يكون ميلا طباعيا عايقا فى الجسم الذى لاميل طباعيا فيه فلايكون ذلك التساوى من تساوى عدم الميل الطبيعى الذى لاميل طبيعيا فيه محالا كما لايخفى (فيض الله)

٨ وجه الظهور انه يجوز ان لايكون من طبيعة ولامن خارج بل من طباعه فح لايصح قوله اصلا منه ٩ وقال الطباع يتناول ماله شعور وارادة ومالاشعور له والطبيعة فى اكثر استعمالاتها مقيدة بعدم الارادة والمقابل للقاسر لايكون خارجا فيتناول (سيد قدس سره)

من الاستدلال على انه قابل لها بل يفيد الاول فقط كما يظهر من الجواب بقوله واجيب بانه قد فرضنا
وجوب سكون الغير ولاحظناه تدبر (عبد الرحيم) ﴿ ٤٨ ﴾ ٣ فيه شئ لان هذا الذهاب

انما يدل على امكان حركة كرة النار على الاستدارة لا على امكان حركة كل من البسائط على الاستدارة ولو صح هذا بارجاع الضمير فى امكان حركته الى مطلق البسيط العنصرى مذكور فى ضمن البسائط العنصرية لم يكن التقريب تاما اللهم الا ان يقال المط ان كلامه من تلك البسائط من حيث انه بسيط عنصرى مع قطع النظر عن خصوصيته قابل الحركة المستديرة وح يتم التقريب لانه اذا ثبت ان البسيط يمكن حركته على الاستدارة ثبت ان كلا من البسائط العنصرية من حيث انه بسيط عنصرى يمكن ان يتحرك كذلك (نصر الله) ٤ والظاهر ان مراد الش من التقرير دفع الاعتراض الثانى لا الاولى يجوز ان يكون الحركة القسرية ممكنا ذاتيا للفلك لكن يمتنع لانتفاء شرطها وهو مبدأ الميل (محمد شريف) ٥ فيه ان امتناع كون الميل المستقيم انما يثبت بان فيه مبدأ ميل مستدير و بينهما منافات كما ستعرف فلو ثبت (ولا تزداد) وجود هذا بامتناع ذلك لزم الدور الا ان الوجود له دليل اخر غير متوقف عليه (عبد الرحيم)

الاستعداد الاعند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم مما مر ٢ وايضا ماذكره ههنا جار فى كل من البسائط العنصرية اذ لاشبهة فى امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا ٣ الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به و يمكن ٤ تقرير الدليل على وجه يكفى فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجرى فى العناصر بان يقال التحريك القسرى للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طبيعى ولما امتنع فى الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ ٥ مبدأ ميل مستدير (وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة فى زمان) اذ لا يتصور وقوع الحركة فى الآن (و يكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذى ميل طبيعى يكون ذلك الميل معاوقا لميله القسرى لمخالفته اياه فى الجهة (و يتحرك بمثل تلك القوة) القسرية (فى عين تلك المسافة والا لكان الشئ) اى الحركة (مع العايق) وهو الميل (الطبيعى كهو لامعه هف) قيل لا يلزم من فرض عدم الميل العايق فيه عدم جميع العوايق فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعايق آخر يقاوم ذلك العايق بالميل الذى فى ذى الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذى الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العايق مع ذى الميل ايضا (وذلك لزمان الاقصر) الذى هو زمان عديم العاوق له (نسبة لا محاله الى الزمان الاطول) وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة و زمان ذى الميل ساعتين (فاذا فرضنا) ذا ميل آخر ميله (اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول) فيكون نصفه (فيتحرك) ذى الميل الثانى (بتلك القوة) القسرية (فى مثل زمان عديم الميل مثل مسافته) اى مسافة عديم الميل (لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية) المعاوقة (التى فى الجسم) و ينقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة (لانه لو انتقص شئ من القوة) المعاوقة (التى فى الجسم

٣ فيه نظر لانه ان اراد انه لولا يزداد السرعة بقدر الانتقاص لم يكن القوة الميلية مانعة فاللازمة ممنوعة وان اراد انه لولا يزداد السرعة اصلا لم يكن مانعة فاللازمة مسلمة لكن لايتم التقريب

(محمد شريف)

ولاتزداد السرعة) او ازداد شئ منها ولاينقص السرعة (لم تكن القوة٣ الميلية مانعة من الحركة هف) فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كانت سرعة ذى الميل الثانى ضعف سرعة ذى الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثانى فى نصف زمان ذى الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم الميل ٤ فظهر ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه ح متساويان فى السرعة والبطوء وهو مح) وقد يقرر٥ الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة٦ المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع٧ ذو الميل الثانى مثل مسافة عديم الميل فى زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازديادة فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل المعاوق اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثانى نصف الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فهذان ساعتان وذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود الحركة من حيث هو لايتصور الا فى زمان فذلك الزمان الذى يقتضيه ماهيته يكون محفوظا محققا فى جميع الحركات ومازاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة فى ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهى زمان حركة عديم الميل فيكون ساعة فى ذى الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذى الميل الثانى نصف ميل ذى الميل الاول كان زمان حركة ذى الميل الثانى نصف زمان حركة ذى الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب٨ عنه بان الزمان متصل واحد لانقسام فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء هى ازمنة انقساما لاتقف عند حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على المسافة والزمان ولاتنقسم بالفرض الا الى اجزاء هى حركات مفروضات كما ان المسافة لاتنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزء على اى وجه اريد كان

(محمد شريف)

٤ قوله وقد تقرر اه الفرق بين التقريرين ان المحال وهو كون الحركة مع العايق كهو لامعه يلزم من التقرير الاول من اثبات تساوى مسافتى ذى الميل الثانى وعديم الميل اللازم من تساوى السرعتين والزمانين ومن الثانى يلزم من اثبات تساوى زمان ذى الميل وعديم الميل اللازمين من تساوى المسافتين السرعتين

(حاشيه ميرك)

٥ وفى هذا التقرير جعل اتحاد المسافة مفروضا فلزم من اتحاد الزمان وفى هذا التقرير جعل اتحاد الزمان مفروضا فلزم منه اتحاد المسافة (محمد شريف)

٦ اى الجسم العديم الميل والجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف

٧ الظاهر انه لاحاجة اليه لان ما يتفرع هو عليه تساوى مسافتى عديم الميل مع اتحاد الزمان ايضا باطل براهة

(فافهم)

٨ هذا الجواب عن ما اجاب عنه الطوسى فى شرح الاشارات (٧) وانما لم يتعرض لجواب العلامة لانه مدخول بارادات كثيرة اكثرها واردة على قائله الفاضل على القوشجى فى التجريد التجريد (ميرك)

٣ اقول اذا قضى مطلقهما اقتضى فرد اما منهما بالمعاوق اه (عبد الرحيم) ٣ قوله والجسم المتحرك اه يجب ان يحمل الجسم المتحرك هنا على الجسم ٥٠ المتحرك مطلقا او على جسم معين

كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة فى جزء من اجزاء تلك المسافة وهو فى نفسه ايضا مسافة فماهية الحركة من حيث الحركة صالحة لان تقع فى اى جزء كان من اجزاء المفروض للزمان والمسافة فلا تقتضى الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل يقتضى مطلقهما ٢ و يمكن ان يقال ان البديهية تحكم بان الحركة المخصوصة التى توجد فى مسافة مخصوصة تقتضى قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك ٣ والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق و بعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوى تلك الاجسام فيها ومازاد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لاستحالة فى كون الجسم القليل الميل والذى لاميل فيه متساويين ٤ فى السرعة الا اذا كان الميل القليل عائقا و لم لا يجوز ان يكون بالغا فى مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوق كما ان قطرات الماء اذا تتالت وتكثرت اثرت فى تعفير الحجر ولا تأثير اصلا لقطرة فيه (وهذا المح انما يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذى لاميل فيه اومن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذى الميل الاول) وانما لم يتعرض ٥ بحركة الجسمين الآخرين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما ولاجتماع الامور المذكورة اذ الاولى مشاهد ٦ لا يتأتى انكاره واستحالة الثانى مبنية على التنافى بين الامور المجتمعة وهو منتف ههنا بالضرورة (لكن فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن) بل واقع و يمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس ٧ على انه يجوز ان تكون للمقدار نسبة الى مقدار آخر لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية (فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لاميل فيه اصلا) تحركا قسريا

بتعين غير شخصى والا لم يصح قوله فيجب اشتراك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لان الجسم المعين لما لم يكن مشتركا بين تلك الاجسام الثلثة لا يكون الزمان الذى له مدخل فى اقتضائه اياه مشتركا بينها ولو فرض الحركات الثلثة فى جسم واحد يمكن اعتبار التعيين الشخصى فى المتحرك و قوة المتحرك ايضا (فيض الله)

٤ لا فائدة فى الاتيان بهذا القول لان اللازم من كلام المستدل تساويهما فى السرعة على تقدير كون الميل عائقا وهو مع (محمد شريف)

٥ واذا لم يتعرض لوجود الجسم ذى الميل القوى والجسم ذى الميل الضعيف لتضمن فرض الميل الذى نسبته الى الميل الاول اياهما و استلزامه لهما تأمل (عبد الرحيم)

٦ كالعناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية (ملا زاده)

٧ قلنا لو سلم ماذكره اقليدس فلا ينافى امكان فرض الميل على النسبة المذكورة فى مادة (فيكون) من المواد فان كلام اقليدس على الجواز لا على الدوام حتم بنا فيه سند

٢ اى ولئن سلم التنافى بين الميلين ولا تنافى بين المبدئين ولا بين احدهما ومبدأ الاخر فان الحجر المرمى الى فوق فيه مبدء الميل الهابط مع الميل الصاعد (شرح مواقف) ٣ كما فى الطبيعة العنصرية فانه يقتضى الحركة الى الحيز الطبيعى باعتبار الخروج عنه والسكون فيه باعتبار الحصول فيه فيجوز ان يكون للفلك اعتباران متقابلان يقتضى طبيعته بتوسط احدهما الميل المستدير والانصراف الى جهة وبتوسط الاخرى المستقيم والتوجه الى تلك الجهة لكن لا فى آن واحد بل فى آنين كما لا يخفى (نصر الله)

٤ لانه لا معنى لان يقال لما هو الموجود لا يقبل الوجود بعد العدم وايضا الدليل المذكور انما يثبت الاول دون الثانى (محمد شريف)

٥ فيه ان اريد بالالتيام قبل الخرق وهو ظ البطلان لكونه خلاف الواقع وان اريد بعد فلا حاجة لقوله لا يقبل الالتيام بعد قوله يقبل الخرق لاستلزام عدم قبول الخرق عدم قبول الالتيام تأمل (حل هدايه)

٦ فلا شئ من القابل لها محدد للجهات ينتج لا شئ مما يقبل الكون والفساد محدد لها فينعكس الى ما هو الملط وهو لا شئ من محدد الجهات بقابل الكون والفساد (نصر الله)

٧ لان ذلك الدليل ح وهى قوله وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة يصير ممنوعا تأمل (عبد الرحيم)

فيكون محالا او نقول ايضا ان الفلك لا يكون فى طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى الاثرين المتنافيين هف) فيه نظر لانا لا نم المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضى توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها ممنوع اذ المستدير لا يقتضى التوجه اليها لا انه يقتضى الصرف ولئن سلم ٢ المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين ٣ ﴿ فصل فى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد ﴾ وهما يطلقان بالاشتراك على معنيين احدهما حدوث صورة نوعية وزوال اخرى والثانى الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد هنا هو الاول (والخرق ٤ والالتيام ٥) اى افتراق الاجزاء واقترانها (اما انه لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولا شئ من المحدد للجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعى لما بينا ان كل جسم طبيعى فله حيز طبيعى) هذا لا يدل على ان يكون الحيز الطبيعى للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعى للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحدة لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو مم لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان يشترك فى لازم واحد (وكل ما هذا شانه) اى ما يكون لصورته الحادثة حيز طبيعى ولصورته الفاسدة حيز آخر طبيعى (فهو قابل للحركة المستقيمة ٦ لان الصورة الكائنة اما ان تحصل فى حيز طبيعى لها او فى حيز غريب فان حصلت فى حيز غريب تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى) وههنا بحث اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح ٧ حمله ههنا على المعنى الاعم منه (واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان ذلك ايضا) يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها (انما يحصل بالحركة المستقيمة)

٢ لان الحركة ليست طبيعة ولا قسرية لان القسرية ما على خلاف يقتضيه الطبع بحيث لا طبع ولا قسر ع ب كما سيجئ عن قريب لكن القسرية هنالك ﴿ ٥٢ ﴾ على معناها المتعارف لا بمعنى

ان يكون من الخارج مطلقا سواء كان مخالفا للطبيعة او لا فان اريد بالقسرية ههنا ذلك المعنى ايض فيكون الحصر في الثلثة ممنوعا وان اريد المعنى الاعم فلا يدل ما سيجئ عليه تأمل اه (عبد الرحيم)

٣ هذا مع وما ذكر لبيانه من انه يستلزم العقل الطبيعة مع انه غير تام جار في العناصر ايض (فخر الدين)

٤ والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد هنا من حركة تحفظ الزمان وتقوم هو بها فهذه الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة (ملا زاده)

٥ لانه قد ثبت ان لزمان مقدار الحركة فيكون قائما بها فيكون الحركة محلا له فيكون حافظة له لانه حال فيها وكل محل حافظ لما يحل له (حل هدايه)

٦ اى موضع يجول فيه المناقشة اى محل جولانها وفيه معنى اخر ط ع منه

٧ لان المعنى من ذهاب الحركة الى غير النهاية ان لا يمكن انتهائها الى حد من المسافة ولا يمكن التجاوز عنه الى حد اخر منها فلو كانت المسافة المستقيمة متناهية امكن انتهائها الى حد لا يمكن التنحي عنه الى آخر وهو نهاية (فلو) المسافة فذهاب الحركة على الخط المستقيم الى غير النهاية يستلزم ان يكون مسافتها غير متناهية (نصير الله)

لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة (فلا يقبل الخرق والالتيام) وقدمر ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلفه بعضهم من انه لابد للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء او اقترانها المستدعين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة او المستديرة وهما محالان في الفلك اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخرى في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلفة واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر ٣ هنالك ٤ واما الارادة فلان الفلك لبساطته عادم للالات الجزئية الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

﴿ فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان ٥) اى التي كان الزمان مقدارا لها (اما ان تكون مستقيمة او مستديرة) قد علمت ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان تكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملايم لكلامه فيما بعد ان تحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم ويصير محال المناقشة ٦ في الحصر اوسع (لا جائز ان تكون مستقيمة لانها حينئذ اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناهية ٧) وهو المسافة لان الحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد او الحركة التي هي بعد ليست موجودة (ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع فيكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول

فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل) الايصال ٢ قيل عليه لانم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول (وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل) يعني اللاوصول (لاستحالة اجتماع الميلين ٣) الذاتيين المتنافيين في حالة واحدة في الجهة اورد عليه الامام بانا لانم الاستحالة المذكورة واقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس ٤ المدافعة فانهم يطلقون عليها ايضا ولاشبهة ح في تلك الاستحالة قال الشيخ لاتصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف ٥ يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل مدافعة الى جهة ٦ وفيه بالفعل التنحي عنها ولاتظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى السفل البتة بل فيه مبدأ من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق (فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين) بصفتي الايصال وازالة الوصول (آني) اى حادث في آن (لان الوصول وكونه غير وصول آني لان حال الوصول) اى ما يحدث هو فيه لو كان زمانا (لانقسم فحين مايكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا) الى المنتهى هف قيل فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجملة فمُسَلَّم وقد يقال الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة لايكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد تمام حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا (وكذا حال ٧ صيرورته غير موصل) قيل وايضا قد ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآني آني لامحالة وقد يقال ان الانطباق ٨ والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال كل منها زماني اذ لايحصل الابعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلاشك انهما ينطبقان عند انقطاع الحركة فلا يزول هذا الانطباق الابعد

٢ لان الميل علة الوصول الى هنالك و يجب وجود العلة عند وجود المعلول (ميرك جنكي) ٣ واما اجتماع الميلين المتحدين فليس بمحال كما اذا رمى الحجر ﴿٥٣﴾ من الفوق الى السفل فان فيه ميلين طبيعي وقسري (سيد قدس سره)

٤ و به يندفع النقض المذكور بالحلقة المذكورة لظهور ان فيها مبدأ يتصور ان يكون اعتبار جرشخص منشاء للحركة الى جانب و باعتبار جرشخص اخر منشاء للحركة الى جانب المنشاء وليست فيها المدافعين بالفعل وهو ظ (ميرك)

٥ يعني اذا اجتمعا فيلزم ان يكون شئ فيه امو لكن يمكن ذلك اى لايمكن بل يمتنع بديهة (عبد الرحيم) ٦ الظ تقديم قوله مدافعة لاجهة على قوله بالفعل وكذا قوله و فيه بالفعل التنحي عنها تقديم التنحي على قوله بالفعل (عبد الرحيم)

٧ واشار بقوله وكذا حال الى جريان البيان في اللاوصول وذلك بان يقال مايحصل فيه كونه غير موصل لو كان زمانا فحين كون الجسم في احد طرفيه لم يكن غير واصل بل يكون واصلا ويتوجه عليه النظر المذكور (فخر الدين)

٨ الانطباق وهو تطابق الشيئين وتماسهما بحيث لايزيد ولاينقص احدهما عن الآخر والمحاذات هو تقابلهما وكون احدهما مقابلا للاخر من غير تماس كتقابل الشمس والقمر ليلة البدر والتماس هو اعم من الانطباق وغيره مثل تماس الكرتين والوصول اعم من التماس كوصول العبد الى الحق سبحانه وتعالى واما الموازات فيقرب من المحاذات فيشبه ان لايكون بينهما فرق تأمل (عبد الرحيم)

٢ هذا الكلام نقض على الوجه المذكور ويتوجه عليه ان الحركة له معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط والثانى بمعنى القطع كما مر تفصيله والزمان هو الثانى ❖ ٥٤ ❖ لا الاول لما تقرر من ان الحركة

ان تحرك احدهما والحركة مما لا يحصل ٣ الا بالزمان وكذا الحال فى جميع ماذكرنا (واذا كان كل واحد منهما) اى الميلين (آنيا وجب ان يكون ٣ بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من الاجزاء التى لا يتجزى ٤) هى الآنات (ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها) اى المسافة (على الحركة) المنطبقة على الزمان (هف) ٥ هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون للجسم وصول فى الآن الذى فرضناه آن الوصول اوعنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه انما توجد بالميل الثانى واعلم ان الحجة المشهورة هى ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه فى آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه فى آن فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له فى آن ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا له فى آن واحد معا فوجب تغايرهما بالذات واستحالة تبالهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان المتخلل زمان سكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه ٦ الحجة بعينها قائمة فى الحدود المفروضة فى المسافة المتصلة التى يقطعها حركة واحدة ٧ وقد ابطلها الشيخ الرئيس فى الشفاء بان المفارقة والمباينة هى حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذى هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زمانى الحركتين وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكنه ليس زمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن نفرض فى زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار تقدير الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارقة اقول قد ظهر مما ذكرنا ان

بمعنى التوسط غير منقسمة فى امتداد المسافة وحادثة فى آن فقوله مما لا يحصل اه مم وجوابه ان المراد بالحركة التى يقع بها القطع وهو الثانى لا الاول فتأمل (فخر الدين)

٣ واذا ثبت بين الآنين زمان يسكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة لزم الانقطاع الزمان لانقطاع الحافظة وهى الحركة وهى بط (حل هداية)

٤ يعنى ليس المراد بالاجزاء التى لا يتجزى هنا معناها الاصطلاحى وهو الجوهر الوضعية الغير المتحيزة اصلا وهوظ (فخر الدين)

٥ اى قوله والا يلزم تعاقب اه يدل على وجود زمان بين الانين فقط والمدعى ان بين الانين زمان لا يتحرك فيه الجسم فلا يتم التقريب (محمد شريف)

٦ هذا نقض اجمالى للحجة المشهورة يعنى لو تم ماذكره لاثبات السكون بين الحركتين لدل على تخلل السكون الغير المتناهية بين اجزاء كل حركة واحدة وهو بين البطلان (محمد شريف)

٧ يعنى لا نزاع لاحد انها حركة واحدة لا حركات متعددة متخللة سكونات متعددة مع انه لا يلزم (العدول) ان لا يكون كذلك بل يكون حركات تخللها السكونات فيلزم النقض الاجمالى فافهم (عبد الرحيم)

٢ يعنى لافائدة لحصر الحركة المستديرة للفلك الاعظم لان لبعض الكواكب والفلك حركة اه فيه تسامح تأمل (نصر الله) ﴿ ٥٥ ﴾ ٣ ونقول ايضا الزمان ليس شئ غير الليل والنهار وكونه نهارا يعلم من طلوع الشمس وكونه ليلا يعلم من غروبها وبداهة العقل محكم بان هذا ليس شئ من الافلاك والكواكب الا الفلك الاعظم (حلمى)

٤ يعنى اختلف الحكماء فى وجوب تخلل السكون بين الحركتين فذهب المشائيون اليه وانكره الاشراقيون كافلاطون ومن تابعه وقالوا لايجب اه (روشنى)

٥ يشعر لكونها دليلا لهم على دعوى عدم تخلل السكون كما فعله صاحب المواقف فانقول لكونه شبهة لصفته وبطلانه تأمل منه

٦ اورد عليه ان الحبة المذكورة بطريق التمثيل والحق انه يلزم سكون الجبل بملاقات الجسم الصغير اذا رمى الى الفوق بالآلة فيها فوق بحيث لايمكن ان يكون ترجع بريحه (فخر الدين)

٧ اى زمان الحركة الراجعة للحبة فيه ان ظاهره ان يراد به الزمان المذكور بقوله يوجد فى زمان وهو حركة الجبل لكن لا يساعده المقام وفيه معنى اخر تأمل (عبد الرحيم)

٨ اى الاشياء التى ذكرها الش لتوجيه كلام المص خلاصة (فيض الله)

العدول عن الحجة المشهورة مع الزهاب الى ان اللاوصول آنى كما فعله المص بعيد جدا (فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والالزم انقطاع الزمان) فلابد من وجود حركة مستديرة دائمة ولاحركة مستديرة يحتمل الدوام الاحركة الفلك (فاذن) يكون (الفلك) اى احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم (متحرك على الاستدارة دائما وهو المط) واقول فيه بحث ٢ لاحتمال ان يكون لبعض ٣ الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها ﴿ هداية ﴾ ترفع بها شبهة تمسك ٤ بها بعض الحكماء على انه لايجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ٥ ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقى فى الجو جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع حينئذ لامحالة فيجب توسط السكون بين حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم بط اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لايقف فى الجو بمصادمة الحبة فاجاب بان (الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبال تنتهى حركتها الى سكون ايضا) لانقطاء الحركة الصاعدة فى آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لاتوجد الا فى الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل (لان سكونها آنى) ولايستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا فى آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان فى آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحسب منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتى الطبيعى ويحس منه من وضع يده عليه فى تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضى الحاصل له من جهة ٦ الرافع (وحركة الجبل زمانية وليس بينهما) اى بين هذه الحركة التى توجد فى زمان وذلك السكون الذى يوجد فى آن هو مبدأ ذلك الزمان ٧ و ينعدم بعده (ممانعة) هذا ٨ خلاصة ماذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضى مالايقوم بالمتحرك بل مما يجاوره

٣ لان الميل الصاعد للحجر قائمة باليد والميل الهابط للحبة قائمة بها فافهم منه ٣ فان قلت ماذا وقفت الحبة ووقفت الريح فيلزم سكون الجبل فعاد المحذور قلت وقوف الهواء مع جواز تكاثفه بمصادمة الجبل على انا نقول يجوز خرق الهواء بمصادمة الجبل حين وقوف الحبة (فخر الدين)

٤ قوله كما فى الخلاء اه يمكن ان يكون مراده كما ان امتناع الخلاء الذى هو ايضا من ضروريات التى يجب التصديق بها لاقامة البرهان عليه يقتضى امورا يستبعدها العقل ومن جملتها وجوب التخلخل فى القارورة لمامر فى بحث الحركة لكن على هذا كان الاولى ان يقول كما فى امتناع الخلاء لكن ذلك سهل تأمل منه

٥ قوله الذاتية اه وانما قيده به لان المنقسمة الى الطبيعية والارادية والقسرية انما هى الحركة بالذات لا بالعرض كما مر الاشارة اليه فيما سبق (نصر الله)

٦ عطف على قوله لان كل وضع يتحرك اليه الجسم فيكون دليلا آخر على ان الحركة المستديرة ليست طلبا لحالة ملائمة ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله لان الحركة الطبيعة هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة فيكون دليلا آخر على ان حركة الفلك طبيعة على تقدير وعلى التقديرين فيه بحث لان السكون على تقدير الوصول الى الحالة الملائمة لا يدل على (بل) انقطاع الحركة بالفعل على ذلك التقدير فلا ينافى دوامها لجواز ان لا يوصل اليها ابدا (فيض الله)

و يقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحبة ليس من هذا القبيل والفرق بينه و بين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين ٣ وقد يجاب ايضا بان الحبة لا تماس الجبل بل اذا فرض وصلت اليه ووقفت ٣ ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذى ذكرتم من تلاقيهما فرض محال و يجوز استلزامه للمحال الذى هو وقوف الجبل فى الجو وبان وقوف الجبل فى الجو غير مستحيل بل هو مستبعد عند العقل لكن الضروريات الطبيعية تقتضى امورا يستبعدها العقلاء كما فى الخلاء ٤ ﴿ فصل فى ان الفلك متحرك بالارادة لان حركته الذاتية ٥ (لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك) اى كل من الهرب والطلب (فى الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة) المناسب ان يقال كل وضع (يتحرك عنها الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجهه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه) فان قلت لو كان ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحالة كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد فى حالة واحدة قلت يجوز ذلك من وجهين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف اعراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاعراض وههنا بحث لانا لا نسلم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم (واما انها ليست طالبة) بل طلب (لحالة ملائمة) فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه هرب عنه والتوجه الى الشئ بالطبع استحال ان يكون هربا عنه (ولان الطبيعة ٦ اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنته) قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها

بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التأدى الى الغير فيكون المط ذلك الغير
و يمكن ٢ ان يقال لايلزم السكون اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة
المطلوبة لان يتأدى حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى
كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد بحالة اخرى يطلبها فلهذا
يتحرك دائما (والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية
لان القسرية على خلاف) ميل يقتضيه (الطبع فحيث لاطبع لاقسر)
وفيه بحث اذ لايلزم من عدم ٣ كون الحركة المستديرة طبيعية
ان لايكون له ميل طباعى مخالف لهذه الحركة ﴿ فصل فى ان القوة
المحركة للفلك تجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك ٤
تقوى على افعال) اى دورات (غير متناهية) بحسب العدة (ولاشئ
من القوى الجسمانية) المتشابهة الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة
بانقسامه (كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة
الجسمانية) المذكورة (لاتقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة
جسمانية) ذكرناها (فهى قابلة للتجزى) تتجزى بالجسم وكل قوة قابلة
للتجزى الى اجزاء كل منها قوة (فان لجزء ٥) اى كل جزء (منها) بالنسبة
الى اجزاء الجسم يقوى على شئ ونسبته الى اثر كل القوة بالنسبة
الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله (والجملة تقوى على مجموع
تلك الاشياء والا ٦ لكان الجزء) اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم
(مساويا للكل) اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه
(فى التأثير ٧ هف) اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين
صغرا وكبرا فى قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر
عن القوتين كان الجسمان متساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة
قدر الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا فى المتحركين المتفاوت فى الحركتين
على نسبة تفاوتهما (ومتى كان كذلك فالمجموع) اى القوة
كلها (لايقوى على غير المتناهية لان الجزء منها اما ان يقوى على
جملة متناهية من مبدأ معين اوعلى جملة غير متناهية والثانى
باطل اذ المجموع يقوى) من ذلك المبدأ (على ماهو ازيد منه فيلزم

عنه لم يكن طبيعة مع انا
فرضناها طبيعة فتدبر (خلخالى)
٣ والحاصل ان دليلهم تمه
لا يدل الا على انه لابد فى
المقسور مما يعارق القاسر
وذلك اعم من ان يكون
بالارادة او بالطبع (حكمة العين
٤ لما ثبت ان حركة الفلك
ارادية حاول البحث عن
مبدأ هذه الحركة فقال
القوة المحركة للفلك ان يكون
مجردة عن المادة لان المبدأ
الصادر عنه هذا التحريك
بارادى نفس مجردة عن
المادة ذات ارادة كلية متعلقة
بجرم الفلك تعلق التدبير
والتصرف حسب تعلق
النفس الناطقة لبدن الانسان
(منلا زاده)
٥ خبر لقوله كل قوة قابلة
للتجزى دخلت الفاء عليه
لانه فى قوة كل قوة يقبل
التجزى فيكون نكرة
موصوفة بالفعل متضمنة بمعنى
الشرط تأمل (عبد الرحيم)
٦ اى وان لم يكن جزء منها
يقوى على شئ اه والجملة
يقوى اه وفيه مافيه (نعمة الله)

٧ اذا كان لها تأثير ولزوم (٨) اكثرية التأثير باعتبار مساوات قوة الكل والجزء
وصغر محل جزء القوة وكلما كان المحل اصغر كان التأثير اكثر فتدبر (حسن الطوسى)

٣ هددا فان كل سنة اثنى عشر شهرا فيكون عددها اكثر من عدد السنين مع ان كلا منهما غير متناه وهكذا الحال فى قوله وكذا حكم الالوف المتضاعفة (نصر الله) ٣ بخلاف الشهور والسنين فان ذاتها انما يحصل بملاحظة العدد ولو لا العدد فليس شهرا ولا سنة فافهم منه

٤ هذا جواب دخل مقدر وهو ان الشهور والسنين الماضية الغير المتناهية عبارة فى الحقيقة من الزمان الماضى الذى لا بداية له وهو امر متصل غير متناه متسق النظام فيكونان غير متناهيين متسقى النظام ولا يخرجان عن الحكم المذكورة باتساق الزمان فاجاب بقوله ولا يلزم ومحصل الجواب ان اطلاق الشهور والسنين على الزمان ليس من حيث ذاته بل باعتبار عروض العدد لاجزائه المفروضة وهو بهذا الاعتبار غير متصل بل منفصل فلا يكون متسق النظام بالمعنى المذكور (نصر الله)

٥ و بهذا التقرير لا يمكن دفعه لان كون الحركة مزيدة عليها ليس باعتبار اتساقها فى نفسها بل باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وهى غير متسقة بهذا الاعتبار فلا يفيد كون الحركة متسقة النظام فى نفسها (حلمى)

الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام هف) قيل لعله انما قيد غير المتناهى بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهى اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين ٣ وكذا حكم الآلاف المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية ٣ وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهى متسق النظام ان تكون امتدادا واحدا متصلا فى نفسه ولا يلزم ٤ من اتصال الزمان فى نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا تحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى ح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق ح لا يوجد فى اجزاء الحركة اقول يمكن ٥ دفعه بان المطلوب موقوف على اتساق الحركة فى نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعنى بالزيادة ٦ على غير المتناهى العديم الانقطاع الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع الحركتين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهى فى جهة التناهية فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهى مبتدأتين من مبدئين مختلفتين احديهما من يوم والاخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة فى جهة عدم التناهى ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره فى الحركة واقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبدأوهما واحدا فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدأوهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك فلا استحالة فى الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين

٦ وجه العناية ان التعبير عن غير المتناهى بالغير المتناهى العديم الانقطاع (وقد) يتأدى على ان المراد الزيادة فى جهة عدم المتناهى والا فلا فائدة فى هذا الوجه (عبد الرحيم)

٣ اقول فيه نظر اذ الكلام فى الفلك وهو غير قابل للخرق بزعمهم فتكون القسمة الخارجية فيه محالا فالظاهر ان يقول بدل ماذكره ﴿ ٥٩ ﴾ لان القسمة الوهمية الجزئية الممكنة للجسم متناهية لما تقرر من انتهاء القسمة الوهمية الجزئية وهذا لاينافى عدم قبول الخرق كما لايخفى (فخر الدين)

٣ وفى بحث اثبات الهيولى فى تقرير برهانه حيث قال ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهى من القوة الى الفعل بل المراد انه لاينتهى فى الانقسام الى حد يقف ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية مع ان وجود مالايتناهى فى الخارج عندهم فليس معناه الا ان تأثير القدرة لايصل الى حد لايمكن ان يتجاوز بل كل مرتبة يصل اليها تأثير القدر يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما فى لايتناهى الاعداد فانها لاتصل الى حد لايمكن الزيادة عليه انتهى كلامه (عبد الرحيم)

٤ اى الكائنة تلك الافلاك للكواكب لانها تثبت الافلاك والاكان الحق ان يقول للافلاك الكلية منه

وقد يقال لانم ان التفاوت واقع فى الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم منه المحال لم لايجوز ان يقع التفاوت فى الخلال لاختلاف الحركتين فى السرعة والبطوء (فعلم ان الجزء اذا يقوى على جملة متناهية والجزء الاخر مثله فالمجموع لايقوى على غير المتناهى لان انضمام المتناهى الى المتناهى) بمراتب متناهية (لايوجب اللاتناهى) وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة ٢ الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق ٣ تحقيقه على وجه لاينافى ماذكرناه (فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية) من الحركات (فهو متناه ﴿ فصل فى ان المحرك القريب) اى بلا واسطة محرك آخر (للفلك قوة جسمانية) نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا فى ان كلا منهما محل ارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهى سارية فى جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فى المحلية وتسمى نفسا منطبعة (اعلم انهم اختلفوا فى محركات الافلاك ٤ الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها ينزل مع الافلاك بمنزلة حيوان واحد ذى نفس واحدة تتعلق بالكواكب ٥ اولا وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذى هو كالقلب فى افلاكه التى هى كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارة وافلاكها وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأى عدد الافلاك والكواكب جميعا (لان التحريكات الاختيارية) يعنى الارادية (الجزئية) لاتقع الا عن ارادة تابعة فى الاغلب للشوق الى طلب امر ملايم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرة الارادة للشوق

٥ اقول فيه بحث لما مر من بساطة الفلك وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض فلايكون تعلق النفس اولا بالكواكب بل تتعلق بالمجموع (فخر الدين)

؟ اراد به التصديق بالملايمة او المنافرة فى ذلك الامر يدل عليه قوله مطابق اوغير مطابق ولم يتعرض لتصوره بخصوصه مع انه من المبادى لان هذا التصديق مسبوق به ﴿ ٦٠ ﴾ فبعد التعرض له لاحاجة الى تعرضه واما التصور فى قول المص فاما ان يقع عن التصور كلى اوجزئى فهو المقابل للتصديق بقرينة وضعه بالكلى (نصر الله)

٣ اى حين اذا كانت التحريكات الاختيارية الجزئية تابعة للشوق قائم ذلك الشوق منبعثا عن تصور ذلك اه فافهم (نعمه الله)

٤ اعترض عليه بانا سلمنا ان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء لكن لانم ان صدور بعض الجزئيات بها دون غيرها ترجيح بلامرجح لم لايجوز ان يكون استعداد القابل لذلك البعض والواقع مرجحا كما ان نسبة الفعال الى جميع الصور على السواء وصدور البعض لاستعداد المادة لذلك البعض مرجح (حواجه زاده)

٥ اى وجود الفعل الجزئى على مثل هذا التصور اى تصور السواد من شخصيته المانعة عن فرض بالاشتراك ولا يصح ارجاع ضمير وجوده الى السواد المعين ولا ان يجعل هو التصور اشارة الى تصور الجزئى من (بان) حيث انه يمنع وقوع الشركة لاقتضاء كل منهما زيادة لفظة المثل كما لايخفى (نصر الله)

كون الانسان مريد التناول مالايشتهيه كما فى الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختيارى قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول مايشتهيه كما اذا منع مانع من حياء اومن حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك ٢ الامر الملايم او المنافر من حيث انه ملايم اومنافر تصورا مطابقا اوغير مطابق وح ٣ (اما ان تقع على اختيار) تصور (كلى اوجزئى لاسبيل الى الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح ٤ بلامرجح فبدأ التحريكات الجزئية الارادية له (تصورات جزئية) قيل لو كان المعتبر فى صدور الفعل الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على وجوده فى الخارج لانا نقول قبل حدوث السواد المعين مثلا لانتصور السواد المعين الواقع فى هذا المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد بهذه القيود وان كانت الوقائع متكثرة لايكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف ٥ وجوده على مثل هذا التصور لكان دورا واجيب عنه بان ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله فى الخيال لا على حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج هو الذى يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئى فى الخارج مبدأ لحصوله فى الخيال فقد يكون حصوله فى الخيال ايضا مبدأ لحصوله فى الخارج ولا يلزم الدور (وكل ماله تصور جزئى فهو جسمانى) هذا لايصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم فى النفس (لان الصورة الجزئية ترتسم وهى اصغر وترتسم وهى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذة منه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلافهما فى المحل من المدرك) قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون للاختلاف فى الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب عنه

بان المفروض تساويهما فيها واقول تساويهما فى الاعراض بشخصها ٢ ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لايسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها (لاسبيل الى الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع ٣ واحد ولاسبيل الى الثانى لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لابجب ٤ ان تكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث ٥ فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى) محل من المدرك (غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فينقسم) المدرك لامحالة (فى الوضع ٦ وكل ماهذا شانه فهو جسمانى ٧) قيل قد ثبت بالبرهان ان الصورة الجسمانية لا يقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف تصدر عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبقة فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة آثارا غير متناهية لاعلى ان لاتكون واسطة فى صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لاتتناهى جاز ايضا كونها مبدأ لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم اذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لاينافى صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتأمل

﴿ الفن الثالث فى العنصريات ﴾

وهو مشتمل على ستة فصول فصل فى بسائط العنصرية وهى اربعة) بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل فى اللغة العربية كالاسطقس

٢ اى بان يكون العرض الواحد بالشخص فى احدى الصورتين عين العرض فى الصورة الاخرى اللزوم قيام العرض الواحد بالشخص بالمحلين المختلفين وهو ظاهر البطلان (قاسم)

٣ كما مثلنا لك من جسم بقدر ذراع ومن اخر بقدر ذراعين كان حقيقتهما واحدة وهى الحقيقة الجسمية (حل هداه)

٤ فيه انه يجوز ان يكون حركات الفلك مسبوقا بتصور الجزئى يكون دائما مأخوذا من خارج فلا يثبت المدعى (قاسم)

٥ فيه انه يفهم من هذا الكلام ان الشئ لاينصف بالصغر والكبر مالم يكن موجودا فى الخارج وليس كذلك لانه يصح ان يقال كل العنقا اعظم من جزئه كالرأس مثلا فيصح ان يكون صغر الصورة المرتسمة او كبرها لاختلاف المأخوذة منه الصورتان بان يتصور رجلا من الياقوت مثلا تارة وفرسا من الياقوت تارة اخرى فيكون الجبل والفرس المأخوذة منه الصورتان فلاشك ان الجبل اكبر من الفرس (محمد شريف)

٦ اى فى الاشارة الحسية بان يكون محل احديهما مشارا اليه بالاشارة ومحل الاخرى بالاخرى ع سد

٧ فتعين الثالث فيما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مماله تصور جزئى غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة فيه فيلزم انقسامه وكل منقسم فهو قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المط (ملا زاده)

فى اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ٢ ومن حيث انها تحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بتضدها عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منهما الى الآخر تسمى اصول الكون والفساد ٣ (وكل واحد منهما يخالف الآخر فى صورته الطبيعية) اى النوعية (والا لشغل كل واحد منهما بالطبع حيز الآخر) المناسب ٤ ترك الكل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل (والتالى بط) اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره ٥ (والمقدم مثله وكل منها قابل للكون والفساد) والصورة المحتملة للانقلابات اثنى عشرة حاصلة من مقايسة كل من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهى انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعنى انقلاب الارض ماء و بالعكس والماء هواء و بالعكس والهواء نارا و بالعكس وهى التى تعرض المص لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة يعنى انقلاب الارض هواء و بالعكس و الماء نارا و بالعكس و بعضها لا يحصل الا بواسطتين ٦ يعنى انقلاب الارض نارا و بالعكس وهذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة على جواهر متكاثفة فلو صح ماذكره لكانت اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تجعل اجزاء الارض نارا (لان الماء) الصافى (ينقلب) فى زمان قليل (حجرا) يقرب منه فى الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيهما اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر او التصوب وقيل ذلك معاين فى عين سيه كوه وهى قرية من بلدة مراغة من بلاد آذربيجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا (والحجر يحل بالحيل الاكسيرية ماء) وذلك بتصييره ملحا ٧ اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجرى مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حارة و يحللون فيها اجساما صلبة حجرية حتى يصير مياها جارية (وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى فى قلل الجبال فانه يغلظ

٣ فيه انه لما كان العناصر بمعنى الاسطقسات فلا وجه لتخصيص احدهما بحيثية والاخر باخرى اللهم الا ان يتكلف (عبد الرحيم) ٣ اى يخلع صورة ذلك العنصر وهو معنى الفساد و يلبس صورة اخرى وهو معنى الكون فينقلب كل من الاربعة الى الاخر الذى هو احد الثلثة الباقية فيكون الانقلاب اثنى عشر (شرح مواقف)

٤ اذ نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فح اذا لم يصدق قولنا كل واحد منها يخالف الاخر تصدق قولنا بعض تلك العناصر لا يخالف الاخر فح يلزم ان يشغل بعض منها بالطبع حيز الاخر لا كل واحد منها (ميرك جنكى)

٥ فيه ان ذلك مسلم فى كل من النار والهواء بالنظر الى الماء والارض لا بين النار والهواء ولا بين الماء والارض تأمل (عبد الرحيم)

٦ قيل الانقلابات بين عنصرين بواسطة او بواسطتين قول بعدم انقلابهما فى الحقيقة وانما المنقلبات حقيقة هو احدهما مع تلك الواسطة او احدى الواسطتين فينحصر الانقلاب بين العناصر الاربعة فى الحقيقة فى الستة الاول (عبد الرحيم)

٧ يعنى قد يجعل الحجر ملحا اما بالاحراق لكن لا وحده بل الاحراق ايضا جزء من (الهواء) صلبة وكذا الحال فى السحق فانه ايضا ليس كافيا فيه بل هو ايضا جزء منه كذا حقق (عبد الرحيم)

٢ يرد عليه ان تلك الاجزاء الهوائية يجوز ان يكون مما يجاور الماء فيصاعد ببلوغ الحرارة واما انتقاص الماء للتسخن فلتصاعده باجزاء ٣ فاذن ذلك الهواء يصير

الهواء) لشدة البرودة ويصير ماء (ويتقاطر دفعة) من غير ان يساق اليها سحاب من موضع آخر وينعقد من بخار متصاعد والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك فى جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا (والماء ايضا ينقلب هواء بالحر الشديد) كما يشاهد فى الثياب المبلولة المطروحة فى الشمس وعند غليان ٢ القدر (وكذا الهواء ٣ ينقلب نارا كما فى كور ٤ الحدادين) اذا سدت المنافذ التى تدخل فيها الهواء الجديد والح فى النفخ (والنار ايضا ينقلب ٥ هواء كما فى المصباح) فان ما ينفصل عن شعلته لو بقيت له نار لرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة فاذن انقلاب هواء وايضا النار الكائنة فى كور الحدادين تنطفى وتصير هواء (ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصورة الطبيعية لانها يستحيل فى الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصورة الطبيعية بذواتها (ولو كانت الكيفيات نفس الصور لاستحال ذلك) لايخفى عليك ان ماذكره المص غير ظاهر فى جميع الكيفيات لسائر العناصر (والبسائط ٧) سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثانى ويكون تعريف المزاج جامعا (اذا تصغرت واجتمعت) وتماست (فى المركب وفصل بعضها فى بعض ٦ بقواها) اى كيفياتها (المتضادة) قيل المراد بمتضادة الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقى المصطلح الذى يكون بين شيئين فى غاية الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثانى كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس فى غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد ذلك بانه لاحاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكان بين السواد والبياض على الاطلاق تضاد وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (وكسر كل واحد منهما صورة كيفية لاخرى) الظاهر ان مذهبه ماذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس

نارا ومن قال جاز ان تحصل بذلك الهواء سخونة قوية يعمل عمل النار فى الاحراق كما ان السموم هى ريح فى غاية السخونة ينفسخ بدن الحيوان بلا نار فقد كابر فيما يجزم العقل بالمشاهدة اذ قد يحدث هناك نار تلين بها الحديد (شرح تجديد)

٤ والكير مفتاح الحداد من زق او جلد غليظ اما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه نار (شرح مصباح)

٥ وهذا الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى مشتركة يخلع وصورة وليس صورة اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صورة الهوية هو هوية اخرى ظ الامتناع وذلك لصيرورة بياضا لا السواد البياض بان يزول عن الشئ سواد يحصل فيه بياض (ميرك جنكى)

٦ ولما حقق البسائط اراد ان يشير الى كيفية حصول المركبات منها فقال والبسائط اه (عبد الرحيم)

٧ الباء للسببية فيكون المعنى يفعل بعضها فى بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة المائية تقوى بواسطة البرودة وفى النار كذا (صرح ملا زاده)

٢ التحقيق ان الفاعل هو الصورة النوعية بتوسط الكيفية والمنفعل هو المادة لان كون الكيفية اوسورتها منفعلة غير معقولة لان المنفعل لابد ان يكون موجودا والسورة والكيفية يعدمان على مذهب الحكماء وان كانت الكيفية على مذهب الاطباء موجودة فاحفظه منه

٣ اما بان تخلع تلك العناصر كيفياتها المتعددة و يلبس كيفية واحدة حقيقية واما بان ينكسر تلك الكيفيات عن سورتها و يتقارب بحيث يصير كيفية واحدة ملتئمة من تلك المنكسرة مع اختلاف مذهبي الحكماء والاطباء منه

٤ التي بين كيفيات السائط لانها انكسرت سورت كل منها بالمزاج الاول بسبب الكسر والانكسار الواقعة فيه فلا يكون فيه غاية الخلاف التي في البسائط كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الكبريت والزيبق (حاشيه)

٥ اعلم ان اطلاق المزاج على هذه الكيفية مجازا لان المزاج بالحقيقة عبارة عن اختلاط اجزائه العناصر بعضها ببعض الا ان ذلك الامتزاج لما كان سببا لهذه الكيفية سميت باسم المزاج تسمية للمسبب باسم السبب (سمنان)

٦ الشمس اذا اشرقت على المياه والارض الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية تمازج (والرابعة) اجزائها صغارها مائية لا يتميز عنها فالحس و يسمى المركب مركب منها بخار (ميرك جنكى)

الكيفية ٣ والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لانفسها فان الحرارة مثلا تنكسر سورة البرودة مثلا و البرودة تنكسر سورة الحرارة وانكسار سورة البرودة لايجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس ٣ الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودته وكذلك انكسار سورة الحرارة لايلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد ٤ الحرارة يكسر سورة حرارته (فيحصل كيفية متوسطة) توسطا ما (بين الكيفيات المتضادة) بحيث يتسخن بالقياس الى البرودة و يستبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال فى الرطوبة واليبوسة (متشابهة فى اجزائه) يعنى يكون الحاصل من تلك الكيفية فى كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل فى الجزء الآخر اى متساوية فى الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل (وهى المزاج ٥ ﴿ فصل فى كائنات الجو ﴾ هى ما يحدث فيه عن العناصر بلا مزاج ووجه التسمية ان اكثرها تحدث فى الجو اى ما بين السماء والارض (اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار) وهو اجزاء هوائية ٦ يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة لاتمايز بينهما فى الحس لغاية الصغ (الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء) قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها بل هى مقدمة تفيدنا فى اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بوجه لايكون هذه المقدمة مستدركة ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهى التى تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها الثانية ما يقرب من الخلوص اذ لا يصل اليه حرارة ما فوقه ولا برودة ما تحته من الارض والماء هى الهواء الغالب وهى التى تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالابخرة المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض و يسمى طبقة زمهريرية وهى منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة

الرابعة الهواء الكثيف الذى يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء فحاصل ٢ كلامه ان كلا من الطبقتين الاخريين تستفيد كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة المائية لكن الطبقة الرابعة لاتبقى على صرافة برودتها التى اكتسبتها من مخالطة تلك الابخرة لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس (ثم الطبقة) الثالثة (التى ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار فى صعوده ٣ اليها تكاثف) بواسطة البرد (فان لم يكن البرد قويا اجتمع تلك البخار وتقاطر) للثقل الحاصل من التكاثف والا تجماد (فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها اولا يصل) قبل اجتماعها بل يصل بعده (فان وصل) قبل اجتماعها (ينزل) السحاب (ثلجا ٤ وان لم يصل) قبل اجتماعها بل وصل بعده (ينزل بردا) بفتح الراء (واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة) الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود (فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ٥ ماطرا) اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة فكان من هو فوق تلك الغمامة فى الشمس وكان من تحته من اهل القرية التى كانت هناك يمطرون (وقد لا ينعقد ٦ ويسمى ضبابا) ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته (وان كان قليلا فاذا اصابه البرد) اى برد الليل (فان لم ينجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقع ٧) ونسبته الى الثلج كنسبة الطل الى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل ح منه الاقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيما سبق بالاكثرى (واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان) هو اجزاء نارية يخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة لاتمتاز بينهما فى الحس لغاية الصغر (اذا ارتفع) مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار (واحتبس) الدخان (فيما بين السحاب فاذا صعد) الدخان فما صعد من الدخان (الى العلو)

٢ فحاصل كلامه انه قال فالسبب الاكثرى فى ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء وهو الطبقتان الاخيرتان من الطبقات الاربع يستفيد كيفية البرد من الماء فبعد استفادتهما تلك الكيفية تبقى الطبقة الاولى من هاتين الطبقتين المستفيدتين كيفية البرد من الماء باردة محضة ثم اذا بلغ البخار فى صعوده اليها تكاثف فظهر من هذا البيان ان تلك المقدمة داخلة فى موقعها اه (عبد الرحيم)

٣ فالبخار المجتمع للتكاثف بواسطة البرد فى الطبقة الثالثة هو السحاب (فيض الله)

٤ حال لان الاجزاء الصغار انعقدت ح وانضم بعضها الى بعض فتهبط كالقطن المحلوج وقد ذكر الناس ان الثلج على كل شكل الا المخمس (حل هدايه)

٥ لما سبق من كلام المص لان ما يجاور الماء من الهواء لا يستفيد كيفية البرد من الماء وذلك المجاور هو الماء الذى بيناه فيما لكيفية المستفادة من الماء ينعقد سحابا ماطرا هذا هو المراد مما قيل هذه المقدمة اى قول المصنف لان ما يجاوره اه ليست تعليلا لما قبلها لكنها فى غاية البعد والوجه ما وجهه الشيخ به فافهم (عبد الرحيم) (٩)

٦ اى البخار الصاعد سحابا ان لم يكن هناك برد عاقد (حل هدايه)

٧ بكسر الصاد وتشديد القاف وهو الذى يقع على وجه الارض يشبه الثلج (محمد امين)

٣ اى الاجسام الصلبة دون الرخوة حتى لو وقعت على الكيس الذى فيه ذهب او فضة لايحرق الكيس و يذوب الذهب او الفضة (صلاح الدين) ٣ يحتمل ان يكون قيدا للصرة وهو الظ و يحتمل ان يكون للذهب و الفضة يعنى ان الحديد و الحجر مثلهما و يحتمل ان يكون قيدا كل منهما (عبد الرحيم) ٤ يحتمل ان يرجع الضمير المنصوب الى الاجسام المندمجة و يكون الاستثناء عنها و المعنى فيذيب الاجسام المندمجة ولا يحرقها الا اجساما مندمجة شانها ان يحرق بالذوب تأمل (عبد الرحيم) ٥ هذا لدفع توهم المنافاة حيث قال اولا و صاعقة ان كان غليظا ثم قال فربما صار لطيفا و ربما كان كثيفا غليظا و وجه الدفع ظاهر فتدبر و يمكن ان يدفع بقوله واذا وصل اليها بمعنى واذا وصل اليها تصير ذلك الغليظ فى الصاعقة اما لطيفا او كثيفا فتأمل فانه محل تأمل (عبد الرحيم)

٦ فيه لانه اذا اندفع الى اسفل يكون البرودة الشديدة بالحركة ضعيفة فاذا بلغ الى البرودة التى يكون السحاب صاعدا و الاجزاء المائية فى اثنائها هواء لعدم التسخن الذى يكون له الاجزاء المائية هواء تأمل (نور الدين) (مستديرة) لا فعلى هذا التقدير يكون الريح هو الهواء المتموج بسبب صيرورة السحاب من جهة الى جهة اخرى (نعمه)

لبقاء حرارته (او نزل الى السفل) لزوالها (يمزق السحاب) فى صعوده او نزوله (تمزيقا عنيفا) فيحصل صوت هايل (هو الرعد بتمزيقه و تغاظه و ان اشتعل) من الدخان لما فيه من الدهنية (بالحركة العنيفة) المقتضية للحرارة (كان برقا) ان كان لطيفا و ينطفى بسرعة (و صاعقة) ان كان غليظا و لا ينطفى حتى يصل الى الارض و اذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ فى المتخلخل و لا يحرقه و يذيب الاجسام ٢ المندمجة و يذيب الذهب و الفضة فى الصرة مثلا ٣ و لا يحرقها ٤ الا ما احترق من المذوب و ربما كان كثيفا غليظا جدا ٥ فيحرق كل شئ اصابه و كثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا (و اما الرياح فقد يكون بسبب ان السحاب اذا ثقل) لكثرة البرد (اندفع الى السفل فصار) لتسخنه ٦ بالحركة و تخلخل الاجزاء المائية فى اثنائها (هواء متحركا) اى ريحا و ايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل منه الريح (و قد يكون لاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب) و تزاحمها و لاختلافها فى القوام فيندفع الكثيف الرقيق (فيصير السحاب من جانب الى جهة ٧ اخرى و قد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل فى جهة) اى از دياد مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه (و اندفاعه من جهة الى جهة اخرى فيدافع ما يجاوره) و ذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره فيتموج الهواء و يضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فتقف و قد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهة ضرورة امتناع الخلاء (و قد يكون بسبب تبرد الدخان المتصعد) الى الطبقة الزمهريرية (و نزوله من الرياح ما يكون سموما) اى متكيفا بكيفية سمية (محرقا) تقديرى فيه حمرة شعل النيران لاحتراقه فى نفسه بالاشعة (و قيل باختلاطه بقية مادة الشهب اولمروره بالارض الحارة جدا) و قد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فتنضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها تلتوى على انفسها وهو الاعصار (و اما قوس قزح فهى انما تحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر) اى الشمس (فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة

٢ والسبب فى ان كل واحد منها لايؤدى شكل الشمس بل ضوؤها هو ان كل من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى جرم الشمس (ملا زاده) ٣ لان الجسم لايرى شكلا الا وهو بحيث تقسيمه الحس

(مستديرة) اى واقعة على هيئة الاستدارة و بيانه انه اذا وجد فى خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزآء جسم كثيف اوجبل اوسحاب مظلم كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزآء انعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فنرى فى كل ٢ من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر ٣ جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس ٤ مستضيئة اقل من نصف الدائرة و بحسب ارتفاع الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التى ينعكس منها الى الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين ٥ وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف ٦ لايرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف آخر وانما قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة فى الجو للطافتها تتخلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لو صح ذلك ليرى فى الجو احيانا شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر فى علم المناظر انه لابد من تساوى زاويتى الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لايخفى على من له تخيل صحيح (واختلافها الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام المختلفة) وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق فيرى احمرنا صعا واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة مائلة الى سواد وهو الارجوانى وما توسط بينهما فان كان لونه متولدا من ذينك اللونين وهو الكراثى ورد هذا بان الكراثى لايناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد و بان سبب اختلاف الوانها لو كان

و اذا كان كذلك فكيف يرى شكلا مالم ينقسم فى الحس (عبد الرحيم)

٤ والقوس قد يكون نصف الدائرة وقد يكون اقل منه على ماقاله الشيخ فى الشفاء من ان الناظر فى الشمس كلاهما على محور القوس وان كانت على الافق كان مركز القوس ايض عليه فيكون هى ح نصف الدائرة وان كانت فوقه كان مركزها تحته وكان اقل من النصف ومن ههنا ظهر ان الشمس اذا كانت فى نصف النهار او قريبة منه على سمت الرأس او قريبة منها لايحصل قوس وان بعدت عنها فى احد الاطراف بعدا صالحا يرى القوس بحسب البعد فلما كان البعد اكثر كان القوس اكبر (شرح حكمة العين)

٥ وسبب انتقاص الاجزاء من الطرفين دون الوسط لان الحرارة انما يرتفع من الارض فتصل الحرارة الى الطرفين تأمل (فيض الله)

٦ لكن لايكفى فى الاراءة كون الجسم الذى وراءه كثيفا بل لابد فيه ايض من تماس الشفاف مع كثيف شدة تماس على ما يدل عليه التجربة والمشاهدة وظن ان مانحن فيه ليس كذلك تأمل (عبد الرحيم)

٢ ى لست احصل سبب الوانها (عبد الرحيم) ٣ من ان الصيقل الذى ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جداه ادى الضوء واللون دون الشكل (نور الدين) ٤ عند الحس لا فى الواقع هكذا

اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلثة متشابهة الاجزآء عند الحس ، قال الشيخ لست احصله ٢ (واما الهالة فايضا انما يحدث من ارتسام ضوء النير فى اجزاء رشية) صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة (مستديرة) حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصرى من كل منها الى النير ونظر فى تلك الاجزاء فيرى فى كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق ٣ فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهى الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة ويكون التحتانية اعظم ٤ لانها اقرب اليها وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وهى تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ فى الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح (واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز ٥ النار وكان لطيفا) غير متصل بالارض (اشتعل فيه النار ٦ فانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفى) وبيانه على ماذكره المحقق فى شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالى اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة ٧ صارت غير مرئية ٨ فظن انها طفئت ٩ وليس ذلك بطفأ وان كان الدخان ١٠ غليظا لا ينطفى النار اياما او شهورا بقدر غلظه ويكون على صورة ذوءابة او ذئب او رمح او حيوان له قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر فى السماء نار مضطرمة من ناحية القطب الشمالى وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل ١١ حتى لم يكن احد يبصر شيأ وكان ينزل من الجو ما يشبه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان ١٢ بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض

٥ هذا بحسب الظن مخالف لما قال الش فيما سبق ان الشهب تحدث فى الطبقة الثانية من الهواء وان امكن التوفيق بنوع تكلف (عبد الرحيم)

٦ اى الدخان اى يحرق الدخان فتأمل (فيض الله)

٧ فيه انه اعتراف بانقلاب الارض نارا بلا واسطة فضلا عن ان يكون بوسطين وقدم بحثه فى صدر هذا الفن الثالث تذكر (عبد الرحيم

٨ اذ النار الصرف لا يرى لكونها لطيفة ولهذا لا يرى كرة النار (سيد)

٩ فيه انه يجوز ان ينطفى وان لم يكن كليا يعنى ان كلية ما ذكره الش محل تأمل (عبد الرحيم) ١٠ اى الدخان الذى بلغ حيز النار وكرتها تأمل (فيض الله)

١١ وفى الليل بطريق الاولى والظلم المانعة لضوء الشمس يكون مانعة لضوء تلك النار المضطرمة بالطريق الاولى (عبد الرحيم)

١٢ اى الدخان البالغ الى كرة النار اعم من ان يكون لطيفا او غليظا واعم من ان يكون غليظة فى الغاية اولا كذا (فى شرح مواقف) (وليسمى)

٢ ولما فرغ عن بيان الكائنات فوق الارض اراد ان يبين الكائنات تحت الارض فقال واما الزلزلة اه (حل هدايه) ٣ والفرق بين الحريق والصاعقة ان مادة مادة الحريق من الدخان متصلة بالارض و مادة الصاعقة غير متصلة بل هى لغلظته نزلت مشتعلة (صلاح الدين) ٤ و لئن سلمنا الاختلاط المذكور لكنه لاجدوى فى ذكره ههنا فافهم (عبدالرحيم)

و يسمى الحريق ٢ (واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار ٣ اذا احتبس فى الارض و يميل الى جهته و يتبرد بها) اى بالارض (فينقلب مياها مختلطة ٤ باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لايسعه الارض اوجب انشقاق الارض و انفجرت منها العيون) قال ابو البركات البغدادى فى المعتبر ان السبب فى العيون و القنوات و مايجرى مجراها هو مايسيل من مياه الثلوج و مياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها و تنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية و الابخرة المنحصرة فى الارض لامدخل لها فى ذلك واحتج بان باطن الارض فى الصيف اشد برد امنه فى الشتاء فلو كان بسبب هذه استحالتها ماء لوجب ان يكون العيون و القنوات و مياه الابار فى الصيف ازيد و فى الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على مادلت عليه التجربة والحق ان السبب الذى ذكره صاحب المعتبر معتبر لامحالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذى ذكره المص واحتجاجه فى المنع انما يدل على انه لايجوز ان يكون ذلك السبب هو السبب التام لاعلى انه لايجوز ان يكون ذلك سببا فى الجملة (واذا غلظ البخار بحيث لاينفذ فى مجارى الارض) او كانت الارض كثيفة عديم المسام (اجتمع) طالبا للخروج (ولم يمكن النفوذ لغايه الغلظ فزلزلت الارض) وكذا الريح والدخان ورب ماقويت المادة على شق الارض فيحدث منه صوت هايل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار و الدخان الممتزجين على طبيعة الدهن ﴿ فصل فى المعادن ﴾ المركب التام وهو الذى له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء اولا فالثانى هو المعدنى والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالثانى هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينتهض دليل على ان المعدنى والنبات ليس لها حس وحركة ارادية وان المعدنى ليس له نشو ونماء وغايته عدم الوجدان وانه لايدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذاحس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذانماء فهو النبات والافهو المعدنى وقد يتمسك لشعور النبات واختياره فى الحركات بمايشاهد من ميلانه

اقول وجه دخول البخار فى جوف الارض حتى يكثر بحيث لاينقطع وكونه محبوسا وعدم وجود المسام مع انه قد دخل البخار فيها اولا غيرظ (عبدالرحيم)

و بينهما فرق بوجهين آخرين وهو ان موضع حدوث الصاعقة الكرة الزمهريرية و موضع حدوث الحريق كرة النار فان اشتعال الصاعقة من الحرارة الحاصلة من الحركة واشتعال الحريق من النار واما الفرق بين الشهاب والبرق فبوجهين احدهما ان موضع حدوث البرق كرة الزمهريرية وموضع الشهاب كرة النار وثانيهما ان اشتعال البريق كاشتعال الصاعقة واشتعال الشهاب كاشتعال الحريق ومادة كل منهما دخان منقطع عن الارض والفرق بين الشهاب والحريق و بين الشهاب و الصاعقة و بين البرق و الصاعقة و بين البرق والحريق ظ غنى عن البيان (مبرك)

٢ قيل هذه الحركة لايوجب الجزم بالشعور والاختيار يجوز ان يكون الافاعيل ايضا طبيعية (ميرك)
٣ تلك الابخرة والادخنة المحتبسة (حل هدايه) ٤ اى من تلك الابخرة ﴿ ٧٠ ﴾ والادخنة المختلفة على

عن سمت استقامته فى الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفى شجرة ٢ النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا لاغتذاء المعدنى بما ظهر فى المرجان من هيئة النماء (الابخرة والادخنة المحتبسة فى الارض اذا كثرت يتولد منها امور واذا لم تكن كثيرة اختلطت ٣ على ضروب من الاختلاطات المختلفة فى الكم والكيف فيكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار ٤) على الدخان (يتولد اليشم والبلور والزيبق والرصاص) وهو اما ابيض وهو القلعى او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض (وغيرها من الجواهر المشفة ٥) قيل فى عد الزيبق والرصاص من هذا القسم ٦ نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التى يتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لاشفيف فيه واما الزيبق فلانه لاشفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم من انه متولد من جسم مائى خالطته اجزاء كبريتية فى غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لايوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائى مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابى يحفظها (وان غلب الدخان تولد الملح والزاج ٧ والنوشادر والكبريت ثم من اختلاط بعض هذه ٨) اى الزيبق (مع بعض) اى الكبريت (تولد الاجسام الارضية) اى الاجسام السبعة المتطرقة وهى القابلة لضرب المطرقة بحيث لاينكسر ولا تتفرق بل تتلين وتندفع الى عمقها فتنبسط (مثل الذهب والفضة) والنحاس والحديد والخارصينى والاسرب والقلعى ﴿فصل فى النبات﴾ (وله قوة) اى صورة نوعية (عديمة الشعور) عند الاكثر تحفظ تركيبه (ويصدر عنها حركات) النبات فى الاقطار المسماة نموا (وافعال مختلفة ٩ بآلات مختلفة) قيل فان الواحد لايصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالات مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لايصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم ان لايصدر عن الفاعل الواحد افاعيل مختلفة

٥ قيل هذا انما يرد اذا فسر الشفاف بما يكون الشئ مرئيا فيه واما اذا فسر بما له برق ولمعان فى الجملة فلا (منلا زاده)
٥ كاليا قوت والزبرجد اللعل والعقيق (عبد الرحيم)
٦ اى من الجوهرة المشفة المتولدة من غلبة البخار على الدخان (عبد الرحيم)
٧ جسم شبيه بالملح غاية الشبه بحيث لايفرق احدهما عن الاخر الا بالذوق (نعمة الله)
٨ فاقول ان المقرر عند الحكماء لايدل على ان الزيبق لايتولد من البخار والدخان اذ جسم الماء اعم من ان يكون معه اجزاء هوائية مختلطة بحيث لايميز فى الحس بينهما ام لا فيجوز ان ميز منه البخار ويعبروا عنها بالجسم الماء لغلبته اجزاء الماهية عليه ولا على الدخان فيه اكثر من البخار لجواز ان يكون البخار فى ان الجسم المائى مع ما فى الكبريت من البخار غالبا على الدخان فافهم (فخر الدين)

٨ اى هذه المذكورات من قوله يتولد اليشم الى هنالك لا المذكور من تولد الملح وهوظ (الا) (عبد الرحيم) ٩ ويمكن ان يقال المراد بالآلات ههنا الجهات المختلفة فح يندفع النظر (سيد)

٢ فيكون النوع موقوفا على هذا الكمال بخلاف الكمال الثانى فانه موقوف على النوع كما لايخفى (عبد الرحيم) ٢ هذا التعريف يصدق على صور البسائط التى فى المركب الثانى

الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات اوغيرها (ويسمى نفسانباتية وهى كمال) هو مايتم٢ به النوع اما فى ذاته كهيئة السرير فانها كمال للخشب السريرى ولايتم السرير فى حد ذاته الا بها اوفى صفاتها كالبياض فانه كمال للجسم الابيض لايكمل فى صفته الابه والاول كمال (اول) والثانى كمال ثان (اوالجسم طبيعى) ليس المراد به ههنا مايقابل الجسم التعليمى بل مايقابل الجسم الصناعى واحترز به عن مثل الهيئة٣ السريرية ومنهم من دفع الطبيعى على انه صفة الكمال واحترز به عن الكمال الصناعى فان الكمال الاول قديكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما فى السرير٤ وقد يكون طبيعيا لامدخل لصنعه فيه (آلى) يجوز جره على انه صفة جسم اى جسم مشتمل على الآلة ورفعه على انه صفة كمال اى كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط٥ والمعدنيات (من جهة مايتولد ويزيد ويغتذى فقط) واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية (فلهاقوة غاذية لاجل بقاء الشخص) وهى القوة التى تخالل جسما٦ آخر الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل مايتحلل عنه بالحرارة غريزية اوغيرها (ولهاقوة نامية) لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية (وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا) وقيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لايكون فى الاقطار الثلثة لان لزيادة الصناعية فى بعض الاقطار يوجب النقصان فى بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المتغذى فى الاقطار بانضمام الغذى اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول فى الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت لزيادة فى الاقطار (الى ان يبلغ كمال النشو) يخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل هما خارجان بقوله (على تناسب طبيعى) اى نسبة تقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله فى اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن

مثلا فان المراد بالباء فى قوله مايتم به النوع اما فى ذاته السبب القريب يلزم ان يكون هذه الصور خارجة عن الكمال والثانى مع عباراتهم يشعر بالحصر (شرح مواقف)

٣ هذا مبنى على ان الهيئة الاجتماعية للمركب داخلة فى حقيقته على ماذهب اليه البعض واما من جعلها خارجة عنه فهى خرجت بقوله اول لابجسم طبيعى (سيد)

٤ تصدر عنه كمالات الثانيه بالالات اجزاء مختلفة فى الجسم فقط بل اراد بها ايضا قوى مختلفة كالغاذية وغيرها فان الات النفس بالذات هى القوى وبتوسطها الاعضاء (سيد قدس سره)

٥ لان كمالات البسائط العنصرية ليست كذلك فان طبيعة المائية يعقل الرطوبة لا باعتبار الة يتوسط بينها وبين اثرها وكذلك الحكم فى المركبات المعدنية فان الحجر مثلا حركة ليست بتوسط

الآلات (سمنان) ٦ اى بغير صورته الى صورة اخرى فيلزمه الكون والفساد ضرورة ان الجسم الفنائى تقلع صورة الغذائيه وتلبس صورة اخرى صلاح الدين

٣ الظ ان يقول والدة للمشاكلة ايضا بل نقول الاولى ان يشاكل الغاذية لهما لان الحكم للغالب منه
٣ اى لمثل ذلك الجسم الذى هى فيه وهذه القوة انما هى لاجل حفظ النوع

(حل هدايه)

٤ اى فيمايكون فيه المولدة لكن لامطلقا بل اذا كانت للحيوان اذالبيان المذكور من قوله احديها ما يحمل الدم اه وقوله وثانيها ماتهيئ اه لايساعد مولدة النبات هذا لكن يأبى هذا البيان (عبد لرحيم)

٥ يشعر بان المنى انمايكون فى الانثيين مع ان المذكور فى كتب الشرايع ان منى الرجال يكون فى صلبه وهو المشهور فيما بين الانام من الخواص و العوام ومني المرأة فى صدرها قال الله تعالى فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب الآية وفيه ايضا ان هذا البيان لايشمل المرأة لانها ليس لهـا الا انثيان و يمكن ان يدفع كل منهما بالتكلف (عبد الرحيم)

٦ وهى التى تجذب الغذاء الى ملاصقة المقتدى لان حركة الماء والارض من اصل الشجر الى اعضائه ليست ارادية والا لكانت النبات حيوانا ولاطبيعة لان حركتها بالطبع الى السفل فهى ذاقسرية قاسرها القوة (وهى) الحادثة (كفايه) ٧ الظ تقديم الفساد على الكون لانه متقدم عليه ذاتا وطبعا تأمل (عبد الرحيم)

فلا نه لايزيد فى الطول بل فى العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم فى اقطاره الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد فى الطول ايضا (ولها قوة مولدة ٢ لاجل) بقاء النوع وهى التى تأخذ من الجسم الذى هى فيه جزء ويجعله مادة ومبدأ لمثله ٣ اولشخص من جنسه ليشمل البقل واعلم ان ههنا ثلث ٤ قوى احديها مايجعل الدم المستعد للمنوية منيا فى الانثيين ٥ وثانيها مايهيئ كل جزء من المنى الحاصل من الذكر والانثى فى الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية و بعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها مايصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها و يسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسى الى ان ضدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة ههنا (الغاذية تجذب الغذاء وتمسكه تهضمه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع قوة جاذبة ٦ وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل) لايبعد ان يتحد الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابى سهيل المسيحى وصاحب الكاهين وغيرهم من الاطباء المتأخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ماقيل فى الفرق ان القوة الهاضمة تبتدأ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا ٧ للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله يأخذ استعداد المادة للصورة الدموية فى الانتقاص و تأخذ استعدادها للصورة العضوية فى الاشتداد ولايزال الاول ينتقص والثانى يشتد الى ان ينتهى المادة الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهى الدموية فيحدث الاخرى

٣ اى حالة انتقاض الصورة الدموية وحالة اشتداد الصورة العنصرية (حل هدايه) ٣ ومراتب الهضوم اربع الاولى فى الفم وهو عند المضغ ولهذا كانت الخطة المضوغة ينضج الذنابيل فوق ماينضجه المطبوخ الثانية فى المعدة وهو ان يصير الغذاء كيلوسا وهو جوهر شبيه بماء الكشك الثخين الثالثة فى الكبد وهو ان يصير الانحدار من المعدة اليه بحيث يحصل منه الاخلاط الاربع الرابعة فى الاعضاء وهو ان يصير بحيث يصلح ان يكون جزء من العضو (شرح تجريد)

٤ والنامية يفعل فعلها الى آخر سن النمو بعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فيفعل فعلها الى ان يعجز عنه فيؤدى الى فساد التركيب انما لم تقل الى الموت كما قال المص لان الكلام فى اثبات ولا يعرض له الموت بخلاف فساد التركيب فانه شامل للحيوانات والنباتات منه (منلازاده)

٥ والمراد من قوله ويحتمل اه ان يكون للنامية والغاذية قوة واحدة لكن تختلف احوالها بالقوة والضعف قوله فيحصل اه بيان لقوله بالقوة والضعف (عبد الرحيم)

وهى العضوية فههنا حالتان ٢ احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية هى فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لايجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب ٣ الهضوم بعضها يتغير فى الكيف فقط وبعضها يتغير فى الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هى مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية (والنامية ٤ تقف من العقل اولا) حين كمال النشو (و تبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز) فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين و يحتمل ٥ ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل برهة من الغذاء مايزيد على قدر المتحلل وذلك فى سن النمو اعنى الى قريب من الثلاثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل منه مايساويه وذلك فى سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين ثم يزداد ضعفها فلا يقوى على تحصيل مايساوى المتحلل وذلك فى سن الانحطاط الخفى الذى لايتبين اعنى الى قريب من ستين وفى سن الانحطاط الظاهر الذى هو مابعده الى اخر العمر ﴿ فصل فى الحيوان ﴾ وهو مختص بالنفس الحيوانية وهى كمال اول لجسم طبيعى الى من جهة مايدرك) الجزئيات الجسمانية (ويتحرك بالارادة) اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلى من جهة ٦ هذين الامرين فقط على مامر فى النباتات فلا يصدق التعريف على نفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلى من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة مايفعل الافعال للنباتية و يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ماز عمه بعضهم من ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس

٦ قوله من جهة اه متعلق (١٠) بقوله الى اى كان نسبته الى الآلة من جهة اه اى كانت الآلة التى كانت له لاجل ادراك الجزئيات والتحرك بالارادة (حاشيه)

٣ قدم المدركة لان الادراك متقدم على الحركة الارادية طبعا لكون الحركة الارادية مترتبة على الادراك فقدم وضعا لتوافق الوضع الطبع (سمنان)

٣ قيل ان الحواس الظاهرة ستة وسادسها حاسة يدرك بها لذة الجماع وقيل هى اللامسة وقيل ان الحواس اربعة والذائقة راجعة الى اللامسة منه

٤ فيه ان لذة الجماع ليست محسوسة بالحواس الظ فلا وجه ليسلكها فى مسلك قوة الابصار اللهم الا ان يقال انه تنظير لا تمثيل لكن ح لا تناسب ماقبله (عبد الرحيم) ٥ انما قدم السمع لان الانسان يمكن ان يحصل له كمالات لفقد باقى الحواس ووجوده ولا يمكن بفقده وبقاء سائر الحواس وبعضهم يقدمون القوة اللامسة لانها اهم الحواس للحيوان وللناس فيما يعشقون مذاهب (سمنان)

٦ يدرك بها الاصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ بمعنى ان الله تع يخلق الادراك فى النفس عند ذلك (سيد)

٧ فيضرب ذلك الهواء الحامل لكيفية الصوت على الجليدة التى اودعت فيها القوة السامعة فيه لذلك وتدرك الكيفية المجاورة لها (حكمة) ٧ وانما اعتبر المنيف فيهما لان الموج الموجب للصوت يتنفى (اطراف) عند انتفائه مع حصول القرع والقلع فانك لو قرعت جسما بقرع اين او قلعته بقلع لين لم تجد منه صوتا اصلا (سمنان)

نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست آلية من جهته (فلها) باعتبار ما يخصها من الآثار (قوة مدركة ومحركة واما المدركة ٢ فهى اما فى الظ ٣ او فى الباطن اما التى فى الظ فهى خمس) والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن التحقق فى نفس الامر او المتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق فى نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الا كمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع ٤ (السمع ٥) وهو قوة فى العصبة المفروشة فى مقعر الصماخ ٦ التى فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت بتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين ٧ مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف بكيفية بالصوت ويطيل اليها بل ان ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكز فى الصماخ فيدركه السامعة ح (والبصر) وهو قوة فى ملتقى عصبتين نابتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتقاربان حتى تتلاقيان وتتقاطعان تقاطعا صليبيا ويصير مجوفيهما واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذى هو فى الملتقى اودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النورين والمذاهب المشهورة للحكماء فى الابعاد ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع من العينين على هيئة مخروطة رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التى الى البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فاينطبق عليه من المبصرات

٢ فيه ان فيما ذكره من وجه الخفاء خفاء لا يخفى بل الاظهر ان وجهه هو دقة المسام جدا والا فيجوز ان يقع اطراف تلك الخطوط على المسام فيدرك لا ان يقع كلها على غير المسام

اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك ٢ يخفى على البصر المسامات التى فى غاية الرقة فى سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه فى جهتى طوله وعرضه ٣ حركة فى غاية السرعة ويتخيل بحركة هيئة مخروطة والثانى مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع ٤ وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره ٥ قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا يفيض به صورته على الجليدية ولا يكفى فى الابصار الانطباع فى الجليدية والا لرأى شيئا واحدا شيئين لانطباع صورته فى جليدتى العينين بل لابد من تأدى الصورة من الجليدية الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذى هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها فى الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف به الذى بين البصر والمرئى يتكيف بكيفية الشعاع الذى فى البصر ويصير بذلك آلة للابصار (والشم) وهو قوة فى الزائدتين النائتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى والجمهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذى الرايحة يتكيف بالرايحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه بتحير وانفصال اجزاء من ذى الرايحة يخالط الاجزاء الهوائية فيصل الى المشام وقد يقال انه يفعل ذو الرايحة فى الشامة من غير استحالة فى الهواء ولا بتجزوء ولا انفصال (والذوق) وهو قوة فى العصبة المفروشة على جرم اللسان وادراكها بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذى الطعم ثم تغوص هذه الرطوبة معها فى جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس ح هو كيفية ذى الطعم ويكون لرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى

ويكون المسام فيما بينها فتأمل (عبد الرحيم)

٣ لكن يجب ان يحيط جميع حوالى المرئى وتنتهى فى الاخر حركة مستديرة ليحصل دائرة الجسم المخروطى وهذا ضرورى البطلان فانا نعلم ان الابصار آنى والحركة زمانية فضلا عن الحركات سيد

٤ معناه ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر بتوسط الهواء المشف فى الرطوبة الجليدية التى فى العين وتأديتها الى الحس المشترك (حاشيه تجريد)

٥ واستدلوا على ذلك بان الانسان اذا نظر الى قرص الشمس لتحديد نظره مدة طويلة ثم غمض عينيه فانه يجد من نفسه كانه ينظر اليها وكذلك اذا بالغ فى النظر اليها ثم نظر الى لون آخر لم ير ذلك اللون خالصا بل مختلطا بالخضرة وما ذلك الا ارتسام صورة المرئى فى الباصرة وبقائها زمانا واستدلوا ايضا بان المرئى اذا كان قريبا من الرائى قريبا معتدلا يرى كما هو واذا بعد منه يرى اصغر مما هو عليه وهكذا تتزايد الصغر تزايد البعد حتى يرى كنقطة ثم يضمحل بحيث لا يرى وما ذلك الا لان الاقرب ينطبع فى جزء اعظم من الجليدية والابعد فى جزء اصغر (حاشيه تجريد للسيد)

٣ فيه احتمال آخر وهو ان يخالط بالرطوبة اجزاء لطيفة فيتكيف بكيفية تلك الاجزاء و تعرض معها فالمحسوس مجموع الكيفيتين الاصلية والعارض ٣ وانما قال فى اكثر البدن لان الكلية والكبد والطحال والعظم ليس فيها اللمس على ما بين فى موضعه (جدى)

٤ لانها اما مدركة واما معينة على الادراك والمدركة اما مدركة للصور وهى ما يمكن ان يدرك بالحواس الظ واما مدركة للمعانى وهى ما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظ والمعينة اما معينة بالحفظ او التصرف ومعينة بالحفظ اما معينة لمدركة الصور واما معينة لمدركة المعانى فهذه خمس قوة (شرح تجريد)

٥ وموضوعه مؤخر البطن المقدم من الدماغ لان خزانة كل قوة يناسب ان يكون خلفها والعلم بكونها فى ذلك الموضع باختلاف فعلها عند وقوع الافة فيه على ما يشهد به التجارب الطبيعة (سيد)

٦ فيه مسامحة ان كانت المراد بالروح هو القوتين اى الحس المشترك والخيال والتقدير هو الة لما لاجله الحس المشترك والخيال وهو الادراك والحفظ وان لم يكن المراد بتينك القوتين بل شيئا اخر يكون الة وسببا لالية الحس المشترك والخيال لما اختص بهما وان (تحكم) لم يعلم ماهو و يمكن ان يكون عبارة عن الدم الصافى وقد يطلق عليه فالكلام على ظاهره وليس مسامحة سند

الخاسة او بان يتكيف نفس الرطوبة ٢ بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها (واللمس) وهو قوة فى العصب المخالط لاكثر ٣ البدن وذهب الجمهور الى انهما قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انهما اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة و بين الرطوبة واليبوسة و بين الخشونة والملاسة و بين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة (واما التى فى الباطن فهى خمس ايضا بالاستقراء ٤ الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة) عد جميع من المدركة مع ان القوة المدركة منها هى الحس المشترك والوهم فقط لان الباقى معين على الادراك (اما الحس المشترك) ويسمى باليونانية بنطاسيا اى لوح النفس (فهو قوة مرتبة فى) مقدم (التجويف الاول) من التجاويف الثلثة التى (فى الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس الظاهرة) فهؤلاء كجواسيس لها ولذا يسمى حسا مشتركا (وهو غير البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما) اى الخط المستقيم والمستدير (فى البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون فى قوة اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة) وتبقى قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون اتصال الارتسام فى الباصرة بان يرتسم المقابل الثانى قبل ان يزول المرتسم الاول بقوة ارتسام الاول وبسرعة تعقب الثانى فيكونان معا (واما الخيال ٥ فهو قوة مرتبة فى) مؤخر (التجويف الاول) من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق فى شرح الاشارات كان الروح المصبوب فى البطن المقدم هو آلة للحس ٦ المشترك والخيال الا ان ما فى مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص وما فى مؤخره بالخيال اخص (يحفظ جميع صور المحسوسات و يمثلها بعد الغيبوبة وهى خزانة للحس المشترك) فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم نشاهدها مرة اخرى

نحكم عليها بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هى التى شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها٣ فى بعض الاشياء الغائبة عنا و يكون الاختلاف بين حالتى الذهول والنسيان بملكة الاتصال٤ بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول بطلان المفارق لا تر تسم فيه الصورة الجزئية المتكيفة بالعوارض المادية وكذا الثانى لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته و بطلان ذلك لايخفى على احد اقول فيه بحث لانه لايلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير و سامعته بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا ارتسم فى قوة جسمانية غائبة بالاتصال كالقوة الخالة فى الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان٥ وقد يقال الذى يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ٦ولهذا يوجد احدهما بدون الآخر كما فى الماء فانه يقبل٧ ولا يحفظ والقوة الواحدة لايصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك غير الحافظة وهى الخيال وفيه نظر٨ لان الحفظ بالقبول مسبوق ومشروط به ضرورة فقد اجتمعا فى قوة واحدة يسمونها بالخيال على ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع الحفظ والقبول فى شئ واحد لا يقدح فى قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد

(واما الوهم فهو قوة مرتبة فى) الدماغ كله لكن الاخص بها هو آخر (التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى) هى مالايدرك بالحواس الظاهرة (الجزئية الموجودة فى المحسوسات) كالقوة الحاكمة فى الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف

٣ فى شرح الاشارات ان الاستحضار هو حصول صورة الشئ فى النفس والحس والذهول زوالها عن النفس دون الحس و النسيان هو زوالها عنهما كذا فى بعض الحواشى منه

٤ اى يكون تذكره اياها بعد الذهول بسبب اتصالها بذلك الغائب فاذا تحقق لها ملكة الاتصال يحصل لنا التذكرة بالاتصال به واذا زالت عنها ملكة الاتصال زال التذكرة بالكلية واستمر النسيان (ملا زاده)

٥ يعنى نقول بطلانه مم فضلا عن ان يكون ظاهرا غير خفى على احد ولا ندعى جوازه ايضا بل يتوقف فيه حتى يظهر الدليل على احد الجانبين (عبد الرحيم)

٦ فان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوس و يقبلها ولا يمكن من حفظها واستقامتها وقد يكون بحيث لا يدركها مع حفظه لما سبق ادراكه منها فلو كان الادراك و الحفظ بقوة واحدة من جهة واحدة لما افترقا (حاشيه تجريد) ٧ الانتقاش ولا يحفظ لانه يزول عليه الحصول اى عقيب الانتقاش (سيد)

٨ قوله وفيه نظر لان الحفظ اه اى فيه نظر من وجهين الاول نقض اجمالى والثانى تفصيلى فافهم (عبد الرحيم)

٣ كما ان الخيال خزانة الحس المشترك (ع ب) ٣ المراد من الوجود فى المحسوسات ان طبيعة هذا المعنى لايوجد الا فى المحسوس فلا يشكل بجزئيات الامور العامة كجزئيات الامكان والوحدة والعلة فانه صرح فى حاشية شرح المطالع بان ادراكها من قبيل التعقل فلا بد ان يكون مدركها العقل بدون الة جسمانية (غياث الدين)

٤ ووجه التسمية ظ لانها مع الفكر وهو انما هو فى المعقولات الا المحسوسات (عبد الرحيم)

٥ والمتخيلة والمتفكرة والمتصرفة متحدة بالذات ومغايرة بالاعتبار (حاشيه)

٦ فان العقل قد يحكم على الشئ بان هذا لايضر علينا والوهم يحكم بانه يضر علينا (عبد الرحيم)

٧ والحصر ممنوع اذ يجوز ان يكون فى نفس الامر لاضارا ولانافعا فتأمل يظهر جوابه والنفس بحسب هاتين القوتين اعنى الشهوانية والغضبية تسمى امارة (حل هدايه)

٨ قوله المسمى بشهوة اه صفة للشوق لا للتحصيل لا للملايم وكذا فيما سيأتى من قوله على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا وكذا المفهوم من كلام بعض الشراح منه

٩ قيد الجزئيات بالمجردة لان الجسمانية (قوة) يدركها النفس الحيوانية ايضا على ما مر فلايختص بالانسانية منه

(واما الحافظة فهى قوة مرتبة فى اول التجويف الاخير من الدماغ يحفظ مايدركه القوة الوهمية ٢ من المعانى الجزئية الغير المحسوسة) المعينة (الموجودة ٣ فى المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهى قوة مرتبة فى البطن) التجويف (الاوسط من الدماغ) وسلطانها فى الجزء الاول من ذلك التجويف (من شانها تركيب بعض مافى الخيال) او الحافظ من الصورة والمعانى مع بعض (وتفصيل بعضه عن بعض) وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاته بضم بعضها الى بعض اوفصله عنه سميت ٤ مفكرة واذا استعملها الوهم فى المحسوسات مطلقا سميت متخيلة ٥ فان قيل كيف يستعملها الوهم فى الصور المحسوسات مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها سلطنة على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها ٦ (واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة) وتسمى قوة سوقية (فهى القوة التى اذا ارتسمت فى الخيال صورة مطلوبة اومهروبة عنها حملت) اى تلك القوة (الفاعلة على التحريك) اى على تحريك الاعضاء (وهى) اى الباعثة (ان حملت الفاعلة على تحريك تطلبه الاشياء المتخيلة) سواء كانت (ضارة فى نفس الامر ٧ اونافعة طالبا لحصول اللذة يسمى قوة شهوانية) لان حملها على هذا تابع للشوق الى تحصيل الملايم المسمى ٨ شهوة (وان حملت) الباعثة (الفاعلة على تحريك يدفع به الشئ المتخيل) سواء كان (ضارا فى نفس الامر او نافعا طالبا للغلبة تسمى قوة غضبية) لابتناء الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا (واما الفاعلة فهى التى تعد العضلات) بقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها (على التحريك ﴿ فصل فى الانسان ﴾ وهو مختص بالنفس الناطقة وهى كمال اول لجسم طبيعى آلى من جهة مايدرك الامور الكلية والجزئيات) المجردة ٩ (ويفعل الافعال الكفرية) والحدسية (فلها) اى باعتبار مايخصها من الآثار

(قوة)

(قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات) اى الامور التصورية والتصديقية ويسمى تلك القوة العقل النظرى والقوة النظرية (وقوة عاملة يحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى آراء) واعتقادات (تخصها) اى تلك الافعال ويسمى تلك القوة العقل ٢ العملى والقوة العملية (والنفس) باعتبار القوة العاقلة (لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات ٣ بل هى مستعدة لها) اى التى يكون تعلقها بالانطباع فان النفس لاتخ عن العلم الحضورى بنفسها (وهى) اى هذه المرتبة (العقل الهيولانى) واكثر اطلاقه على النفس فى هذه المرتبة وكذا الحال فى سائر المراتب (والمرتبة الثانية ان يحصل لها المعقولات البديهية) بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينهما من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها فى آلتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت الى ان تفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة (وتستعد) استعدادا قريبا (لان تنتقل من البديهيات الى النظريات ٤) بالفكر او الحدس (وهى العقل بالملكة) قيل ٥ لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس فى هذه المرتبة الا استعداد ٦ الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اى الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ فى هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود والانتقال اليها بناء على قربه كما سمى العقل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريب الى الفعل جدا (والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا يطالعها بالفعل بل صارت مخزونة) عندها بحيث يستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار (وهى العقل بالفعل) وقال صاحب المحاكمات عندى انه لا اعتبار بملكة الاستحضار بالعقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار فى الجملة كافية فيه فانه اذا احضرت

و القبيحة والعقل النظرى يطلق بالاشتراك على الجوهر المستعد للقبول للتعقلات وعلى غير مراتب احوالها فى هذه التعقلات

(حاشية تجريد)

٣ الادراكات والعلوم اعم من ان يكون احساس او غيرها سوى العلم الحضورى بنفسها وليس المراد بالمعقولات هنا ما يقابل الحسيات والا لم يصح لاحق كلامه تأمل منه ٤ فيه ان الانتقال الى النظريات لايقع بالحدس لا بالحاصل بالحدس بديهى على مالايخفى و يمكن ان يقال اراد بالنظريات العلوم الحاصلة من المبادى سواء حصلت منها بطريق الكلى والترتيب او حصلت بطريق الحدس واراد بالنظريات ما يكون نظريا فى الجملة ولو بالقياس الى بعض الاشخاص دون بعض

(سرورى)

٥ يمكن حمل كلام صاحب القيل على المبالغة فيكون موافقا لما قال الش ثانيا ويكون الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل (شرح مواقف) ٦ لاملكة الانتقال وملكة الانتقال انما يحصل بالانتقالات مرادا فهى بعد الانتقالات وهو لم يحصل (فيض الله)

٢ اى وقوع العقل المطلقة على تقدير اعتباها اكثرهم بالقياس اه فى هذه النشأة الاولى وهى الدنيا (حاشيه) ٣ وهو ان يصير جمعها حاضرا ومشاهدا بحيث ﴿ ٨٠ ﴾ لايغيب شئ منها اصلا

وهو بهذا المعنى انما يكون فى دار القرار متوسط (حاشية تجريد)

٤ طوطئة لتوجيه كلام المص العقل بالفعل وجعله مرتبة ثالثة مع ان البعض قد جعله رابعة و جعل المرتبة الرابعة ثالثة (نعمه)

٥ لايخفى ان المتقدم فى البقاء ليس من اقسام التقدم الخمسى الاتى اللهم الا ان يدرجها فى التقدم بالشرف (قاسم)

٥ فيه مسامحة لانه يشعر بان كلا منهما يكون باقية و يتقدم احداهما على الاخرى فى البقاء وليس كذلك بل الباقية هى احديهما فقط و لئن سلم فالمسامحة من وجه اخر عند التأمل فتأمل وهو انه لامعنى لتقدم شئ على شئ فى البقاء فافهم سند

٦ بان يتمثل الحد الاوسط فى الذهن دفعة و يتمثل معه المط وما يلزم فلا يكون هناك حركة اصلاح (نعمه)

المعقولات مرة مثلا وذهلت عنها فهى قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لولم تكن عقلا بالفعل لم تنحصر مراتب القوة النظرية فى الاربعة فلابد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار (والمرتبة الرابعة ان يطالع المعقولات المكتسبة وهى العقل المطلق) اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولاشبهة فى وقوعها ٢ فى هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات ٣ معا والظاهر انه حينما يكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى هذه النشأة لنفوس كاملة لايشغلها شان فانهم مع كونهم فى جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا فى سلك المجردات التى تشاهد معقولاتها دائما واعلم ٤ ان العقل بالفعل متأخر فى الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا لان المدرك مالم يشاهد مرات كثيرة لايصير ملكية ومتقدم عليه فى البقاء ٥ لان المشاهدة يزول بسرعة و تبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر فى الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم فى البقاء فجعله مرتبة ثالثة (ويسمى معقولا تها عقلا مستفادا) لايخفى على من اخاط بكتب الفن ان ماذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس فى المرتبه الرابعة اونفس تلك المرتبة (ثم العقل بالعقل بالملكة ان كان فى الغاية بان يكون حصول كل نظرى بالحدس) من غير حاجة ٦ الى فكر (يسمى قوة قدسية واعلم ٧ ان القوة العاقلة) اراد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل للنفس يطلق على نفسها ايضا (مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لاسبيل الى الاول لان كل ماله وضع) من الجواهر ٨ (فهو منقسم على مامر) فى نفى الجزء (ولاسبيل الى الثانى لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها) ان اراد بالبسيط مالاجزء له اصلا لابالفعل ولابالقوة فلا يلايم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط وان اراد به مالاجزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة غير منافى البسائط (لان الحال فى احد جزئيها غير الحال فى الجزء الآخر) انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا

٧ بعد تمام النفس الناطقة ومراتبها اورد المصنف احكاما ثلاثة احدها ان القوة اه (وهو) (م ح) ٨ احتراز من الاعراض كالنقطة فان لها وضع لكيلا ينقسم (سيد)

وهو فيما نحن بصدده مم (وان كانت ٢ مركبة فكل ٣ مركب انما يتركب من البسائط) ضرورة امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية (فيلزم انقسام تلك البساطة هف ونقول ايضا ان التعقل ٤) اى تعقل النفس المجردة (ليس بالآلة الجسمانية والا يعرض لها الكلال) لضعف البدن كما يعرض لمبادى الاحساسات والحركات (وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة) اى ما به تعقل النفس (هناك تشرع فى الكمال) واما الخرافة الطارية فى اواخر سن الشيخوخة فليست لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس فى تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن كما ان ما ترى من ازدياد التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من المشايخ يقدرون على ما لا يقدر على مثله الشباب الاقوياء وفى آخر سن الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة (وايضا) يجوز ان يكون المزاج الحاصل فى زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى القوة العاقلة (ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث ٥ الابدان) كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها (لانها لو كانت موجودة قبل البدن) وهى مختلفة متعددة (فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية او لوازمها او بعارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة بينها) استدلوا على اشتراكها فى الماهية لشمول حد واحدلها وفيه نظر لانا لا نم ان ما عرفوا النفس بحدها وان سلم فلا يجوز ان يكون حد اللقدر المشترك بين النفوس وهى مختلفة بالحقيقة (وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القوابل) اى العوارض المفارقة للشئ لا تفيض من المبدأ الفياض عليه الا لقابل ذلك الشئ واختلاف استعداداته (لان الماهية لا تستحق

وهكذا مائة او الف ثم يتركب من البسائط فلم يصح قوله كل مركب اه لان هذه المركبات سوى الاخيرة لم يتركب من بسائط ومثاله المدينة فانه مركبة من محلات كل منها من ديار كل منهما من بيوت كل منها من السقف والجدار او العرصة وهكذا الى ان ينتهى الى البسائط والجواب ان المراد ان كل مركب انما يتركب من البسائط ولو بالآخرة يعنى يجب ان ينتهى الى البسائط كما سيشير اليه دليله اعنى قوله ضرورة امتناع اه وهو كاف فى الحق او يقال ان جزء الجزء جزء فالبسائط اجزاء من المركب الاول وفيه ما فيه تأمل

(عبد الرحيم)

٤ واعلم انه ينبغى ان يحمل القوة العاقلة فى الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان هذا الحكم تكرارا للاول فلال هذا المختصر عن مسئلة تجرد النفس اى هى من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها فى موضع آخر من المختصر (١١) (منلا زاده) ٥ اى يحدث ان معا لانها حادثة قبله فضلا عن ان يقال قديمة واما بعد خراب البدن وفنائه فباقية ابدا كما سيجئ بيانه فى آخر الكتاب (عبد الرحيم)

٢ فيه احتمال ان يكون موجودة لاعلى التعدد والاختلاف بل يكون واحدة قديمة ثم يتعدد ويختلف عند حدوث الابدان فلايكون النفوس بتمامها حادثة وهذا هو المذهب ❖ ٨٢ ❖ لكن قد ابطله الاصفهانى

العوارض لذاتها والا لكان العوارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم تكن النفوس موجودة) على التعدد ٢ والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان ٣ التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة بابدان آخر سابقة لا الى نهاية

❖ القسم الثالث فى الالهيات ❖

اى فى مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان مالا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة اولا وهو الثانى اما ممكن ❖ الفن الاول فى تقاسيم الوجود ❖ قيل اراد بها الامور العامة لكونها امورا تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة مالا يختص بقسم من اقسام الموجودات التى هى الواجب والجوهر والعرض وقيل هى ما يشمل جميع الموجودات ٤ او اكثرها وقيل هى الشاملة بجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا بجميع المفهومات فان الاحوال المختصة ٥ لكل واحد من الواجب والجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم ٦ قيدا آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمى (وهو مرتب على سبعة فصول ❖ فصل فى الكلى والجزئى ❖ (اما الكلى فليس واحدا بالعدد) مشتركا بين كثيرين (فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه ابيض واسود هف) ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها وهى فى كل فرد منها معروضة لشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود فى الخارج هو بحيث اذا نظر

فى شرح الطوالع (عبد الرحيم) ٣ واعلم ان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم هذه الحجة لجواز اختلافها قبل الابدان المتعلقة هى بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان آخر سابقة لا الى نهاية والنص لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما سيأتى فى آخر الالهيات من بطلانه (منلا زاده)

٣ وبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس كما سيجئ فى الفن الثالث من الحكمة الالهية فى بحث بطلان التناسخ فيلزم الدور وسيجئ هذا الاعتراض من الش هناك (عبد الرحيم)

٤ اى جمع افراد الموجودات او اكثرها لا بمعنى جمع الواعد الثلث التى هى الواجب والجوهر والعرض والا فيحد مع التعريف الاول (عبد الرحيم) ٥ كما قدم الذاتى فانه مختص بالواجب وكالقدم بالغير مختص بالجوهر وكالقيام بالغير مختص بالعرض مع ما يقابلها يكون اه (فيض الله)

٦ لا يخفى عليك ان هذا القيد لا بد منه على جميع تقاسيم الامور العامة اذ المعلوم والمخبر عنه داخلة فى تقاصير (اليه) الامور العامة مع انه لا يبحث عنها اصلا الا ان يقال البحث عن الامور العامة ليس على وجه العموم فتدبر (عاصم)

٢ قدشبه ذلك بعشرة خواتم منقوشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعه ارتسم فيها ذلك النقش فان ضرب فى محلها خاتم اخر لم يتأثر الشمعة بنقش اخر ولو سبق الى الشمعة

اليه فى نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا فى ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كان الطبيعة الانسانية موجودة فى الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج متعينة فى ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها (بل هو معنى معقول فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج على معنى ان ما فى النفس لو وجد فى اى شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص ٢ بنفسه من غير تفاوت ٣ اصلا) يعنى لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل فى النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقايق فالكلى عنده هو الماهيات المعلومة بها (واما الجزئى فان ماتعين بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرهما) اقول ظاهر ٤ هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئى قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين بالطبيعة الكلية وح يكون منحصرة فيه وقد نقل صاحب المحاكمات عن بعض الفضلاء انا لانعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تتشخص شيأ خارجيا وان كانت خارجية فهى عارضة فى الخارج ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجى بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج فى تشخصه الى العرض بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية وهذه الهوية ربما يكون بذاتها وهو واجب الوجود وربما يكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذى يحصل هذه الهوية ولا نعنى بالمشخص الا هذا (لان كل كلى فان نفس تصوره غير مانع من الشركة) بين كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو (والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية) اقول المناسب ان يقال فالتشخص زائد ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف ويقال المراد بالتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع على الفصل

غير الذى ضرب محلها الا ولا كان الاثر الحاصل فى الشمعة هو ذلك النقش بعينه وقد يعتبر فى المطابقة مع المعنى المذكور شئ آخر وهو ان تلك الصورة اذا فرضته موجودة فى الخارج فان شخصيته بتشخص زيد كانت حين زيد وان تشخصته بتشخص عمرو كانت عمرو (حاشيه تجريد)

٣ وبهذا اخرج جواب من قال ان الموجود فى الذهن صورة شخصية فى نفس شخصية ولا شئ هو صورة شخصية فى نفس كلى لانا لا نم الكبرى فان معنى كون الشئ كليا مطابقة لما فى كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كان صورة شخصية فى نفس شخصية (مبرك جنكى)

٤ يعنى ظاهر هذا القول وهو ان يكون كلية لكونه من مسائل العلم وكذا الاطلاق الجزئى بان لا يكون مقيدا بقيد يخرج مادة النقض غير صحيح لانه اذا بقى على ظاهره واطلاقه يلزم ان يكون الواجب وكذا المتعين بالطبيعة شخصا بتشخص الزائد وليس كذلك لكن لاحاجة الى قوله على اطلاقه فلو اكتفى بقوله ظ لكان اخصر تأمل (عبد الرحيم)

٢ وقيد بالحيثية ليندرج فيه الواحد الغير الحقيقي فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض الوجوه لايصدق عليه انه لاينقسم فلايندرج فى التعريف بدون التقييد ﴿ ٨٤ ﴾ وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثية فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لاينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي فى التعريف المذكور (ملازاده)

٣ اتحاد الاثنين فى الجنس يسمى مجانسة وفى النوع مماثلة وفى الكيف مشابهة وفى الكم مساواة وفى الاضافة مناسبة كاتحاد زيد وعمرو فى بنوة بكر وفى الخاصة مشاكلة وفى الاطراف مطابقة كاتحاد جسم مع اخرى النهايات وفى وضع اجزائه موازاة كاتحاد خطين او سطحين او جسمين فى وضع الاجزاء بان يكون وضع اجزاء احدهما فى الاستقامة والانحناء والميل الى جهة كوضع اجزاء الآخر مثل الخطين المستقيمين الكائنين فى سطح بحيث لو اخرجتا فى الجهتين الى غير النهاية (سمنانى)

٤ والمراد بالمحمول ما يمكن ان يحمل لاما يقتضى بالطبع الحمل ولهذا قسمه الى المحمول بالطبع والموضوع بالطبع ومن البين ان ليس المراد به المحمول بالفعل والا لزم ان لايتحد (البحث) بالقطن والثلج ما لم يحمل عليهما الابيض بالفعل وليس كذلك وكذا الحال فى جانب الموضوع (عبد الرحيم)

باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون حينئذ جميع الشخص باعتبار الافراد الجزئى ﴿ فصل فى الواحد والكثير ﴾ (اما الواحد فيقال على ما لاينقسم من الجهة التى يقال له انه واحد) المناسب ان يقال مالاينقسم من حيث ٢ انه لاينقسم (وهو قد لايكون واحدا بالشخص) ولا محالة يكون امور متكثرة لها جهة وحدة فهى اما مقومة لتلك الامور اوعارضة لها اى خارجة عنها محمولة عليها اولامقومة ولاعارضة (و) الاول (قد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين ٣ بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق) والانسان (و) الثانى (قد يكون بالمحمول) ان كانت جهة الوحدة محمولا ٤ بالطبع على تلك الامور (كالقطن والثلج) المحمول عليهما الابيض (وقد يكون بالموضوع) ان كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها (كالكاتب والضاحك) المحمولين على الانسان العارض لهما لخروجه عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه يمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينة بحسب ذلك يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان نسبتان متحددتان فى التدبير الذى ليس مقوما ولاعارضا بشئ منهما بل هو عارض للنفس والملك (وقد يكون واحدا بالعدد كزيد) اى بالشخص (وهو قد يكون غير حقيقى) اى قابل للقسمة (فح قد يكون بالاتصال وهو الذى ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة فى الحقيقة كالماء) وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا لجسمين تلزم من حركة كل منهما حركة الآخر (وقد يكون بالتركيب وهو الذى كانت فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذى لاينقسم اصلا) كالنقطة والمفارق (واما الكثير فهو الذى يقابل الواحد) اى ما ينقسم من حيث انه ينقسم ﴿ هداية ﴾ قيل لما كان التقابل من عوارض له اقسام كثيرة فلا بعد ان يتصوره المتعلم عند

البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه فى ماهيته فلذا اورد هداية فى بيان حقيقة التقابل و اقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة فى ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه (الاثنان) قيل اى العرضان فان التقابل انما يعتبر فى الاعراض دون الجواهر فكانه ذهل[٢] من ان بعضهم قد اعتبر[٣] التضاد فى الصور النوعية ايضا (قد يتقابلان[٤] وهما اللذان لا يجتمعان فى شئ واحد فى زمان واحد) اى لا يمكن اجتماعهما فى شئ واحد اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين فى تضاد الصور النوعية وعدمه ولا يفهم مما سيأتى من اخذ الموضوع فى تعريف المتقابلين بالعدم و الملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك اشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبر ان الا بالنسبة اليه (من جهة واحدة[٥]) قيل هذا القيد لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضين لزيد من جهتين ونوقش[٦] فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفين لان تعقل احديهما ليس بالقياس الى تعقل الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان مع جواز اجتماعهما فى ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق فى ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى يتوجه ماذكره (واقسامه اربعة) قالوا لانهما اما وجوديان اولا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما متضايفان اولا فهما المتضادان وعلى الثانى يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان يعتبر فى العدمى محل قابل للوجودى فهما العدم والملكة اولا فهما السلب والايجاب واورد عليه اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين كالعمى واللاعمى وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما فى كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر كالعمى وعدم العمى وايضا

فافهم ع منه

٢ قيل هذا من القيد المستدرك لان الاجتماع عنه لا يكون الا فى زمان واحد و يمكن ان يجاب بانه قد يقال ولو مجازا اجتمع هذا الوصفان فى ذات واحدة و ان كانا فى وقتين فيصدق بوحدة الزمان دفعا للتجوز فى قوم يقتضيه اذ يتوهم ان المتقابلين لا يجتمعان اصلا فى ذات واحدة (شرح مواقف)

٤ ان امتنع اجتماعهما فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد وقد اعتبر وحدة الموضوع والزمان ليندرج فيه التقابل التضاد فانه لا يمتنع اجتماع الضدين فى موضوعين ولا فى موضوع لكن فى زمانين و اعتبر وحدة الجهة فيندرج فيه تقابل المتضايفين فانه يمكن عروضهما لشخص واحد فى زمان واحد لكن وجهين لا من جهة واحدة كالابوة والبنوة فانهما قد يعرضان لشخص واحد لكن لا من جهتين

(شرح طوالع) ٥ فيكون معنى التعريف المتقابلين هما اللذان انتفى فيه الاجتماع المخصوص هو الاجتماع من جهة واحدة (فيض الله) ٦ وهذه مناقشة فى المثال والمناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين (ع ب)

٢ الظ ان المراد بالقيام فى الموضعين معا القائم والا فالواسطة اظهر من ان يخفى لانهما يصدقان على الذوات مثلا وكذا الظ المراد بالواسطة ماكان من الموجودات والا فالوسائط اكثر من ان يحصى ع ب سند

٣ فان بين الحول وقابليته البصر بواسطة وهى الحيوان يجتمعان فيها فان الحيوان وان صدق عليه عدم قابلية البصر وكذا العدمان لا يصدقان على الشجر والحجر فانهما وان صدق عليهما قابلية البصر لكن لا يصدق عليهما عدم الحواس ع ب سند

٤ لان عدم قابلية البصر انما يصدق على من ليس له قابلية البصر كالجمادات من الاحجار والاشجار وعدم الحول لا يصدق الا على من له قابلية البصر لان ما من شانه ان يكون احول انما يكون عما من شانه قابلية البصر لان الاحولية لا يكون الا فيمن له بصر بناء على تعريفه ع ب سند

٥ لانه لو لم يعتبر ولم يشترط يكون هذا التقابل من السلب والايجاب اذ لم يشترط موضوع قابل مع انه ليس كذلك لجواز ارتفاعهما وامتناع ارتفاع السلب والايجاب على انهم صرحوا بان العدم فى هذين القسمين يجب ان يكون عدم الوجودى (س) ٦ لان الوجودى يصدق على (الشيخ) العمى لان حرف السلب ليس جزءا من مفهومه بخلاف الوجود فانه لا يصدق لانه عدمى تأمل وفيه نظر (س)

يجوز ان لا يكونا بين المفهومين اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام ٢ بالنفس وعدم القيام ٣ بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شئ كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم قابلية البصر ٤ واما ثانيا فبان وجود الملزوم بمحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة لجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا فى العدم والملكة ولا فى السلب والايجاب اذ المعتبر ٥ فيهما ان يكون العدمى عدما للوجودى (احدهما الضدان) المشهوران (وهما الموجودان) المناسب لوجه الحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودى ههنا ما لا يكون السلب جزأ من مفهومه ٦ وهو اعم من الموجود (غير المتضايفين كالسواد والبياض) وقد يشترط فى الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين (وثانيهما المتضايفان وهما موجودان) بل وجوديان (يتعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثهما المتقابلان بالعدم والملكة وهما امر ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا) اى عدم ذلك الوجودى (لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الموجود) بل الوجودى (كالبصر والعمى والعلم والجهل) فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه فى وقت اتصافه بالامر العدمى فهو العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم اللحية عما من شانه فى ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله له بحسب شخصه اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن الطفل او يعتبر قبوله له بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنسه القريب كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة حقيقيان (ورابعهما المتقابلان بالسلب والايجاب كالفرسية واللا فرسية وذلك فى الضمير لا فى الوجود العينى) اى هما امر ان عقليان وارد ان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود لهما فى الخارج اصلا هذا وقال

٢ اعلم ان المراد من هذا النقل الاعتراض على المص حيث خص المتقابلين بالايجاب والسلب بالقضايا فلزم ان لايكون الفرس واللا فرس مثلا متقابلين بالايجاب والسلب اذ ليسا بقضيتين مع ان الشيخ صرح بانهما متقابلان بالايجاب والسلب وحاصله القدح بخروج الايجاب والسلب البسيطين كالفرس واللافرس فى مثل هذا المقام (فيض الله)

الشيخ ٣ فى الشفاء ان المتقابلين بالايجاب والسلب وان لم يحتملا الصدق والكذب فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركبة كقولنا زيد فرس زيد ليس بفرس فان اطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد فى زمان واحد مع وقال ايضا ان من التقابل ٣ الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان باعتبار وجوده فى نفسه اولا وجوده لغيره ﴿ فصل فى المتقدم ٤ والمتأخر ﴾ (المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثانى المتقدم بالطبع وهو الذى لايمكن ان يوجد الآخر) بكسر الخاء بمعنى المتأخر (الاوهو موجود معه) او قبله ليشمل العلة المعدة (وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر) اى المتأخر (بموجود) قيل ينبغى ان يزاد فى تفسيره قيد كونه غير مؤثر فى المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع بشرائط التأثير وارتفاع موانعه فلاحاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود مغن عنه وان اراد كونه غير مؤثر فى الجملة فمضر لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا (كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابى بكر على عمر رضى الله عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محدود كرتبة الصفوف فى المسجد منسوبة الى المحراب) وكتركب الاجناس والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل (والخامس المتقدم بالعلية) وهو الفاعل المستقل بالتأثير المستجمع بشرائطه وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان فى معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ومختص بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها فى قاطيغورياس الشفاء كذلك (كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانتا معا فى الزمان) فان العقل يحكم بانه تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر فى الاقسام الخمسة استقرائى فقد يقال للضابط المتقدم ان احتاج

٣ لان ثبوت النسبة وانتفائها ليس من الموجودات الخارجية ومن الامور الذهنية فاذا حصل فى الذهن كان كل واحد منهما عقدا اى اعتقادا فالتقابل بالحقيقة بين الايجاب والسلب انما توجدان فى الذهن وهذا وجودلهما الحقيقى او فى القول اذا اعتبر عنها بعبارة وهذا وجود لهما مجازى (حاشيه تجريد)

٤ وهو ان يكون للتقدم قبل المتأخر قابلية لايجامع فيها مع البعد كقابلية الاب على الابن (شرح طوالع)

٥ لايقال ان المفهوم من كلام ملازاده فى شرحه ان المراد بالمتقدم بالعلية هو الفاعل مطلقا موافقا لصاحب المحاكمات فله ان يختار الشق الثانى ويمنع ان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع لانا نقول دفع الاعتراض عن المص بحمل كلامه على ما هو المشهور عند القوم اولى من ايراد الاعتراض عليه بحمله على خلاف المشهور (شرح طوالع)

٢ اى وان لم يكن كافيا فيه وجوده بان لايكون علة تامة سواء كان ناشرغيرموثر اولايكون فاصلا اصلا كالشرائط والآلات والمعدات وارتفاع الموانع هذا رأى الجمهور واما على رأى صاحب المحاكمات كما هو مذكور فى شرحه (منلازاده)

٣ وفى هذا التعريف نظر لانه لايوجد حادث يكون لزمانه ابتداء اذ كل زمان ينقسم الى غير النهاية فكل زمان فرض انه ابتداؤه فجزؤه سابق عليه فكيف يكون الكل ابتداء الزمان الا ان يقال قوله وقد كان وقت اه عطف تفسير له فتأمل (عبد الرحيم)

٤ قوله اى مايكون اه اراد بالمادة المعنى الاعم الشامل لهذه الثلثة اما العموم المجاز لانه اصطلاح فيه ايضا وان اشتهر فيما بينهم استعمالا له فى الهيولى فقط تأمل (عبد الرحيم)

٥ لانه لو لم يكن قبل وجوده ممكن الوجود لزم ان يكون قبل وجوده واجب الوجود او ممتنع الوجود ضرورة انحصار الشئ فى هذه الثلثة فلما انتفى احدها يلزم ان يتحقق الاخر احد الامرين فيلزم القلب (شرح طوالع)

٦ اى الانقلاب مع لان هذا المعانى اى الوجود والامتناع والامكان من لوازم الماهية ومقتضيات الذات ومن الممتنع وان (ان مقتضى الذات والذات وهذا هو المراد مايستمعهم من ان قلب الحقايق مع (خل هداية)

اليه المتأخر فان كان كافيا فى وجوده فالتقدم بالعلية والا فبالطبع ٢ وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما فى الوجود فالتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتب فالتقدم بالرتبة والا فبالشرف (واما المتأخر فيقال على مايقابل المتقدم) فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم ❊ فصل فى القديم والحادث ❊ (القديم بالذات هو الذى لايكون وجوده من غيره) وهو منحصر بالحق سبحانه وتعالى (والقديم بالزمان هو الذى لااول لزمانه) كالفلك (والمحدث بالذات هو الذى يكون وجوده من غيره) كالممكنات (والمحدث بالزمان هو الذى يكون لزمانه ٣ ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت آخر صار هو فيه موجودا) كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقى مباينة (وكل حادث زمانى فهو مسبوق بمادة) اى مايكون ٤ موضوعا للحادث ان كان عرضا اوهيولى ان كانت صورة اومتعلقه ان كان نفسا (ومدة) والثانى ظاهر من تصور مفهومه والاول (لان امكان ٥ وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا) بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته ثم صار ممكنا فى وقت وجوده (فيلزم انقلاب ٦ الشئ من الامتناع الذاتى الى الامكان الذاتى هف وذلك الامكان امر وجودى) اى موجود (اذ لافرق بين قولنا امكانه منفى وبين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف) فيه نظر لان ماذكره جار فى الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لافرق بين قولنا امتناعه لاولا امتناع له وعدمه لاولا عدم له والحل ان يقال قوله امكانه لامعناه انه متصف بصفة عدمية هى الامكان وقوله لاامكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشئ بصفة ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرقا بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال

معنى قولنا امكانه لاهو ان امكانه صفة سلبية و الصفة ٢ السلبية انما تحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم ٣ فيلزم ان يكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث و بين المعنيين بون بعيد اقول فيه بحث ٤ لان قولنا امكانه لاغير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى انه لايتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المعنى المفيد في هذا المقام لا بمعنى ٥ ان امكانه قبل وجوده معدوم (والامكان لايكون قائما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة ٦ الى ماهو امكان الوجود له) اى الامكان اضافة بين الوجود و ذات الممكن (فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل) موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهو ظ ولا امر امنفصلا عنه اذلا معنى لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به (وهو المادة) وما يتوهم من ان امكان الشئ هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه يمتلان بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا لانسلم ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى المذكور ولم لايجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشئ له تعلق بالحادث وراء تعلق الحلول او التدبير والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لايجوز ان يكون الحادث جوهرا غير جسماني حالا في جوهر آخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولايمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما سيجئ من ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب

٢ فيه انه لادخل لقيد السلبية بل الصفة معلق انما يتحقق اه فعلى هذا يمكن اجراء هذا الدليل على نقيضه بان يقال الامكان معدوم ثبوتية وهي انما يتحقق بتحقق بعدم موصوفها والموصوف ههنا معدوم وهو الحادث فيلزم اه بل هذا اولى منه لان اقتضاء تحقق الصفة الثبوتية تحقق موصوفها لاشبهة فيه والجواب يجوز قيامها بالامر الغير المنفصل المناسب به المتعلق به جوابا لنا فالالتزام مشترك تام (عبد الرحيم)

٣ اى غير متحقق ومقرر في نفس الامر لا بمعنى غير موجود اعم من ان يكون متحققا في نفس الامر كما ذهب المعتزلة من ان المعدوم الممكن متحقق ومقرر لكنه غير موجود والا لا يتم الدليل ولا يلايم سابقه ولاحقه ويرد ح بحث الش (عبد الرحيم) ٤ حاصله ان قولنا امكانه منع مستلزم فقولنا لا امكان له بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم لا بمعنى انه لايتصف بالامكان وما يلزم غير مفيد وما يفيد غير لازم (حكمة العين)

٥ اى لايفيد قوله لا امكان له بمعنى ان امكانه اه والباء في قوله بمعنى زائدة عطف (١٢) على قوله هو المفيد اه (عبد الرحيم) ٦ اى الامكان اضافي والامور الاضافية اعراض والاعراض لايوجد الا في موضوعاتها (شرح طوالع)

٣ من غير ذكر الفعل لئلا يتوهم بقرينة المقابلة له ان القوة بهذا المعنى الاخير وليس كذلك كما هو صريح من تعريفه وتعليله (عبد الرحيم) ٣ فيه انه على هذا لا يتم التقريب لان المدعى هو اثبات مبدأ التغير مطلقا والدليل انما يفيد بثبوته فى الاجسام ودعوى عدمه فى غير الاجسام محل تأمل (عبد الرحيم) ٤ والتقييد بالمحسوس اتفاقى لان الحركات الفكرية مثلا غير محسوسة وذلك محتاج الى قوة تأمل ٥ فان قيل لم لا يجوز ان يكون الآثار والافعال صادرة عن مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه نوعا من الآثار والافعال فى بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح وانه ممتنع (ملا زاده) ٦ سواء كانت تلك الامور الخارجية مما لا يكون دائمة ولا اكثرية او لا (نعمة الله) ٧ لجواز ان يكون ذلك الاثر المسمى لامور خارجية يكون دائمية او اكثرية (عبد الرحيم)

٨ اى يكون تأديته مساوية لعدم تأديته وكذا الدوام والاكثرية والاقلية بالنسبة الى عدم التأدية والتأدية (عبد الرحيم)

كون العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة ﴿ فصل فى القوة والفعل ﴾ القوة هى الشئ الذى هو مبدأ التغيير فى شئ آخر) سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا وغيره (من حيث هو آخر) هذا للتنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات بل قد يكون مغايرا بالاعتبار كما فى معالجة الانسان نفسه الناطقة فى الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتبارى وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات ومتغايرين بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة ٢ فى عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه (وكل ما يصدر ٣ عن الاجسام) فى العادة المستمرة المحسوسة ٤ من الآثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون (فهى صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية اولقوة موجودة ٥ فيه والاول بط والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى ايضا بط والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فكذا آثارها) اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق ٦ الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هى التى لا تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ٧ تم ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكروه من ان تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائميا او اكثريا او مساويا ٨ او اقليا فالسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية فالسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو الحط ﴿ فصل ٩ فى العلة والمعلول ﴾ (العلة يقال لكل ما له وجود فى نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره)

٩ ولما كانت العلة والمعلول من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل (ظاهر) كالامكان والوجود اورد مباحثهما فى الامور العامة (شرح مواقف)

٢ كما يشعر به ماقال فى المواقف ثم انه قد يكون كاشفا عن شرط وجودى كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام اه ع شد ٣ قيد به لانه لو لم يكن قوام لم يكن موجودا ايض فلم يندفع النقض لكنه بعد محل مناقشة الا ان يقال لمذهب افلاطون من ان بعد المكان جوهر موجود (ع ب)

ظاهر هذا التعريف لايصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعيد هذا بالتى يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده فى الجملة ومع هذا لاينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودى ٢ هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له ٣ قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع بسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان الشرط ٤ الوجودى ربما لايعلم الا بلازم عدمى فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدمى هو المحتاج اليه ولايخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية ٥ الشئ فى وجود شئ آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعداة اذ لابد من عدمه الطارى ٦ على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ٧ مايحتاج اليه امر فى تحققه (وهى اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما العلة المادية فهى التى تكون جزء من المعلول ولكن لايجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهى التى تكون جزأ من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز) وليس المراد بالعلة المادية والصورية مايخص الاجسام من المادة والصورة الجوهريتين بل يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التى توجد بهما امر بالفعل او بالقوة وهما تان علتان للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فيخصان باسم العلة المادية تمييزا لهما عن الباقيين المشاركين اياهما فى علية الوجود (واما العلة الفاعلية فهى التى تكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهى التى تكون لاجلها وجود المعلول كالغرض المط من الكوز) وهى انما تكون علة بحسب وجودها الذهنى واما بحسب وجودها الخارجى فهى

٤ فظهر من هذا الجواب ان الامور الداخلة فى العلة التامة كلها وجودية فيكون هى ايض موجودة الوجود واجزائها باسرها فلا يرد انه اذا جعل عدم الموانع جزء من العلة تكون جزء من العلة تكون جزء من علة الوجود وانه خلاف الظ المشاهدة بان العدم لايكون كذلك (فيض)

٥ وفى هذه العبارة مالا يخفى من الحرازة بل العبارة العارية عن هذه الحرازة ان يقال العلة التى لها مدخلية فى وجود اخر وان مدخلية الشئ فى وجود اخر اما ان يكون اه (م)

٦ اولابد ان يعدم اولا ثم يوجد وهو عكس المعد مثل انهضام الطعام الموقوف على سبق الماء اولا ووجوده ثانيا وكالحدوث الزمانى الموقوف على العدم اولا والوجود ثانيا كذا قال العلامة الدوانى والاستاد المحقق عصام الدين طاب الله ثراهما (فخر الدين) ٧ اى العلة المطلقة ما يحتاج اليه المعلول فى تحققه ع شد

٣ فان الجلوس على السرير مثلا معلول بحسب الخارج لوجود السرير وعلة له بحسب تصوره وحصوله فى الذهن (شرح مواقف) ٣ وكذا العلة التامة اللهم الا ان يقال ان المقسم هو العلة الناقصة لكنه خلاف الظ لان الضمير فى قوله فهى اربعة اقسام راجع الى العلة المعرفة وهى مطلقا العلة على ماهو الظ فافهم (ع ب) ٤ كانه قيل اذا كان المقسم هو العلة التى لاواسطة فكيف يعد العلة المادية والفاعلية من اقسامه فانهما لیستا علتين بلا واسطة فاجاب بان المعدود احاصل دفع النقض ان جميع ماذكره خارج عن المقسم فلا يضر خروجه عن الاقسام تأمل (نصر الله) ٥ حقيقية او اعتبارية وكذا فى شرح المواقف ولكن سياتى الاعتبارية خصوصا السلوب كما لا يخفى مثل انه ليس كما ولا جسما ولا عرضا وامثال ذلك (ع ب) ٦ كالعقل الفعال على رأيهم فان الحوادث والعالم العناصرى مستندة اليه بحسب الشرائط والقوابل المتكثرة منه

٧ فيه نظر لانه يلزم التسلسل ايضا لانه يجب على التقدير الاول ان يكون معلولا للواحد الحقيقى او يلزم خلاف الفرض فكونه مصدرا بهذا غير كونه لذلك ال اخر الدليل على التقدير (امرا) الثانى ايضا (فخر الدين) ٨ من الدخول الحصر اضافى بالنظر الى لزوم الماهيتين فلا يرد النظر منه

معلولة بمعلولها ٢ لترتبها عليه وتأخرها عنه فى الوجود فلها علاقة العلية والمعلولية بالقياس الى شئ واحد لكن بحسب وجودها الذهنى والخارجى وهاتان العلتان يخصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع ٣ وقد يقال ان المقسم هو علة الشئ بلا واسطة والمعدود ٤ من اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج الى ماذكر الاثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة فى مؤثرة الفاعل (ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة) اى كانت واحدة فى نفسها ولم يكن لها صفة ٥ ولم يكن لها فعل مشروط ٦ بامر (استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان مايصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا) الاثر (غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك) الاثر لامكان تعقل كل منها بدون الآخر (فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كانا داخلين فى ذات المصدر لزم التركيب فى ذاته هف وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اى للمفهومين) اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدر الاثرين والمقدر خلافه (فكونه مصدرا لهذا) المفهوم (غير كونه مصدرا لذلك) المفهوم وينقل الكلام اليها (فينتهى لامحالة الى مايوجب التركيب والكثرة فى الذات) لامتناع التسلسل وقد تقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان كل واحد من مفهومى مصدرية هذا ومصدرية ذاك نفس الواحد الحقيقى كان للامر البسيط ماهيتان ٧ مختلفتان وان كانا خلافيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب ٨ فقط وان خرجا معا او خرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل معا والاقسام ستة والكل مع وههنا بحث اما اولا فلانه لو تم ماذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقى شئ اذ لو صدر عنه شئ لكان مصدريته لذلك الشئ

امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه و بين غيره فهو اما ان يكون داخلا فيه فيلزم تركبه اوخارجا عنه معلو لا له لما مر وتنقل الكلام الى مصدريتهما او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الصادر عن الواحد والثانى مصدريته لذلك الشئ لاشيئا واحدا وهو مناف لما ادعيتهم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتبارى فيستغنى عن المصدر ٣ وقد يقال لابد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لايكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذلولاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لماعداه ٤ فلايتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطة لاكثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما يكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كان للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والالزم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثانى فلايكون لها ٥ مع شئ من المعلولين خصوصية ليست٦ لها مع غيره فلايكون علة لشئ منهما وفيه بحث٧ لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض (و نقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعنى عند تحقق جملة الامور المعتبرة فى تحققه) قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذلايصدق عليه انه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لايتوقف المعلول على ماهو الخارج عنها و فيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشئ مالم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان مأخوذ فى جانب المعلول فانا نجد شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولاشك انه مع ذلك لايعتبر امكانه

٣ قلنا لو كان المعلول واحدا يكون ذلك المعنى نفس الفاعل ولا محذور فيه (شرح طوالع)
٣ قال العلامة الدوانى وانت خبير بانه لافرق بين الخارجى والاعتبارى فى ان الاتصاف بهما بحسب نفس الامر يستدعى علة فالاولى ان يقال المصدرية امر اعتبارى فلا يلزم التسلسل بانقطاع الاعتبار (فخر الدين)
٤ ففى كل صدور لابد ان يكون للصادر قبل ذلك الصدور خصوصية مع الصادر ليست له مع غيره و المراد بالمصدرية هو هذه الخصوصية الى الامر الاضافى الذى يتعلق بين الصادر ومصدره لانه متأخر عنهما (شرح مواقف)
٥ اى فلا يصدق عليها ان لها خصوصية مع معلولها ليست مع غيره و هذا خلاف المفروض (س)
٦ اذا كانت كل منهما بحسب ذاتها فح كانت الخصوصية مشتركة بينها و بين المعلولين فلم يكن لها مع شئ اه (عبد)
٧ فيه ان تلك الامور المتعددة ان لم يكن مغايرة بالشخص فلا يكون متعددة لاستلزام التعدد اياه وان كانت متغايرة بحسب الشخص فظ ان كلا منهما صادر عن الواحد الحقيقى ومن البين ان صدور هذا لاتحد مع صدور ذلك بل لابد لكل منهما من صدور على حدة فيلزم ان يتغاير مصدرية هذا المصدرية ذلك فيعود الكلام السابق بحذافيره فتأمل حق التأمل ع منه

٢ لايخفى بطلان التالى م اذا كان المدعى عما واما اذا كان اخص بان يقال ان العلة التامة للوجودات الخارجية اذا تحققت تحققت الموجودات الخارجية فسلم لكن خلاف ﴿ ٩٤ ﴾ الظاهر المتبادر وعلى التقديرين

مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصورى والمادى مع انه جزء من المعلوم جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعلوم ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط امر فى تأثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه التى هى عينه يكون جزأ من العلة التامة والجزء لايكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح (لانه لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو مح والا ٢ لما وجد او يكون ممكن الوجود) فنفرض وجوده معها فى زمان وعدمه معها فى زمان آخر (فيحتاج) فى زمان الوجود (الى مرجح ٣ يخرجه من القوة الى الفعل) اذ الترجيح الحاصل من العلة التامة مشترك بين زمانين (فلا يكون جملة الامور المعتبرة فى وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بالغير وممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهية من حيث هى هى لايجب لها الوجود ولا العدم) ولا معنى للممكن بالذات الا هذا ﴿ هداية ﴾ لازالة مايسبق الى اوهام العوام من ان تأثير العلة فى شئ ينافى وجوده ٤ (كون الشئ موجودا لاينافى تأثير العلة الفاعلية فيه لان الشئ اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او فى الحالتين جميعا لاجائز ان يفيد وجوده حالة العدم او فى الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود المفاد) فلا يلزم تحصيل الحاصل ٥ (فكون الشئ موجودا لاينافى كونه معلولا) قال بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعد ماوجد من علته لايحتاج فى بقائه اليها حتى يلزم من فناء علته الموجدة له فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لايتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على البارى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا مايشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال

يرد انه يجوز ان يكون ممتنع الوجود فى زمان وممكن الوجود فى زمان اخر ولايلزم فساد وتأمل فيه منه
٣ وكذا الثانى لانه لو كان ممكنا عند وجود علة التامة ولم يرجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرج من القوة الى الفعل فاعرضنا انه علة تامة لايكون علة تامة للزوم افتقار المعلول الى ماهو خارج عنها هذا خلف (ملا زاده)
٤ يعنى لا يمكن ان يكون الموجودات حاصلة من علة لان العلة لايخ اما ان يؤثر حال الوجود او حال العدوم وكلاهما بط اما الاول فلزوم تحصيل الحاصل هذا خلف واما الثانى فلزوم اجتماع العدم والوجود وهذا بط ايضا فتأمل (عبد الرحيم)
٥ تلخيصه ان الوجود ينضم الى الماهية وحدها لا الى الماهية المأخوذة مع العدم حتى يلزم التناقض ولا الى الماهية المأخوذة مع الوجود حتى يلزم كونها موجودة قبل وجودها وبعبارة اخرى ينضم اليها لابشرط كونها موجودة ولابشرط كونها معدومة بل فى زمان (و) كونها موجودة بهذا الوجود لابوجود اخر كل ذلك على قياس انضمام الاعراض الى محالها (شرح مواقف)

وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا التوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت ٢ بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلوم في آن وجوده هف اقول فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذي يزيله هو ماذكروه من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

﴿ فصل في الجوهر والعرض ﴾ (كل موجود فاما ان يكون مختصا بشئ سار فيه او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى السارى حالا والمسرى فيه محلا) قدم الكلام فيه فتذكر (ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه) بوجه من الوجوه ٣ (والا لامتنع ذلك الحلول) بالضرورة (فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا) والمناسب ٤ ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل قطعا (واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان ٥) اى اتصفت بالوجود الخارجي (كانت لا في موضوع) وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها (وحينئذ يخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية) ويدخل فيه صور العقلية ٦ للجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن هو صور ٧ الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصور عنده

٣ يعني مثبت المص بالحجة القاطعة في هذه الهداية ان العلة مؤثرة اه فيكون ماتوهم الاوهام العامية مخالفا لما ثبت بالحجة القاطعة فيسقط فافهم (عبد الرحيم) ٣ سواء كان من حيث الوجود كما احتاج الصورة الى الهيولى او من حيث التشكل كما في احتياج الهيولى اليها على ماقيل في دفع الدور (من)

٤ الظاهر ان مراد المص انما هو الاحتياج في الوجود ولا يخفى ان الصورة لا يحتاج الى الهيولى في الوجود تأمل (نعمة الله)

٥ والمراد بالوجود العيني الوجود الخارجي الغير العقلي فلا يتوجه ان الموجود في العقل موجود في الخارج عنده فلا يصدق عليها تعريف الجوهر (شرح حكمة العين)

٦ الهيولى ثلثة الطباعية كالطين للكوز والخشب للسرير والهيولى الطبيعة كطبيعة النار والهواء والماء والارض والهيولى الاولى وهي الصور الجسمية والصورة النوعية قسمان صورة جسمية وصورة نوعية والنوعية فلكية وعنصرية والعنصرية قسمان طبيعة كصورة الهواء والماء وغيرهما وصناعية كهيئة الخشب والسرير (عبد الرحيم)

٧ ولا وجود للاشياء في الذهن حقيقة وان حكم على الاشياء باعتبار حصول صورها في الذهن على هذا الوجه بانها في الذهن كان مجازا من القول لا حقيقة هذا هو الكلام المحقق (حاشية تجريد)

٢ لكن جوهريتها بحسب الوجود الخارجي وعرضيتها بحسب الوجود الذهني بل نقول بحسب الوجود ايضا عرض اذ عرضيتها باعتبار قيامها بالفعل ولاشك انها بهذا الاعتبار

موجود بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها فيكون تلك الصورة جوهرا وعرضا باعتبار بل هي الوجود الخارجي والقول بانها بهذا الاعتبار ليست موجودة في الخارج مما لادليل عليه في الخارج (حسين اردبيلي) ٣ لانها حال كونها في الذهن عرض قائم به واذا وجدت في الخارج كانت لاموضوعا فكانت جوهرا (سيد) ٤ و يمكن ان يكون التقسيم مبنيا على ماهو المشهور من ان الحاصل في العقل شبح الاشياء وامثالها وعلى هذا لايكون النفس محلا للصورة الجوهرية تأمل منه ٤ و يمكن ان يقال ان المراد ان كان محلا لجوهر اخر موجود في الخارج على ما هو المتبادر عند الاطلاق تأمل (عبد الرحيم) ٥ اعلم ان كلمة او في قوله النوعية وفي قوله او الفلكية ليست للشك والترديد بل للتوزيع والتقسيم فتأمل يسرم لونها يا الرحيم)

الا اعراضا موجودة بوجود خارجي قائم بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها (واما العرض فهو الموجود في الموضوع) فالصورة العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا ٢ معا ٣ على الاول من المذهبين وقد التزمه صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع (ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى) قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب عنه بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى ٤ وان كان حالا فهو الصورة) الجسمية او النوعية ٥ (وان لم يكن حالا ولامحلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم) الطبيعي (وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام ٦ تعلق التدبير والتصرف فهو النفس) الانسانية والفلكية (والا فهو العقل) وانما قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط واما النفس فقد يكون مدبرة وقد يكون مؤثرة كما في الاصابة ٧ بالعين (والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها فلا يكون مركبة والا لزم انقسامها انقسام الماهية البسيطة الحالة هف) فيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس في الذهن تركبها في الخارج ✲ واما اقسام العرض فتسعة) بالاستقراء (الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال ✲ اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته) قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحامل فيه الى غير ذلك (و ينقسم الى منفصل) وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي

وجودها وبعبارة ليشمل النفس الناطقة بلسان الحكماء والملك بلسان اهل الشرع (محرم) (الخط) كونها موجودة بهرر بسبب العين بان يؤثر العين وتدرك النفس واصابة المرئي ضررا بل تهلكه اه (ح)

٢ فالنقطة ليست من نوع الخط والا لقبلت القسمة فيكون خطا ايضا فلذا لم يزد الخط بزيادة النقطة ولم ينقص بنقصها نها ولو كان من نوعه لازداد فلا يزيد الخط بالنقطة ولا السطح بالخط ولا الجسم بالسطح كما لا يزيد المعاوض باعراضه نعم من قال يتركب الخط من النقطة والسطح من الخطوط والجسم من السطوح يلزمه ان يريد كل منها بالآخر فيكون من قبيل العدد لا كما متصلا

(محمود حسن)

٣ وهذا مع انه خلاف المفروض يستلزم ان يكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى اقسام غير متناهية والقول لجواز ان كون الحد المشترك خارجا عن البعض وداخلا فى البعض مما لا يلتفت اذ لا وجه للتخصيص فتأمل

(حسن جلبى)

٤ قيل انحصار المنفصل فى العدد غير بين كيف والجسم مع سطحه والسطح مع خطه ليس بينهما حد مشترك وليس عددا وذهب بعض الناس الى ان القول منفصل غير قار الذات والحق ان القول انما يكون كما منفصلا لاجل الكثرة التى فيه ولولاها لم يكن كما فهو منفصل بالعرض واما الجسم مع سطحه فهو ايضا منفصل بالعرض وان كان كل من جزئيته كما منفصلا بالذات وذلك الحال فى السطح مع خطه (سيد شريف)

الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للجزء الآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة الى الآخر بل نسبتها اليها على السوية وكالخط بالقياس الى حدى السطح والسطح الى حدى الجسم والآن الى حدى الزمان والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع ٢ لما هى حدود له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزده اصلا واذا فصل منه لم ينقص شئ منه ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزأ آخر من المقدار المنقسم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما ٣ الى ثلثة والتقسيم الى الثلثة تقسيما الى اربعة والتقسيم الى اربعة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزأ من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط (كالعدد ٤) ذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه (والى متصل) وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك (قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح والجسم التعليمى (والى متصل غير قار الذات وهو الزمان) قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محالان بالبداهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض فى الخيال كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد فى الخيال بحيث اذا لاحظ العقل وجوده فى الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار (واما الكيف فهو هيئة فى شئ لا يقتضى لذاته قسمة) خرج به الكم (ولا نسبة) خرج به البواقى ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم

اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما (و ينقسم الى كيفيات محسوسة) باحدى الحواس الظاهرة (راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر) ويسمى انفعاليات (وغير راسخة كحمرة الخجل و صفرة الوجل) ويسمى انفعالات (والى كيفيات نفسانية) قيل اى مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة (بذوات الانفس مطلقا ٢) وهى حالات (ان لم تكن راسخة) كالكتابة (فى ابتداء الخلقة وملكات) ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك (والى كيفيات استعدادية) اى التى هى من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد (نحو الدفع و) الانفعال (كالصلابة) ويسمى قوة (او نحو الانفعال كاللين) ويسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشئ ٣ اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وهما من تلك الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يتيسر عطفها و نقلها و هو فى الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبر فى كل واحد من استعدادى القابل للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذى نسبته اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتبارى ٤ اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت بها حال ذلك القبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور هى المسماة بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتى ٨ وامر اتبه المقتضية بقرب القبول وبعده من باب الاستعداد ٥ فيكون الشدة ٦ المستلزمة للرجحان معتبرة فى الاستعدادات ٧ واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من كيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه المص لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذى ينغمز فيه فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة فى سطحه

٢ فيكون معنى قول المص و الى كيفيات استعدادية آه والى كيفيات استعدادات نحو الدفع بان يكون يتعلق بالاستعداد تأمل (ع ب) ٣ قوله وليس بشئ اذا لمصارعة ﴿ ٩٨ ﴾ اه الظاهر ان الضمير فى ليس راجع الى المشهور و يدل عليه قوله فيما بعد فلم يثبت قسم ثالث ففيه ما فيه ان ما ذكره من التعليل على تقدير تمامه انما يطل كون المصارعة مثالا للماهو المشهور تأمل (ع ب)

٤ وهذا لا يجدى نفعا اذ لا يثبت به المدعى وهنا يخالف ما ذكره من فصل القدم والحادث من ان الامكان الذاتى موجود وصرح بالذاتى هناك فلا يمكن حمل الامكان هناك على الامكان الاستعدادى الذاتى كما قيل مع ان مقدماته لا يوافق الا الامكان الذاتى فافهم (ع ب) ٥ فعلى هذا لا يكون المراتب من باب الاستعداد بل يكون اصل القبول فى تلك المراتب فى الحقيقة من باب الاستعداد وفى تسمية الامور بالاستعداد مسامحة لا يخفى تأمل (صراطى)

٦ اقول فعلى هذا يلغو اذكر شديد فى قوله استعداد شديد الا ان يتكلف ويحمل على التأكيد والتجريد فتأمل (ع ب)

٧ فلا يكون اصل القبول الذى نسبته اليهما على السوية قسما ثالثا للاستعداد لكون الشدة المستلزمة للرجحان (الثانى) مقدمة فيه سيد ٨ الامكان الذاتى ان الماهية اذا لاحظها من حيث هى لا يجب لها الوجود ولا العدم سيد

٢ اى الحركة والشكل المذكورين (غ ب) ٣ على ماذكره من انه من الكيفيات الملموسة فافهم غ منه
٤ فيكون الصلابة واللين ﴿ ٩٩ ﴾ يكون الجسم بهما مستعدا للانفعال وعدمه عن الشكل

الثانى شكل التعقر المقارن بحدوث تلك الحركة الثالث كونه مستعدا لقبول اذينك الامرين ٢ وليس الاولان بلين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك ٣ فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عدمى والثانى الشكل الباقى على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاومة المحسوسة باللمس وهى ليست ايضا صلابة لان الهواء الذى فى الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو اللا انفعال فهذا هو الصلابة ٤ فيكون من الكيفيات الاستعدادية (والى كيفيات مختصة بالكميات) المتصلة والمنفصلة (كالمثلثية والمربعية) للسطح (والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله فى المكان واما متى ٦ فهو حالة تحصل للشئ بسبب حصوله ٥ فى الزمان) او الآن (واما الاضافة فهى حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة) فسر بعضهم النسبة بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال فى بيان كون الابوة والبنوة اضافيين ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه ٧ نسبة بينهما بواسطتها ٨ يعرض لاحدهما حالة نسبية وهى الابوة وللاخر اخرى وهى البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهى نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا فى مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية مايكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ماذكروه ويخفف المؤنة (واما الملك) ويقال له الجدة ايضا (فهو حالة تحصل للشئ بسبب ما يحيط به) اى بكله ٩ او ببعضه ١٠ سواء كان امرا خلقيا كالاهاب اولا (وينتقل بانتقاله) خرج به الاين فانه وان كانت هيئته حاصلة للشئ بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن (ككون الانسان) اى الهيئة الحاصلة له بسبب كونه (متعمما ومتقمصا واما الوضع فهى هيئة حاصلة للشئ) وقيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف

الخاص (شرح طوالع)
٥ وهو حصول الجسم فى المكان لا فى الحيز الذى يختصه ويكون مملوا به ويسمى هذا اينا حقيقيا وعرفوه ايضا بما به هيئة يحصل للجسم بالنسبة الى المكان الحقيقى (شرح مواقف) ٦ وينقسم المتى كالاين الى حقيقى كاليوم للصوم وغير حقيقى كالاسبوع والاشهر والسنة لما وقع فى بعض اجزائها فانه يجوز ان يجاب بها للسؤال بمتى الاان الزمان فى المتى الحقيقى يجوز ان يشترك فيه كثيرون بخلاف المكان فى الاين الحقيقى (شرح مواقف)
٧ قوله من نوعه يرد عليه الحمار والبغل الا ان يقال ادعاء انهما نوع لكن الظاهر ان يقول او واحد من جنسه ايض او بنى الكلام كما قال فيما سبق على التغليب فى بحث القوى البنائية فى القوة المولدة (عبد الرحيم)
٨ يعلم من قوله بواسطتها ان الاضافة ليست نفس النسبة بل حاصلة بواسطة النسبة كما لا يخفى فتأمل (عبد الرحيم)
٩ اى كالثياب الشامل لجميع البدن (عبد الرحيم) ١٠ كالخاتم والعمامة والقميص وغيرها (شرح مواقف)

٣ وهو قوله للجسم بدل قوله للشئ لانه وان لم يخرج بقوله للشئ يخرج البتة بقوله بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والافبقوله و بسبب نسبتها الى الامور الخارجية ومساواة التعريف انما هي بالنظر الى مجموع اجزائه لا بالنسبة الى كل جزء تأمل (عبد الرحيم)

٣ كما هو المتبادر عند الاختلاف و يجب حمل ما وقع في التعريف على ما يتبادر منه كما صرح به قدس سره (عبد الرحيم)

٤ اى وكذا في قوله مادام يقطع اشارة الى ان الفعل اه فالاولى ان يذكر هذه والاشارة في قوله كالقاطع اه ثم يقول وكذا الانفعال على ما لا يخفى (عبد الرحيم)

٥ قوله الظاهر المنبئ عن الشك والترديد وليست بمناسب للمقام لان الكلام ايراد او دفعا في هذا المقام دائر على تحقيق مراد القوم في الفعل والانفعال في بحث معقولات العرض منه

٦ اى في اقامة البرهان على ان الوجود موجود واجب الوجود لكنه اشار اولا الى شرح مفهوم الاسم بقوله وهو اه (حل هدايه)

٧ اى الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته (ملا زاده)

٨ قوله اى ضروري فطري القياس اه فائدته ان البديهي ليست هنا بمعنى الاول حتى يرد عليه المنع الذي يتبادر الاوهام بل لابد فيه من ملاحظة القياس جبلت عليه الافهام تأمل (ع ب) (الاول)

بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة في الشكل للاجزاء ونسبتها في انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجيه بل المعتبر المجموع من حيث هو مع الحدود المحيطة به فلا حاجة الى ما ذكره٢ وايضا ان اريد بالجسم الجسم الطبيعي٣ فيخرج الوضع الثابت للجسم التعليمي بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد الجسم المطلق فيدخل الشكل العارض للتعليمي و يخرج الوضع الثابت لباقي المقادير (بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض و بسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود) وقد يطلق على حالة الشئ بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط (واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثيره في غيره كالقاطع مادام يقطع٤ واما الانفعال فهو حالة يحصل للشئ بسبب تأثيره عن غيره) الظاهر٥ ان يقال الفعل والانفعال نفس التأثير والتأثر لا هيئة اخرى تعرض للشئ بسبب التأثير والتأثر (كالتسخن مادام يتسخن) فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا عبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي واما الامر المستمر المرتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

﴿ الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته ﴾

وهو مشتمل على عشرة فصول ﴿ فصل في اثبات الواجب لذاته ﴾ وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم و برهانه٦ ان يقول ان لم يكن في الوجود موجود٧ واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات بامر هاهنا تكون جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن لذاته) فيكون ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا (فيحتاج) اى الجملة الى علة (موجودة خارجية) اى خارجة عن الجملة (والعلم به بديهي) اى ضروري فطري٨ القياس وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا اجزائها اذ علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لامكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا يكون تلك

٢ اى لتوجيه قول المصنف فيحتاج الى علة خارجة والعلم به بديهى اه بانه فيحتاج كل واحد منها اه بدل قولنا فيحتاج ﴿ ١٠١ ﴾ اى الجملة الى علة موجدة خارجية اى خارجة عن الجملة والعلم

الاولى علة للمجموع بل لبعضه فقط وح يلزم ان يكون الجزء الذى هو علة للمجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لايلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها الى عال متعددة موجدة لآحاد الجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان تكون للممكنات سلسلة غير متناهية يكون الثانى علة للاولى والثالث علة للثانى وهكذا فتكون علة الجملة جزءها هو مجموع الاجزاء التى كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية بحيث لايخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام فى العلة الموجدة المستقلة بالتأثير والايجاد فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال لتوجيه٢ هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل و التصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهى ولا يخفى عليك انه غير مناسب٣ للمقام (و الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح) فعدمه مع فوجوده واجب لذاته ﴿ فصل فى ان وجود واجب الوجود نفس حقيقته٤) مراتب الموجودات فى الموجودية بحسب التقسيم العقلى ثلث ادناها الموجود بالغير اى الذى يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع الممكنة٥ النظر عن موجدة٦ امكن فى نفس الامر انفكاك الموجود عنه ولاشبهة فى انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاء٣ تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات و وجود يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالتصور محال و التصور ممكن وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها

به بديهى اى ضرورى فطرى القياس ثم يعلل بانه ولو لم يكن خارجة يلزم الدور اوالتس (ع ب)

٣ لانه ح يكون التعرض بجملة الموجودات مستدركا وايضا يصير موقوفا على بطلان الدور والتس والظن ان المص لم يقصد ايراد هذا المسلك بل ايراد مسلك لا يتوقف على بطلانهما لانه لم تبين بعد ذلك بل يتبين بعد ذلك

منه

٤ كما هو مذهب الشيخ ابى الحسن و زائد عليها عند جمهور المتكلمين (شرح مواقف)

٥ ابتداء بالادنى ليكون التدريج والترقى من الاسفل الى الاعلى ولرعاية التعليم من الاسهل الى الاصعب لان الموجود بالغير اقرب الى الفهم ثم الموجود الذاتى ولهذا يأبى طبايع المحصلين بل المحققين عن كون الوجود عين الموجود و لهذا قصر عن ادراكه افهام الاكثرين من المحصلين تأمل (عبد الرحيم)

٦ يجوز ان يكون موجدة ممتنع الزوال فلانم انه على تقدير قطع النظر عنه امكن فى نفس الامر الانفكاك كما لايخفى ومثله قد سبق من الش فى بحث الجبر والشكل فليراجع منه (عبد الرحيم)

٢ الاقتضاء ناقصا كاقتضاء الماء البرودة فانه يتخلف عنه بالعايق كالتسخن وما اشتهر من ان مقتضى الذات لايتخلف عنه هو ما اذا كان اقتضاؤه تاما كاقتضاء الواجب الوجود والممتنع العدم والممكن تساوى الطرفين واما ما يكون اقتضاؤه ناقصا يمكن ان يتخلف عن مقتضاه كتخلف البرودة عن الماء لعايق التسخن وكتخلف الكسرية عن طبايع العناصر البسيطة بعايق التركيب لكن الاقتضاء لا يتخلف اصلا ولذا اذا خليتا وطبعهما يعود الى البرودة والكرية ايضا هكذا حقق بعض المحققين فافهم (عبد الرحيم)

٣ ولانزاع للحكماء فى تلك الدعوى بل هم قائلون بزيادة الوجود المطلق على ذات الواجب كالممكنات الا انهم قالوا ذات الواجب فرد خاص للوجود المطلق قائم بنفسه مبدأ لجميع الممكنات (على قوشجى)

٤ انما قال اذا فرض اقتضاؤه اه لانه ليس كذلك بل انما افادتها الضوء باختيار حق الله تعالى على رأى اهل السنة وكذا عند الحكماء ليس كذلك بل من قبيل اقتضاء الماء البرودة والبساطة الكرية وغير ذلك (عبد الرحيم) ٥ وكذا كيف يوصف البارئ بانه موجود على تقدير كون الوجود عينه مع ان معنى الموجود كما يتبادر الى (فى وجود) الافهام ما قام به الموجود ايضا فالجواب عن هذا هو الجواب عن ذلك فاكتفى عنه به تأمل (عبد الرحيم)

الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود مغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره حينئذ كلاهما محالان وهذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء ٣ وان اردت مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده فى هذا المقام وهو ان مراتب المضئ فى كونه مضيئا ثلاث ايضا الاولى المضئ بالغير اى الذى استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذى استضاء بمقابلة الشمس فهنا مضئ وضوء يغايره وشئ ثالث افاد الضوء الثانية المضئ بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض ٤ اقتضاؤه بضوءه فهذا المضئ له ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة المضئ بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانها مضئ بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا المعنى اعلى واقوى ما يتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل كيف يوصف ٥ الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ كما يتبادر اليه الافهام ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع لفظ المضئ له فى اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا به ان كل ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد على ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره (على حسب قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها) قيل لامتناع الجزئية المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب تعالى وفيه بحث اذ التركيب الممتنع فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب الذهنى للواجب فلا نسلم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج بل فى الذهن والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن ما هو يحتاج

٢ اقول لانسلم ان الاحتياج مطلقا يوجب الامكان بالذات كيف وقد ذهب الاشاعرة الى انه لابد فى كونه تعالى موجودا وعالما وقادرا ونحوه من وجود وعلم وقدرة زائدة على ذاته تأمل ع منه

فى وجود الخارجى الى غيره (ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير) اى المعروض (فيكون ممكنا لذاته ٢ مستندا الى علة فلابد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل الوجود فان العلة الموجدة للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود) فان العقل مالم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع ان يلاحظ ٣ كونه مبدأ للوجود ومعدا له (فيكون الشئ موجودا قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير فى الوجود وهذا محال) وقال ٤ المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هيا كل الموجودات وظهر فيها فلايخ عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية ﴿ فصل فى ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته) فان قيل كيف يتصور كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم ٥ صفات الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه مايترتب على ذات وصفة معا فانهم قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذلك ليست كافية فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه بل يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة العلم التى تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لايحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات ٦ باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها لابصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة فى الحقيقة مغايرة بالاعتبار ٧ والمفهوم ومرجعه اذا حقق الى نفى الصفات مع حصول نتايجها وثمراتها من الذات وحدها (اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته) بمثل ماسبق آنفا (والعلة مالم يجب وجودها استحال وجودها فاستحال ان يوجد المعلول

٣ وذلك لان مرتبة الايجاد بالضرورة فان من لايوجد فى نفسه لايتصور منه الايجاد قطعا سواء كان ايجاد غيره او ايجاد نفسه وح لايجوز ان يكون ماهية الواجب من حيث هى مقتضية لوجوده كما جوزه من جعل وجوده زائدا على حقيقته (سيد)

٤ كان هذا اشارة من الش الى مذهب ابى الحسن الاشعرى وابى الحسين البصرى المعتزلى من ان الوجود فى الواجب وفى الممكنات كلها عين الماهية وفيه اشارة الى رجحانه حيث عبر بلفظ المحققين (عبد الرحيم)

٥ ولايخفى ان هذا الجواب لايتأتى فى الوجود لانه صفة مع انه عين ذاته وحقيقته عندهم فالاولى ان يقال ان التغاير بينهما انما هو بالنظر الى اللغة وهى غير معتبرة عندهم تأمل (محمد شريف)

٦ انما قال بل المفهومات دون الموجودات لان تعلق علمه بالكليات دون الجزئيات كما سيجئ تأمل (نعمه الله)

٧ يعنى يكون الذات باعتبار انها منكشفة للاشياء عليه علما وباعتبار انها مؤثرة يكون قدرة ومن حيث هى هى يكون الذات والصفات متحدة (سيد)

٢ فان قلت لم لايجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لو كان غيره فنقل الكلام اليه فان لم ينته الى تعين هو عين ذاته تع يلزم التس وهو محال ايضا (ميرك) ٣ اى لكان كل مشتركا للاخر

وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات) ضرورة (فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثانى فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة مالم تكن متعينة لا توجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه ٢ وهو محال ﴿ فصل فى توحيد واجب الوجود ﴾ (لو فرضنا موجودين واجبى الوجود لكانا مشتركين فى وجوب الوجود ومتمايزين ٣ بامر من الامور ومابه الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لايكون لاسبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن حقيقة ٤ كل ٥ واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود) اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من تلك الحقيقة اثر صفة ٦ وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة ٧ فلا يكون معنى اشتراك موجودين واجبى الوجود فى وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما اثر صفة الوجوب فلا منافاة بين اشتراكهما فى وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة (ولاسبيل الى الثانى لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مابه الاشتراك ومابه الامتياز وكل مركب يحتاج الى غيره) اى جزئيه (فيكون ممكنا لذاته هف) وفيه بحث لماسبق من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجى لا الذهنى قيل لم لايجوز ان يكون مابه الامتياز امرا عارضا لامقوما حتى يلزم التركيب واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف مايثبت بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المص بما لايتوجه عليه ذلك ٨ بان يقال لولم يكن مابه الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثانى فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما بينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفى فى اثبات توحيده فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية

فى وجوب الوجود دون تمايزا عن الاخر بامر آخر فلا يرد انهما يكونان متمايزين بامرين لابامر اه تأمل (عبد الرحيم) ٤ لانا لو فرضنا وجوب الوجود قدرا مشتركا فيهما ومابه الاشتراك غير مابه الامتياز فوجوب الوجود يكون خارجا عن حقيقتهما ضرورة وهو محال (حل) ٥ والا لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة بل لايكون الامتياز اصلا او يكون لكن بجزئها وهو غير وجوب الوجود المشترك اصح (عبد رحيم) ٦ واثر صفة وجوب الوجود هو ان يكون الموصوف بها موصوفا بجميع صفات الكمال لان وجوب الوجود على ماقيل هو منبع الكمالات (عبد الرحيم)

٧ وعلى تقدير تسليم ان يكون معنى الكلام انه عين الصفة فانما يكون المراد انه عين الصفة الخاصة لاعين المفهوم المشترك فعروض الوجوب المشترك لاينافى ان يكون الوجوب الخاص عين ذاته تعالى فتأمل (فخر الدين) ٨ هذا الاعتراض المذكور بقيل لم لايجوز اه لامطلقا الا ان بحث الش يرد عليه ايضا (على) لكن على الشق الاول فقط لانه على الشق الاخير يلزم مع التركيب الخارجى بلاريب تأمل (عبد الرحيم)

٢ هذا الكلام من الش على تقدير التسليم والظ من كلامهم واما على التحقيق الذى حققه الش فنقول ان معنى كون التعين عين ذاته ﴿ ١٠٥ ﴾ انه يظهر من نفس ذاته اثر صفة التعين لا انها عين ذاته على قياس

منحصرا فى الشخص بالضرورة اقول فيه ٢ بحث لان المعنى عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت مما مر لاحتمال ان يكون هناك حقايق مختلفة واجبة الوجود تعين كل منهما عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد

﴿ فصل فى ان الواجب لذاته واجب من جميع ٣ جهاته اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا ٤ من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية لكان شئ من صفاته عن غيره ٥ فيكون حضور ذلك الغير) اى وجوده علة (فى الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته) اى عدمه (علة لعدمها ٦ ولو كان كذلك لم تكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هى هى) بلا شرط حضور الغير وغيبته (يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها) اى الصفة (من حضور غيره) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار حضور الغير (وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته) لحصوله بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر (واذا لم يجب وجودها) اى ذات الواجب (بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف) هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل فيها مع ان ذات الواجب غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور متغايرة للذات ضرورة قيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات توجبه ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لو لم يصدق لكان وخوب وجود بعض الصفات لغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذا لموجب للموجب موجب اولا فيكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب

البحث الذى اورده الش فى اشتراك الوجود الوجود فى اول هذا الفصل فلا يستلزم كون التعين نفس حقيقته انحصار الماهية فى الشخص حتى لا يحتاج الى اثبات التوحيد بعد اثباته كون التعين نفس ذاته تأمل (عبد الرحيم)

٣ يعنى ان جميع جهاته وصفاته حاصلة له ماضيا وحالا واستقبالا فلم يكن خاليا عن واحدة فى زمان منتظرا اليها ثم ان كلها عينه والا فينا فى ماسبق من انه واحد من جميع الجهات حتى الاعتبارات فافهم (عبد الرحيم) ٤ قوله فيكون واجبا من جميع اه هذه نتيجة قوله لان ذاته كافية اه وهو صغرى والكبرى مطوية وهى وكل ما ذاته كافية فيما له من الصفات يكون واجبا من جميع جهاته اى واجبا فيما له من الصفات اما الكبرى فظ لامتناع تخلف المعلول عن العلة واما الصغرى فبينها بقوله وانما قلنا اه

تأمل (عبد الرحيم) ٥ اما بان (١٤) يكون الغير علة تامة او ناقصة بان يتوقف صدوره عن ذاته موقوفا عليه فلهذا قال فى الجملة تأمل (ع ب) ٦ لان عدم العلة علة العدم اى علة عدم المعلول (ع ب)

توجبه الذات و يلزم خلاف المفروض و الحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل و خلاف المفروض فيكون الذات موجبة بجميع الصفات و يحصل المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجودا قديما سواء كان صفة للواجب او لا ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته لايشارك الممكنات فى وجوده) اى ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجودات الممكنات بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك ٢ (لانه لو كان مشاركا للممكنات فى وجوده) على الوجه المذكور ٣ (فالوجود) المطلق (من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد) عن الماهية (او اللا تجرد او لا يجب له شئ منهما فالكل باطل فان وجب له ٤ التجرد وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات) لان مقتضى الطبيعة النوعية لا تختلف (و هو مع لانا نعقل السبع مع الشك فى وجوده الخارجى) المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام فى الوجود المطلق الشامل للذهنى والخارجى (فلو كان وجوده نفس حقيقته اوجزئها لكان الشئ الواحد معلوما ومشكوكا فى حالة واحدة وهو محال ٥) المناسب ٦ ان يقال لانا نعقل السبع ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئها لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم فى حالة واحدة ٧ او يقال لانا نعقل السبع مع الشك فى وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بين وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتى بين الثبوت لاهو ذاتى له وانت تعلم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة ٨ بالكنه (وان وجب له اللا تجرد لما كان وجود البارى تعالى مجردا هف وان لم يجب له شئ منهما كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود فى تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما هو له من الصفات هف) هذه هى الكلمات ٩ الدائرة على السنة القوم فى هذا المقام وقال بعض المحققين

٢ يعنى انه عرض لاذاتى لانه من المشكك وكل ما هو مشكك فهو عرضى لما قرر فى المطولات منها الاصفهانى فى بحث الوجود (عبد الرحيم) ٣ وانما قال على الوجوه المذكور لانهم لاينفون الاشتراك مطلقا بان يكون عرضيا عاما للموجودات الخاصة ع منه

٤ فيه نظر انه اذا كان الكلام فى الوجود المطلق لم يتم المدعى بهذا الدليل ولا يجرى المقدمات باسرها فى الوجود الذهنى كما لا يخفى على من تأمل (عبد الرحيم)

٥ وجهه ان الشك انما يتعلق بالنسبة بين الشيئين لا باحد طرفيهما وحده بخلاف الغفلة فانه عدم العلم يدل على هذا قوله لما امكن الشك ضرورة آتى فى ما سيأتى من التريد الاخر (عبد الرحيم)

٦ لان المعلومية والمشكوكية يجمع فى شئ واحد لان الشك بالنظر الى التصديق والعلم يجوز ان يكون بالنظر الى التصور فلا منافاة بينهما (تقرير الش)

٧ وانه محال هذا اذا كان معلوميته وغير معلوميته بالنظر الى الكنه كما سيصرح الش بقوله وانت اه (ع ب)

٨ اى نفس الحقيقة وقد ثبتنا انه عينه تأمل (فيض الله)

٩ وقد عرفت ان ذاته انما يكون كافية فى الصفات الحقيقية دون الاضافية والنسبية وكون (كل) البحر من قبيل الاول دون الاخيرين محل بحث فافهم (عبد الرحيم)

٢ فهذه نتيجة القياس السابق من الشكل الاول بل من ضرب اوله صغرى القياس اللاحق من الشكل الاول بل ضرب ثانية تأمل (نعمة الله)

٣ والا لكان مغاير الوجود فيكون محتاجا الى وجوده فيكون ممكنا على ما مر هف (عبد الرحيم) ٤ والا لم يكن موجودا خارجيا فضلا عن ان يكون موجدا للغير لان الجزئية الحقيقية من لوازم الموجود الخارجي على ما صرحوا به وانتفاء اللازم ملزوم لانتفاء الملزوم (عبد الرحيم) ٥ اى كون الوجود الذي هو عينه تع على ما يقتضيه السوق وهو الوجود الخارجي الخاص لا الوجود المطلق فقوله فيكون الواجب هو الوجود المطلق ان اراد به ما هو المتبادر والظ منه فلا نم ذلك ولا يستلزمه ما فرعه عليه اذ لا يلزم مما ذكره ان يكون كذلك بل يجوز على ذلك التقدير ايضا هو الوجود الخاص الجزئي من جزئيات الوجود المطلق وان اراد ما يفهم من تفسيره بقوله اى المعرى اه فهو مسلم لكن لا ينافي كونه وجودا خاصيا من الموجودات الخاصة فلا نم قوله فعلى هذا لا يتصور اه هذا والظ ان هذا السر لا يمكن ان يطلع عليه بالبحث والمقال وانما يعلمه الاوحدي بالذوق والسر والحال (عبد الرحيم) ٦ الذي هو عينه هي القايم بذاته على ما مر (عبد الرحيم) ٧ والا يلزم ان يكون قائما بذاته معرى عن التقييد اه (هف)

كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيهما قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود وهو في كونه موجودا في نفس الامر يحتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل ٢ مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن فلا شئ من الممكن بواجب فلا شئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود ٣ الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا ٤ قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اى المعرى عن التقييد بغيره والا نضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود ٦ للماهية ٧ الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوده مختلفة وانحاء شتى يتعذر الاطلاع على ماهياتها فالوجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه من بعض الكمل يقول ان هذا مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين

﴿ فصل في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة) اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها (وكل مجرد عن المادة) مدرك كما سيجئ في الفصل التالي لهذا الفصل (فهو عالم بذاته) يجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة عن المادة مع انها ليست عالمة بذاتها اما الصغرى فظ واما الكبرى (لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم) المراد ههنا المرادف للتعقل (هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها)

٢ فيه ان هذا الحمل انما يصح اذا كان العلم عبارة عن الاضافة كما هو مذهب الامام واما اذا كان عبارة عن الصورة الحاصلة او الانتقاش فلا اللهم الا ان يقال معناه ح مستلزم للنسبة (عبد الرحيم)

٣ بالذات والالم يرد السؤال ولا يصح الجواب ولهذا صرح الش بقوله بالذات اولا ثم عمم منه ثم خصص به تأمل (عبد الرحيم) ٤ اى من انتفاء حضور الحقيقة المغايرة بالذات انتفاء حضور الحقيقة مطلقا لان كذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فان الاخص ملزوم والاعم لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم ثم اورد دليل اخر على عدم وجوب المغايرة بين العاقل والمعقول فقال ولان اه (حل هدايه)

٥ من غير ان يكون العاقل مغايرا للمعقول (حل هدايه)

٦ فيه انه قد سبق تجويز ان يكون للانسان مثلا نفوس متعددة نفس نباتية ونفس متدافعة ونفس انسانية وان كان الاصح ان له نفسا واحدة يتصدر عن كل ما يصدر عن مثله لنفوس فتأمل (عبد الرحيم) ٧ اى تعدد النفس مع اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا (حل هدايه)

٨ كالجوع مثلا لان الجوع حضورى لا حصولى لانه اذا حصل صورة الجوع لا يحصل الجوع فى الانسان بحصل صورة الجوع فى الاشباع (نعمه) (من المعقولات)

٩ هذا جواب عن المقدمة المطوية تقديره ان اجتماع المثلين مع امتناع امتياز احدهما عن الاخر تأمل (نعمه)

عند المدرك قالوا المدرك اما جزئى مادى اولا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس اولا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا غير مادى وايا ما كان فادراكه التعقل (فالبارى تعالى عالم بذاته ﴿ هداية ﴾ يندفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة ٣ والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين ٣ بالضرورة (تعقل الشئ بذاته لا يقتضى التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عن المادة عند المدرك) سواء كانت مغايرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتبارى كاف لتحقق النسبة قطعا (وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغايرة بالذات) للمدرك عنده (ولا يلزم من كذب ٤ الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته ٥ والا لكان له) اى لكل ٦ من الناس (نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف ٧) بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى ٨ فلا اجتماع وقد يجاب ٩ ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود اصلى والاخرى بوجود ظلى وبذلك يمتازان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل المتماثلان فى محل واحد لا ان يحل احدهما فى الآخر ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قديما قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها) لا فائدة فى ذكره لانها مذكورة بالادلة (واما الكبرى فلان كل مجرد عن المادة يمكن ان يعقل وهذا بديهى لا خفاء فيه) فان ذاته منزه عن العلايق المادية المانعة عن التعقل فاهيته لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد

٣ اى صور سائر المعقولات على حذف المضاف على ما يقتضيه السوق وكذا قوله يمكن ان يقارنه سائر المعقولات تأمل ع منه ﴿ ١٠٩ ﴾ ٣ اى فى ذاته وهو اعنى مقارنته لها فى الخارج المعنى بكونه عاقلا لها اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يكون صحة المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل وهذا يستلزم ان يكون الشئ شرط نفسه بيان ذلك ان صحة المقارنة المطلقة لكونها اعم متقدمة على المقارنة فى العقل وشرط المتقدم شرط للمتأخر فان كل ما هو شرط للحيوان شرط للانسان فلو كان صحة المقارنة المطلقة مشروطة بالمقارنة فى العقل لكانت المقارنة فى العقل وهذا اشتراط الشئ بنفسه وهو محال لانه يفضى الى كون الشئ متقدما على نفسه فاعرف فانه لغامض (حل هدايه) ٤ اى ولو امكن المقارنة فى العقل دون الخارج ايضا لكانت المقارنة المطلقة متوقفة على المقارنة فى العقل لعدم حصولها بدونها فهو باطل لان صحته اه (مب) ٥ ومنه يفهم انه اذا كان الشئ قائما بذاته يمتنع ان يحل فى الغير لكنه منقوض بالصورة الجسمية فانها لكونها جوهرا قائما بذاتها مع انها

من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه) اى المجرد سائر المعقولات (فى النفس فان الادراك والتعقل حضور صور المعقولات فى العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات ٣ لذاته ٣) اى بالنظر الى ماهيته سواء كانت فى الخارج او فى العقل (لان صحة المقارنة ٤ المطلقة لم يتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة المطلقة) اى استعدادها (متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة فى العقل) لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل (فلا يتوقف عليها) والا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة ٣ المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل هى فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما ٥ بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلوله هما فى ثالث المقارنة المطلقة تنحصر فى هذه الثلاثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث (ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هى العقل) فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المقارنة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة فى العقل صحة المقارنة المطلقة فى ضمن الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة فى ضمن هذا الخاص فقط بان يكون ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد فى الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذى هو الوجود الذهنى وتوضيحه ان الماهية المجردة وان كانت متحدة فى الذهن والخارج الا ان وجوديها متخالفان فجاز ان يكون الوجود الذهنى شرطا للمقارنة او الوجود الخارجى ما نعا لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا فى الخارج قائما بذاته واما ثالثا فلان ما ذكره فى امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع تعين صحة المقارنة

حالة فى الهيولى وقد وقع مثله فى شرح المواقف فى بحث المكان فى ابطال كون المكان بعدا مجردا حيث قال ان مالا حاجة فى تقديم ذاته الى شئ لا يتصور وجوده فيه تأمل (عبد الرحيم)

٣ وهو ان يكون المقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه تأمل (فيض الله)

٣ لان المقدمات المذكورة لبيان الكبرى انما تفيد ان كل مجرد ممكن ان يكون عالما والمأخوذ فى الكبرى هو وجوب ان يكون عالما فالواجب اما بتبديل الكبرى هناك وضم نتيجتها الى ما ذكره ههنا وهو قوله وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده ليحصل اصل المدعى وهو ان الواجب يجب ان يكون عالما بالكليات فاما بتبديل هذه المقدمة وايراد المجرد بدل واجب الوجود وضمها الى ما حصل من المقدمات المذكورة وهو ان كل مجرد يمكن اه ليحصل الكبرى المذكورة فيحصل المط تأمل عن استبصار (محمد امين)

٤ وهى ان الواجب يمكن ان يكون عالما بالكليات واذا جعلت هذه صغرى وماذكره ههنا اعنى قوله وكل ما يمكن فواجب الوجود اه كبرى يحصل المط اعنى انه تعالى اى واجب الوجود عالما بالكليات (عبد الرحيم)

٥ هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة فى هذا الفصل وتوجيههما ان ماذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو (ضرورة) ان الواجب لو كان عالما بشئ لكان فاعلا له وقابلا للصورة الحاصلة من الشئ فى ذاته والتالى بط (ملازاده)

المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث ٢ فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة (وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف) المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين ٣ الى ماذكره ههنا ليحصل المطلوب او يقال ٤ ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذلو بقى بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته لقبول الفيض فيكون ماديا هف (فان قيل ٥ لو كان البارى تعالى عالما بشئ وارتسم صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة) لانها ممكنة لافتقارها الى ما يقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب فى صفة العلم الى ذلك الغير (وقابلا لها) لارتسامها فيه (وهو محال لان القابل هو الذى يستعد للشئ والفاعل هو الذى يفعل الشئ والاول غير الثانى) لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر (فيلزم التركيب) لوكان قابلا وفاعلا قلنا لم لايجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ التصورى اى الصورى ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ انه لايمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لايطابقان فى الظاهر لان محصل السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافيان عارضان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول منافٍ للفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء فى المدرك والآخر يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور القائمة بها اذليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لابمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولى

٢ فيه بحث لان مقتضى السوق هنا ان يكون وجوبا للاشكال المذكور ورفعاله و يشعر به قوله فتلك المثل ايضا حاضرة ﴿ ١١١ ﴾ عنده لكن من البين انه لايدفعه لانه حينئذ ايضا لايكون

ضرورة ان انكشاف الشئ على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثله عنده والظ من كلام المص انه ذهب الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضورى وهذا يشكل فى العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات اذلاحقايق لهما ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال ٢ مثل المعدومات ٣ مرتسمة فى العقول الحاضرة عند البارى تعالى فذلك المثل ايضا حاضرة عنده (ومن اعتقد ان علم البارى تعالى بالاشياء نفس ذاته فقد اعتقد نفى العلم بالحقيقة اذلاعلم الابالارتسام) وفيه نظر ٤ اذ الحصر مم ﴿ فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات) المتغيرة (على وجه كلى) و بالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هى جزئية (لانه يعلم اسبابها علما تاما) اى من جميع الوجوه (فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم مايلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها) علما تاما لكن (لايدركها) اى الجزئيات (مع تغيرها والا لكان يدرك منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما) اى من الوجود والعدم (صورة عقلية على حدة واحدة من الصورتين لايبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغيرا بالذات) من صورة الى صورة (هف) لما مر من انه ليس له حالة منتظرة (بل يدرك الجزئيات) المتغيرة (على وجه الكلى) ههنا محل تأمل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلة التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هى جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الاتناقض فان الجزئيات المتغيرة معلومة للواجب كغيرها فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمه تعالى بها ايضا وقد التجأ لرفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لايستقيم فى العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئى بعينه بان

علمه تعالى بالمعدومات اه حضورا بل يكون حصوليا اذ يكون حينئذ بالمثال ايضا غير ان ذلك المثال غير حاصل بل حاصل فيما حضر عنده تع من العقول وهو لايستلزم كونه حضوريا بل اشنع وابعد من الحصول الذى كان بالمثال و يمكن ان يقال ان قد يقال اه ليس دفعا للاشكال بل هو كلام آخر قريب فى الثالث فى علمه تع بان علمه تع ليس حضوريا كما هو مذهب الاكثرين و حصوليا كليا كما ذهب اليه المص بل علمه تعالى بالموجودات حضورى و بالمعدومات حصولى بذلك الطريق فلا غبار عليه ح سوى انه خلاف الظ والسوق تأمل (عبد الرحيم)

٣ فيه ان ذلك الارتسام اما فى الواجب فيكون عالما قبل علمه او فى نفس العقل فيكون فاعلا وقابلا مع انه يلزم احتياجه تع فى صفته الى غيره تع عن ذلك علوا كبيرا فنقول المعدومات الصرفة امور اختراعية من اختراعات العقل لايحتاج فى ادراكها الى ثبوت خارجى (محمد شريف)

٤ هذا الاعتراض على المص لجواز ان يكون حضوريا كما مر (عبد الرحيم)

٢ فانك فى هذه الصورة المفروضة قد علمت هذا الكسوف الجزئى لكن لا على الوجه الجزئى كما قال لكنك ما علمته اى هذا الجزئى جزئيا لان ما علمت لا يمنع الحمل على كثيرين فانما اذا تصورنا كسوفا بهذه الصفات لم يمتنع العقل بمجرد هذا التصور عن حمله على كسوفات متعددة

(حل هدايه)

٣ وفيه نظر جلى على وجهين الاول انه لا يحصل بل يحضر والثانى انه لا يعلم من شئ الحصر على ذلك فقط على تقدير تسليم الحصول فافهم (ع ب)

٤ اقول لابد من التأمل الصادق والتفكر الفائق من كلام المحاكمات حتى يعلم وجه دفع ما زعموا من ان العلم بالجزئيات المتغايرة وجودا وعدما مثلا يستلزم التغير فى ذاته تعالى من صورة الى صورة اذ لا يمكن ان يعلم زيد مثلا حين وجد انه موجودا ابدا الدهور من الازل الى الابد او بانه معدوم كذلك حين عدمه وبهذا يشعر كلامه ويا ليت شعرى بهذا المقام

(عبد الرحيم)

٥ بين قوله من الازل الى الابد وقوله كل فى وقته تناف بحسب الظ وكذا فى قوله وايما حاضرة عنده فى اوقاتها وقوله ابد الدهر لانه بمعنى (اليها) من الازل الى الابد فتصحيح هؤلاء بالتأويل والتكلف والصرف عن الظ فتأمل حق التأمل (عبد الرحيم)

تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية ٢ لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلى غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص فى هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة او التخيل بل المشاهدة والتخيل هما العلم بذلك (ولما لم يكن الحاصل ٣ فى حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلى) قال صاحب المحاكمات ٤ المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلى انه لا يعلمها من حيث ان بعضها واقع فى الآن وبعضها فى الماضى وبعضها فى المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهور وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه ماضيا وبعضها حاضرا او بعضها مستقبلا وكذا الامور الواقعة فى الزمان فالموجودات من الازل الى الابد ٥ معلومة له كل فى وقته وليس فى علمه تعالى كان وكائن وسيكون بل هى دائما حاضرة عنده فى اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهم البعض من ان علمه تعالى محيط بطبايع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها ﴿ فصل فى ان واجب الوجود مريد للاشياء وجودا ﴾ اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف للماهية فايضا من ذات المبدأ وكماله) المقتضى لفيضانه (فذلك الشئ مرضى له وهذا هو الارادة ﴾ واما جوده) قالوا هو افادة ما ينبغى لمن ينبغى لا لغرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء الصحيح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغى لا لعوض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق فى شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغى بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية فى البدن ملايمة له او مضادة للمرض ثم انها توجب الصحة او ازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس

لى الصحة و ازالة المرض و ان لم يكن افادة اولية لكنه مفيدة بالذات تلك الكيفية الملايمة للطبيعة او المضادة للمرض و هى امر مؤثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها و حق الجواب ان يقال القصد معتبر ٢ فى مفهوم الجواد (فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل لقصد و شوق الى كمال اولا يفعل لانه نظام الخير فى الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغى لا لغرض و شوق) المناسب ٣ ان يقال ان يفعل لقصد و شوق الى كمال اولا (والاول محال لما بينا من ان واجب الوجود ليس له حالة منتظرة و القسم الثانى ٤ حق فهو الجواد) لا يقال ان الفعل الخالى عن الغرض عبث لانا نقول العبث ٥ ما كان خاليا عن الفوائد و المنافع و افعاله تعالى مشتملة على حكم و مصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه و عللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا و عللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل يكون غايات و منافع لافعاله تعالى ﴿ الفن الثالث ٦ فى الملائكة و هى العقول المجردة ﴾ و قد تطلق على النفوس الفلكية و غيرها ايضا (و هو مشتمل على اربعة فصول فصل فى اثبات العقل و برهانه ❊ ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا تكثر فيه) بوجه من الوجوه (و البسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر ٧ و ذلك الواحد ٩) الصادر (اما ان يكون هيولى او صورة ٨ او عرضا او نفسا او عقلا) لم يتعرض الجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى و الصورة (لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة فلا يكون علة للصورة) و الصادر الاول يجب ان يكون علة بجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة (و لا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلة على الهيولى لما مر و لا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر) الذى قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده و لا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته (و لا جائز ان يكون نفسا و الا لكان فاعلا قبل وجود الجسم و هو مح اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون

٢ و الدواء المذكور ليس فيه قصد لانه ليس من ذى الشعور اقول هذا انما يتم اذا لم تكن للنفس النباتية شعور واما اذا كان للنفس النباتية شعور فلا يكون الجواب حق و الثابت فى السابق ان له قصد و شعور فتأمل (ع)

٣ و جه المناسبة ان يكون هذا اقصر مما قاله المص و مشتملا على الحصر العقلى ايضا سعد ٤ و هو ان يفيد وجود الاشياء لا لغرض و شوق الى ما يكون عوضها عما افاده فيكون جوادا و هو المط سعد ٥ و عبارة الجمع فيهما بالنظر الى افعاله المتعددة و الا لافاد ان يقال العبث ما كان خاليا عن الفائدة و النفع (تقرير)

٦ و لما كانت هى من موضوعات العلم الالهى كان من ان يبحث عنها فى القسم الثالث الذى هو من العلم الالهى من هذا المختصر فلهذا رتب المص هذا الفن لاثباتها و بيان احوالها مشتملا على اربعة فصول (ملا زاده) ٧ فى فصل العلة و المعلول من قوله ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد اه (حسنى)

٨ يعنى لا بد ان تكون تلك الصورة علة لجميع ما عداها بواسطة او بغيرها و من جملة الهيولى و الصورة لا يتقدم بالعلية على الهيولى لما مر (عبد الرحيم)

٩ و الواحد الحقيقى لا يصدر عنه الجسم لان الجسم مركب اه (شرح طوالع)

عقلا وهو المط) وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد تذكر السوابق ٢ وايضا انم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية كالسلوب والاضافات ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطا ٣ لتأثيره فيتعدد آثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب جهات الاعتبارية وايضا لانم ان النفس لا تؤثر الا بآلة جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة والكرامة والسحر ٤ من هذا القبيل على ما مر جوابه فان قيل فتكون مستغنية عن المادة فى الذات والفعل ولا نعنى بالفعل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة ٥ فى ذاته فى جميع افعاله والمحتاج الى المادة فى بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون اتحادها فى اول المرتبة بدون الآلة ٦ ﴿ فصل فى اثبات كثرة العقول وبرهانه ﴾ ان المؤثر) بلا واسطة (فى الافلاك) المتكثرة المعلومة وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب بالرصد (اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا) او افلا كا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا فى بعض (او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ٧ ولا سبيل الى الثانى ٨ والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى او على العكس لا سبيل الى الثانى لانه) اى المحوى (اخس) لكونه اقرب حيزا من الحاوى الى العناصر القابلة للكون والفساد وهى اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه (واصغر ٩) فيه بحث اذ ربما كان المحوى اكثر تخانة بحيث يزيد على الحاوى بحسب المسافة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوى اطول منه قطرا (والاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم) لا يخفى عليك ان هذا خطابى لا عبرة به فى المقامات البرهانية (ولا جائز ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى لان وجوب وجود المعلول متأخر

عين ذاته لان علمه تع اذا كان بالارتسام يكون صفة زائدة على الذات (محمد شريف)

٣ اى لكون كل منها شرطا لتأثيره فى معلوله وكذا اثنان اثنان او ثلثة ثلثة وهلم جرا ه (عبد الرحيم)

٤ يفهم من هذا الكلام ان السحر ايضا من الخوارق وهو المشهور حتى حصر الخوارق فى ست وعدوا السحر منها ايضا لكن الخيالى منعه وقال انه ليس منها بل شئ يحصل بمزاولة العمل والعلم بقوانينه كشفاء المريض فى يد الطبيب فعلى هذا لا يخفى فى عد السحر مما يؤثر النفس فيه بدون البدن الة جسمانية تأمل (عبد الرحيم)

٥ قوله عن المادة فى الذات اما فى الذات فلانه مجرد واما فى الفعل فلانه فرض ان تأثيره يجوز ان يكون بدون آلة جسمانية (حسن)

٦ قوله بدون آلة لانها اذا جاز كونها مؤثرة بدون الة فيجوز ان يكون النفس موجودة للمعلول الثانى بدون الآلة (حسن)

٧ فلو كان العقل الواحد مصدرا للافلاك يلزم ان يصدر عن الواحد اكثر من الواحد وانه خلاف (عن) مابينا (حلحالى) ٨ وهو ان يكون المؤثر فلكا واحدا (حلحالى) ٩ وهو ظ لكونه محويا محاطا (حل)

عن وجوب العلة واذا كان ٢ كذلك فعدم المحوى مع وجود الحاوى اى فى مرتبة وجوده (لايكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والالكان وجوده) اى المحوى (معه) اى مع وجود الحاوى (لامتأخرا عنه فى المرتبة وقد فرضناه متأخرا هف واذا كان عدم المحوى مع وجود الحاوى) اى فى مرتبة وجوده (ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته ٣) فى تلك المرتبة لان وجود الخلاء فى داخل الحاوى وعدم المحوى فى داخله متلازمان بحيث لايمكن انفكاك احدهما عن الآخر فى نفس الامر وفى التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب فى مرتبة لكان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا فى مرتبة وجود الحاوى ووجوبه كما ان عدم المحوى كذلك هف ضرورة ان وجود الخلاء ٤ ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا فى مرتبة ٥ اصلا لان ما بالذات لايختلف ولايتخلف وقد يقال لانم التلازم بين عدم المحوى ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوى والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى عدم المحوى متحقق مع انتفاء الآخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم المحوى ووجود الخلاء فيما نحن فيه متلازمان كما بيناه ولاحاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة بان الحاوى ليس علة لمطلق المحوى بل لمحوى معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم المحوى المعين لكن عدم المحوى المعين لايستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال لايجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما فى مرتبة امكان الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان ٦ فى الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لايقتضى جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر ٧ (فظهر ان المؤثر فى الافلاك عقول متكثرة) قيل لم لايجوز ان يكون المؤثر فى الفلك نفسا اوعرضا واجيب عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه

٢ اى اذا كان وجوب وجود المحوى متأخرا عن وجوب وجود الحاوى (حل هدايه)

٣ لان معية عدم المحوى ومعية وجود الخلاء معية ذاتية لاينفك احدهما عن الاخر فلا يتخالفانه فى الامكان والوجوب واذا كان الخلاء مع وجود الحاوى ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته هف اى امكان الخلاء بط كما اسلفنا الاشارة فى مباحث الطبيعيات (حل هدايه)

٤ قوله ان الخلاء ممتنع لذاته ليس معناه ان الخلاء ذاتا يقتضى ذاته امتناعه بل معناه ان تصوره يقتضى امتناعه ولا يتصور الخلاء الا بان يفرض محيط لاحشو له ليفرض الابعاد فيتصور منه الخلاء (شرح طوالع)

٥ فيه ان ارتفاع النقيضين ممتنع لذاته مع انه يمكن فى مرتبته فان الوجود والعدم مرتفعان فى مرتبة الماهية من حيث هى هى (محمد امين)

٥ اى فى مرتبته وجود الحاوى وفى بعض النسخ فى مرتبة بدون الكناية فالمعنى فى مرتبة من المراتب التى من جملتها مرتبته الحاوى وهذا ابلغ من الاول وكذا قوله اصلا انما يناسب الثانى فافهم (عبد الرحيم)

٦ بان يكون احدهما واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير وح فيكون بينهما انفكاك فلا يكون بينهما التلازم (نعمه)

٧ ولايمكن ارتفاعه نظرا الى الاخر فلا يلزم امكان الانفكاك بينهما (نعمه)

٢ ليس المراد ان العقل ح يكون مركبا من حيث الماهية والذات بل مراده انه ح يكون ذا جهات وجودية متكثرة فلا يكون الصادر الاول عن المبدأ الواحد واحدا بل متعدد الا يقال لم لا يجوز ان يكون العرض عرضا اعتباريا لا وجوديا حتى لا يلزم المحذور لانا نقول من البين انه لا يكون الموجد المؤثر للامور الموجودة الخارجية الا موجودا خارجيا مع انه ح لا يكون عرضا لان العرض قسم من الموجودات على مذهب الجمهور فتأمل (عبد الرحيم) ٣ لعل وجه التأمل هو انه يجوز ان يكون هناك عرض واحد قائم بفعل واحد ويكون ذلك العرض ذا جهات اعتبارية فيوجد لكل جهة فلكا فلا يلزم قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد بل يكون تعددها اعتباريا لا حقيقيا لا يقال فح لا يكون الصادر الاول واحدا بل يكون اثنين عرضا وعقلا قائما به لانا نقول يجوز ان يكون الصادر الاول عنده هو العقل فقط ويكون ذلك العرض صادرا عن العقل كما ان الفلك الاول ونفسه والعقل الثاني صادر عنه ومثل هذا يرد على العقل الاول ايضا بانه يجوز ان يكون ذا جهات اعتبارية متعددة بحسب تعدد الافلاك فيصدر عنه لكل جهة فلك (الجرم) وتمام البحث هنا جرحا وقبولا مذكور في شرح المواقف للسيد السند فلينظر فيه فافهم (عبد الرحيم)

بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما ان يكون حاويا بالنسبة اليه او محويا وقد تبين بطلانهما بما ذكرنا وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد لاستلزام تركب ٢ العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المط تأمل ٣ ﴿ هداية ﴾ لما كان مظنة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي لا يكون علة للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول كما سياتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان مامع المتقدم متقدم اجاب (بان وجود الحاوي بسبب المحوي وهو العقل الثاني مع ان السبب متقدم على المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم على المحوي بالعلية لان السبب متقدم بالعلية ومامع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية) بل يجب ان لا يكون متقدما بالعلية والا لزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فكان محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر هف ﴿ هدايه ﴾ لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فجاز عدمهما فهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب (بان الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا تقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك) اذ الجرم الذي فيه ما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا امكان هناك فكذا حال ما وراء

د وان كان المراد من الجملة بطريق الكناية العلة التامة لكن المص اختار هذا الطريق اشعارا بان اثبات ازليته العقول للامن ﴿ ١١٧ ﴾ عن كون صفاته تع عين ذاته (محمد شريف) ٣ اى من قوله ان

الجرم المذكور على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائها الخلاء (وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن) لان الحاوى وسبب المحوى متلازمان ﴿ فصل فى ازلية العقول وابديتها ﴾ الازلى ماوجد فى الازل وهو الزمان الغير المتناهى من جانب الماضى والابدى ماوجد فى الابد وهو الزمان الغير المتناهى من جانب المستقبل (اما كونها ازلية فلو جود احدها) وهو المذكور ههنا (ان واجب الوجود مستجمع بجملة مالابد منه فى تأثيره فى معلوله الاول والا لكان له حالة منتظرة هف) فيه ايهام ٣ للتكثر فى علة العقل الاول والمناسب ان يقال ان الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول اذلو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه معلولا اولا هف (والعقول ايضا مستلزمة لجملة مالابد منه فى تأثير ٣ بعضها فى بعض لان كل مايمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان الشئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون هى) اى العقول بمقارنتها الحادث الحاوى (مادية هف و يلزم من هذا الدليل ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة) و يمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان مادا بالان كل حادث زمانى مسبوق بمادة هف (واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى اوشئ من العقول قابلا للتغير والحوادث) لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها المغايرة لذات العلة احوال ٤ لذات العلة مقارنة لها هف ٥ ﴿ فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى تعالى و بين العالم الجسمانى قدثبت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لايصدر عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة ٦ ولكن لاباعتبار صدوره عن الواجب الوجود) اذلو كانت الكثرة فيه من حيث انه صادر عن

الواجب الوجود مستجمع بجملة مالابد منه اه وقوله والعقول ايضا مستلزم بجملة مالابد منه اه (ع ب)

٤ قوله احوال الذات اه فيه انه يجوز ان يكون شئ من تلك الامور امرا عدميا شرطا للتأثير كعدم حادث زيد مثلا فاذا وجد ذلك الحادث زال ذلك العدم الازلى فينعدم المعلول قطعا لعدم شرط وجوده ومن البين ان ذلك العدم بحيث يلزم من زواله كونها قابلة للتغير تأمل (عبد الرحيم)

٥ لما مر فى فصل ان الواجب تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلى وهو انه يلزم ان يكون له حالة منتظرة هذا خلف وكذا ان محل الحوادث يكون حادثا البتة (عبد الرحيم)

٦ والا لم يكن عنه صدور الفلك الاعظم الذى فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى والصورة (ميرك)

٦ فيه ان الكثرة التى فى العقل ليست امورا موجودة فى الخارج حتى يلزم من صدوره عن الواجب صدورها عنه بل هى اضافات كالعلم والارادة والوجوب ووجود الوجود فى الواجب تأمل (محمد شريف)

٢ اذ لا يخفى ان العقل الثانى لكونه جوهرا مجردا مؤثرا اشرف من جرم الفلك الماى الغير المؤثر فى شئ والحلول يجب ان يكون مشابها للعلة مناسبا فيها لكونها منها بمنزلة الكل من الشئ فتأمل (حل هدايه)

٣ حيث قال فى آخر الفصل فى اثبات العقل وايضا لانم ان الواجب واحد من جميع الجهات اه (محمد شريف)

٤ بان يقال الواجب يكون قبل كل شئ وبعد كل شئ ومع كل شئ (نعمه)

٥ كما ثبت فيما مر من ان مبدا الممكنات من الواجب بواسطة العقول فتذكر (محمد رفيع)

٦ هذا محاكمة منه نعم بين الجواب والرد بان الحكم يتوقفهما معا والحكم بعدم توقف كل منهما ايسا كما ينبغى اقول الظ ان الاضافة ايضا لا يقتضى كون المتضايفين فى الخارج فان العلم بالهلية بين العدمين ناطق بما قال المعترض (محمد شريف)

٧ وحاصله ان الرد بان ثبوت السلوب لا يتوقف على ثبوت الغير ظ لا شبهة فيه واما الاضافات مقدم توقف ثبوتها وتحققها على ثبوت الغير وتحققه غير ظ بل الظ ان تحققها لا يتصور الا بعد تحقق الغير فبهذا الكلام من الشر محاكمة بين الجواب والرد فافهم (فيض الله)

٨ اى الاعتراض بما سبق منه

٩ اى صدور شئ واحد

١٠ الذى هو المبدا الاول (نعمه)

(وحده)

الواجب الوجود لزم صدور الكثرة عن الواجب (بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها وواجبة الوجود لعلتها فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثانى وباعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التى هى اشرف فى العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثانى وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ٢) قال الامام فى الملخص انهم ضبطوا فتارة اعتبروا فى العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه علة للعقل الثانى وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما تعقله بوجوده وامكانه علة تعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده فى نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه ذلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة اليه ٣ من ان مثل هذه الكثرة لو كفى فى ان يكون الواحد مصدر المعلولات الكثيرة فذات الواجب تعالى يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب والاضافات ٤ من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة ٥ فى ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان السلوب والاضافات لا يثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل فى ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لا تتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظ ٦ ان سلب الشئ عن شئ لا يتوقف على تحقق شئ من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ٧ ذلك ٨ بان يقال اذا فرضنا مبدأ اول وليكن (ا) وصدر عنه شئ وليكن (ب) فهى ٩ اول مراتب معلولاتها ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) ١٠ بتوسط (ب) شئ وليكن (ج) وعن (ب)

وحده شئ وليكن (د) فيكون فى ثانية المراتب شيئان لاتقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر من ب بالنظر الى ا شئ آخر صار فى ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن (ا) بتوسط (ج) وحده شئ وبتوسط (د) وحده شئ ثان وبتوسط (ج د) معا ثالث وبتوسط (ب ج) رابع وبتوسط (ب د) خامس وبتوسط (ب ج د) سادس وعن (ب) بتوسط (ج) سابع وبتوسط (د) وحده ثامن وبتوسط (ج د) معا تاسع وعن (ج) وحده عاشر وعن (د) وحده حادى عشر وعن (ج د) معا ثانى عشر ويكون هذه كلها ٢ فى ثلثة مراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السافل ٣ بالنظر الى مافوقه شئ واعتبرنا ٤ الترتيب فى المتواسطات التى تكون واحدة فوق واحدة صار مافى هذه المرتبة اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لايحصى عددها فى مرتبة واحدة هذا ماذكره المحققون فى شرح الاشارات موافقا لما فى التلويحات (وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك وكذلك الى ان ينتهى الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو مبدأ الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال ٥) لكثرة فعله وتأثيره فى عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرائيل عليه السلام (فيصدر عنه الهيولى العنصرية الصورة الجسمية) والصورة النوعية (المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير) الاستعداد اذ العقل ثابت لاتغير فيه (بل استعدادها بسبب الحركات السماوية) فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعى وضعا حادثا تقتضى حدوث استعداد فى الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى (وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث آخر) المناسب ان يقال مسبوق بحادث (لان الحركات المحدثة) بل سائر الحوادث (اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لاسبيل الى الاولى والا لزم دوام الحادثات) فتعين الثانى (وهذه

٢ وعن ابتوسط شئ حادث عن ب بتوسط ثانى عشر و بتوسطها ثالث عشر اه (محمد شريف)
٣ اى وحده ان يصدر عن ج
وحده شئ بالنظر الى ب وشئ اخر بالنظر الى ب وكذا الكلام فى وفى الشئ الاخر الذى صدر عن ب فالنظر الى اتأمل (عبد الرحيم)
٤ بان نعتبر صدور شئ عن ب بالنظر الى او صدور شئ آخر عنهما بالنظر الى ب وصدور شئ عن ب و ج ود بالنظر الى او عن ب ج شئ بالنظر الى او عن ب د شئ بالنظر الى او عن ب والشئ الاخر الذى صدر عن ب بالنظر الى اشئ وعن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى او عن د و بهذا الشئ شئ بالنظر الى او عن ب ج د وهذا الشئ شئ بالنظر الى او عن ج وهذا الشئ شئ بالنظر الى ب و عن ج د و هذا الشئ شئ بالنظر الى ب تأمل (عبد الرحيم)
٥ لعدم تناهى مايصدر عنه من الاثار المختلفة فى عالم الكون و الفساد و يسمى بلسان الشرع جبرائيل فهذه العشرة من العقول مما يظهر بالدليل على معنى انه لايجوز ان يكون اقل منها واما انها منحصرة فى هذه العشرة فمما لا محال للعقل فيها لجواز ان يكون غير متناهية او محصورة فى عدد غيره واعلم ان كلامهم هذا بين لانه ان لم يجز ان يصدر عن العقل بهذه الجهات شئ بكل ماذكروه والا فالدليل على انتهائه الى العقل العاشر ولذا قيل ان الكلام فى اثبات العقل يشبه كلام الصوفية (حل هدايه)

٢ لان ماذكره يدل على ان قبل كل حادث حادث آخر (سيد) ٣ قوله اذ الحصر المذكور وهو حصر كون الحركات والحوادث موجودة دائما او بعد حدوث حادث لجواز ان يوجد حادث لا دائما ولا بعد حدوث حادث بل بعد قديم بان يكون القديم على علة تامة لبعض الحوادث (ميرك)

٤ فيه انه يجوز ان يكون بارادة ازلية متعلقة في الاول بوجود الحادث في وقته الافلاك مريدة عندهم فيجوز ان يتعلق ارادة بحركة خاصة هي اول الحوادث واما دوام حركة الافلاك بدليل اخر على تقدير تسليمه الاحتياج الى هذا (محمد شريف)

٥ لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول لامتناع تخلف المعلول عن العلة عند

٦ فلا يتصور ان يوجد حادث يكون هو اول الحوادث ولا يتصور ان يكون قبله حادث آخر فتأمل (فيض الله)

٧ حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو برهان التطبيق (ملا زاده)

٩ من تلك الحوادث الغير

الحوادث اما ان توجد على الاجتماع) في الوجود (او على التعاقب لاسبيل الى الاول والالزم اجتماع امورلها ترتب في الوجود بلانهاية وهو ممتنع فقيل كل حركة حركة حادثة) هذا غير ظاهر مما ذكره ٢ (وقيل كل حادث حادث لا الى الاول وهو المطلوب) وههنا بحث اذ الحصر ٣ المذكور اولا نسلم اذا اقيم الدليل على نفي حادث وهو اول الحوادث واذا تبين ذلك فكل ماذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك ٤ ان العلة التامة للحادث لايجوز ان تكون قديمة بجميع اجزائها والالزم قدم ٥ الحوادث فالعلة التامة للحادث مشتملة لامحالة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية ٦ قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مسلزمة لتجددات انتقالية وضعية بلابداية وهي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها لم تتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لايكون علته التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة للشئ لايتخلف عنه معلوله فلا يرتقي الحادث في سلسلة علله الى القديم ولا يتنزل قديم في سلسلة معلولاته الى حادث بل لابد هناك من امر ذي جهتين استمرار وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى قديم ومن حيث عدم استمراره يستند الى المتجدد المتعاقب لا الى الاول يصير سببا لفيضان الحوادث من القديم (فان قيل ٧ لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية) مجتمعة في الوجود (قلنا لانا اذا اخذناها جملتين ٩ احديهما من مبدأ واحد معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية) اي الناقصة (على الاولى) الزائدة (بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني) وهلم جرا (فاما ان يتطابقا الى غير النهاية) بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحدة من الجملة الثانية (او ينقطع الثانية لاسبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص) في عدد الآحاد هف (فيلزم الانقطاع فتكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا) فيلزم تناهي الجملتين

المتناهية احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة (في الجهة) الاولى اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الاولى بذلك الواحد (ملا زاده)

٢ وهو مح وهذا المحال انما يلزم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة فى الوجود فيكون مستحيلا وهو المط (ملازاده) ﴿ ١٢١ ﴾ ٣ قوله وليس فى الوجود الذهنى اه اى ليت الاحاد مجتمعة

فى الجهة التى فرضناها غير متناهيين ٢ فيها) وانما اعتبروا قيدى الاجتماع فى الوجود والترتيب لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا فى الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما بازاء الاخرى ليس فى الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج فى زمان اصلا وليس ٣ فى الوجود الذهنى ايضا لاستحالة وجودها مفصلة فى الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع آحاد احدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا اما فى الخارج او فى الذهن وكذا التطبيق لا يتم اذا كانت الآحاد ٤ موجودة معا ولم يكن لها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثانى بازاء الثانى والثالث بازاء الثالث ٥ وهكذا لجواز ان يقع آحاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا فى زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الفهم والعقل ٦ واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين جملتين ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى فانك فى الاول اذا طبقت طرف احد الجملتين على طرف الآخر كان ذلك كافيا فى وقوع كل جزء من احدهما بازاء جزء من اجزاء الثانى وليس الحال فى اعداد الحصى كذلك بل لابد لك فى التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من آحاد الجملة الناقصة بازاء كل واحد من آحاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادها ترتب والعقل يفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج فى ذلك الفرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفى فى فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينهما ترتب اولا ﴿ خاتمة فى احوال النشأة الآخرة ﴾ للنفس الناطقة وفيها ستة

موجودة فى الذهن ايضا لان الاحاد غير متناهية واحاطة الذهن بالامور الغير المتناهية مفصلة مح

(عبد الرحيم)

٤ اى كما ان الاحاد اذا لم تكن موجودة معا فى الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق اذا كانت اه تأمل

(نور الدين)

٥ اذ الاول والثانى والثالث لها فى نفس الامر اذ لا ترتب بينها بل الاولية والثانية والثالثة انما يحصل لها بحسب اعتبارنا وعد ثالثها ولما لم تكن قادرين على عد غير المتناهية مفصلة فلم يكن لها اول وثان وثالث وهكذا المراتب الباقية الى غير النهاية فى فرضنا ايضا فاذا فرضنا مرتبة من احدهما يمكن ان يقع بازاء تلك المرتبة احاد كثيرة من الآخر اذ ليس للجملة الاخرى تلك المرتبة

(عبد الرحيم)

٦ فان العقل كلما تعقل واستحضر الاحاد يمكن التطبيق بين تلك الاحاد

المتعقلة وما لم يتعقلها لا يمكنه التطبيق بينها فيقطع التطبيق عندها

بين ان الاحاد اذا كانت موجودة معا ولم يكن بينها ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق مح

٢ اى التناقل فى الابدان الانسانية فينتقل من بدن الى بدن آخر حتى النهاية فيما هو كمالها عن علومها واخلاقها فيبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا ﴿ ١٢٢ ﴾ الانتقال نسخا وقيل ربما تنازلت الى

هدايات لازالة اوهام المنكرين لما تبين فيه ﴿هداية﴾ النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تعلق ببدن آخر) على سبيل التناسخ٢ (او تبقى موجودة) بلا تعلق (ولا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها شئ) بمنزلة المادة (يقبل الفساد وشئ) بمنزلة الصورة (يفسد بالعقل لان الفاسد بالعقل غير قابل له) اى للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول وفيه بحث٣ اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيه فساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشئ يتقدم فى الخارج واذا حصل ذلك الشئ فى العقل وتصور العقل معه العدم الخارجى كان العدم قائما به فى العقل على معنى انه متصف به فى وحد نفسه فى العقل لا فى الخارج اذ ليس فى الخارج شئ وقبول عدم قائم بذلك الشئ (فتكون مركبة هف) قيل انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا خارجا عنها مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها كما مر٥ جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة فى ذاتها ٦ لكنها متعلقة بالبدن مدبرة له ومتصرفة فيه ليصير آلة لها فى تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط ٧ الذى بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه فلما توقف تعلقها به على وجودها فى نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها اعنى وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا وبالعرض الى وجودها فى نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة فى ذلك الى استعداد منسوب

الابدان الحيوانية فينتقل من الانسان الى بدن الحيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنازلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية ويسمى فسخا كالمعادن والبسائط ايضا (شرح مواقف)

٣ اى فى دليل ان الفاسد غير قابل وهو ان الفاسد لا تبقى مع الفاسد اه ٤ اى اذ كان فى النفس شيئان قابل وفاسد يكون النفس مركبة مع انا بينا ان النفس بسيط (حلبى)

٥ من ان كل حادث فهو مسبوق بمادة والمراد بالمادة اعم من ان يكون موضوعا كما فى الاعراض او هيولى كما فى صور الاجسام او متعلقا كما فى النفس فان البدن مادة متعلق لحدوث النفس (حسن) ٦ والبدن مادى فلا ارتباط بينهما بحسب الذات الا ان النفس لما كانت متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف وكما ان البدن آلة لتحصيل كمالات النفس كان بينهما ارتباط من هذه الحيثية فليس البدن مباينا للنفس من جميع الوجوه (شاه على) ٧ قوله فهذا الارتباط (اولا) وهو كون النفس متعلقة بالبدن ومتصرفة فيه وكون البدن آلة لتحصيل كمالات النفس (سيد على)

اولا و بالذات الى وجودها فى نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها فى نفسها مباينة له والشئ لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هذه الجهة ايضا ٢ جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل استعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يكن توقف انقطاع تدبيرها على عدمها ٣ فى نفسها لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها فى نفسها لا بالذات ولا بالعرض ٤ فلا يكفى هذا الاستعداد لعدمها فى نفسها اصلا بل لابد له من استعداد آخر وقد تبين امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها (ولا سبيل الى الثانى لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر ٥ فيكون التناسخ محالا لان البدن ٦ الصالح للنفس كاف فى فيضان النفس من مبدئها فكل بدن يصلح ان تتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له) قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها فى حدوث استعداد البدن مم لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها فى حالة كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض ح فى نفس اخرى من المبدأ لانتفاء شرط الفيضان ٧ (وهو مم بالبداهة اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس بعد الموت بلا تعلق) وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس و بيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشرنا اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين آخرين لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تذكر شيأ من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقى كما كان واللازم بط قطعا واعترض بان التذكر

النفس بالبدن لا يتوقف على عدم النفس فى نفسها لجواز عدم التعلق مع كونها

(ميرك)

٥ حيث قال ان النفوس الناطقة حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشئ بسبب القول بل لان الماهية لا يستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة ضرورة

٦ هذا الدليل اورده الشيخ فى الاشارات بقوله واما التناسخ فى اجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل والا لاقتضى كل مزاج نفسا

يفيض عليه وقارنتها النفس المستحثة فكان لحيوان واحد نفسان (عبد الرحمن) ٧ وهو عدم مصادقة البدن لنفس موجودة قد بطل بدنها حين كمال استعداد ذلك البدن لفيضان النفس اليه (ميرك)

٢وهو البدن الثانى الحادث بعد فساد البدن الاول فان النفس لما كانت مدبرة للبدن فيجوز ان يكون حين تعلقه بالبدن الثانى مشغولة تقديره ومستغرقة فى ذلك التدبير بحيث لا يبقى لها بحال تذكر شئ من احوال البدن السابق فيذهب عنه العلم باحوال البدن السابق (نور الدين)

٣ قوله اول العهد بان يكون بين البدن الاول بين تعلق النفس ببدن آخر زمان طويل فاذا تعلق النفس بذلك البدن الاخر منسية لاحوال البدن السابق كما نجد من انفسنا انا قد نسى اكثر احوالنا الذى كان معلوما لنا بعد انقضاء زمان طويل فليجز ايضا ان يكون ذلك من هذا القبيل (محمود حسن)

٤ اى او تعلق بالبدن الحادث كلتا نفسى البدنين الهالكين

٥ قوله والتوالى ظاهرة البطلان وهى تعطل النفس واجتماع نفسين على بدن واحد وتعلق النفس واحدة باكثر من بدن واحد (مبرك)

٦ لما كان الملقى من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى القوة فسرها اولا فقال اللذة اه (ملا زاده)

٧ قوله فادراكه من حيث انه ملايم لذة دون ادراكه من حيث انه منافر وا علم ان الشئ قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى شئ وهو لا يفتقر كماليته وخيريته (على) فلا يلتذبه وقد يكون كذلك وهو يعتقد فيلتذبه فالمعتبر كماليته وخيريته عند المدرك لا فى نفس الامر (حلمى)

انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق فى تدبير البدن الآخر ٢ مانعا وطول العهد ٣ منسيا وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقته عن هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالى بط بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك الابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا فى اعصار طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى نفسى الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما ٤ فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالى ٥ ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن آخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات شغل ﴿هداية٦﴾ اللذة ادراك الملايم ٧ من حيث انه ملايم) فائدة الحيثية ان الشئ قد يلايم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملايم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملايم بل منافر من حيث اشتماله على مادة مغايرة الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملايم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم (كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بانه تمكن من تصور قدر ما يمكن ان يتبين من ادراك الحق الاول) فان تعقله على ما هو عليه غير ممكن لغيره (وهو انه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع جهاته برئ عن النقايص منبع لفيضان الخير على الاوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام) الجرم الجسم الا انه كثر استعماله (فى السماوية والكائنات العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها صور جميع الموجودات

على الترتيب الذى هو لها) فى نفس الامر فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط وهى العفة والشجاعة والحكمة التى هى اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة ٢ منسوبة الى القوة الشهوانية ٣ والشجاعة ٤ الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية ٥ فاذا حصلت لها هذه الكمالات العقلية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات ومؤثرة عندها التذت بها لامحالة (وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة لها بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لايحتاج فى تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت) بل ينبغى ان تزاد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التى كانت تصورها عن ظهور خواصها فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهى اشرف واكمل من اللذة الحواسية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات مخصوصة كالالوان والطعوم والروايح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات العقول فهى ذات البارى تعالى وصفاته والجواهر العقلية اللطيفة والاجرام السماوية وغيرها ومن البين ان لانسبة لاحدهما فى الشرف الى الآخر واما الثانى فلوجهين احدهما ان ادراك العقل واصل الى كنه الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والفارق وبين اللازم بوسط او بغير وسط واما الادراك الحسى فلا يصل الا الى ظاهر المحسوسات فيكون الادراك العقلى اقوى وثانيهما ان الادراك العقلية غير متناهية بخلاف الادراك الحسية (وعدم حصولها) اى اللذة الكاملة بالتعقلات (حالة تعلق النفس بالبدن انما يكون لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية) من الشهوات والاخلاق

٢ اى فالعفة هى التوسط بين طرفى الافراط والتفريط بالنسبة الى تلك القوة الشهوانية وكذا الشجاعة والحكمة تأمل (فيض الله)

٣ افراطها الفجور وتفريطها الخمود منه

٤ افراطها التهور وتفريطها الجبن منه

٥ افراطها الجربزة وتفريطها البلاهة منه

الذميمة كما ان المريض الذى تغلب عليه مرة الصفراء لايتلذذ بالحلو بل يكرهه ﴿هداية﴾ الالم ادراك المنافر من حيث انه هو منافر والمنافر للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال) من الجهل المركب والخلق المذموم (فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيأت المضادة للكمال ادركت المنافر من حيث هو منافر فيعرض لها الالم العقلى) وانما لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة فى العلايق البدنية ولم تكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية والظنون والاوهام الكاذبة لم يتنبه لنقصانها وفوتكمالاتها بل ربما يعتقد اضداد الكمالات كما لاوفرحت بعقايدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت صافت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لايبقى فيه التباس ﴿هداية﴾ النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية) اى الجازمة المطابقة الثابتة (اذا حصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية) والهيأت الردية (اتصلت) بعد مفارقة البدن (بالعالم القدس فى حضرة جلال رب العالمين فى مقعد صدق) الاضافة الى الصدق لتحققه اوللتنبيه على ان النفس ناله بصدق القول والنية (عند مليك مقتدر) قال الله تعالى ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون﴾ فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية بل يبقى فيها الهيأت الردية البدنية) المادية وميلها الى الشهوات (يصير بسبب تلك الهيأت والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة) الى مشتهياتها التى الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذى لم يبق له رجاء الوصول (فتأذى بها اذاء عظيما لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذى كان لاجله) قال صاحب التلويحات ٢ الجهل المركب هو الذى لايرجى فيه النجاة بل يتأيد وماكان بسبب عوارض فيزول ولايدوم واعترض عليه بان النفوس ذوات العقايد الباطلة الجازمة بانها حق اذا فارقت الابدان فان جاز

٢ والغرض من هذا القول بيان احوال ذوى الجهل المركب وتأييد ما فى المتن (محمد شريف)

٢ اى وان لم يجز ان يزول عنها الجزم بحقيته العقايد الباطلة (حسن) ٣ قوله فلا يكون لها شعور اه بل كانت ح جازمة بحقيتها ﴿ ١٢٧ ﴾ و يجزم بكونها كمالات فلا يكون لها شعور بانها باطلة

ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة ايضا عنها وحينئذ فيصير من اهل السعادة وان لم يجز ٢ فلا يكون ٣ لها شعور لنقصانها ٤ كما لم يكن قبل الموت فلا تكون ٥ مشتاقة متعذبة واجيب بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ماهى عليه وانما تلتذ بمشاهدة ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على الوجه الذى ادركته فكأنها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذوات نيل وتم بذلك التذاذها واما التى تمثلت اضدادها الكمال فيها واعتقدت انها كمال و رجت الوصول الى ما ادركته فانها لامحالة تفقد بعد الموت ما رجته فتحنب ان تصير معذبة لفقدان ما رجته الوصول اليه لابزوال ٦ الجزم عنها ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة الساذجة ٧ اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقايق بكسب المجهول) متعلق ٨ بقوله ظهر (من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال) لكن ذلك الشوق كاف فيها لايظهر ظهورا معتدابه مادامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية تمنعها عن ذلك الشوق (فاذا فارقت البدن) وظهر شوقها ظهورا تاما (وليس معها سبب الكمال وآلته) اى البدن وقواه (يعرض لها الالم العظيم) بملاحظة تكاسلها عن اكتساب الكمال مدة تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذاة الحسية والوهمية (وهو الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع) اى تعلو (على الافئدة) اى اوساط القلوب ﴿ هداية ﴾ النفوس الناطقة التى لم تكتسب العلم والشرف ولااشتاق اليه ايضا فاذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الرديئة حصل لها النجاة من العذاب البدنية والخلاص من الالم) لسلامتها عن المى الشوق والهيئة المضادة (فكانت البلاهة ادنى) اى اقرب الى الخلاص (من فطانة بتراء) اى ناقصة توجب مجرد الشوق قال عليه السلام اكثر اهل الجنة البله (واما اذا لم يكن خالية عن الهيأت البدنية) فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئة (فيتألم بفقدان البدن) الذى كانت فيه متمكنة من تحصيل

و الكمال هو ماعداها ونقصانها (حسن)

٤ اى لم يكن ذلك الشعور قبل الموت ح

٥ او التعذيب انما يكون بان يدرك الكمال ولم ينل به فتصير مشتاقة ومتعذبة بسبب ذلك الاشتياق و عدم النيل (حسن) ٦ قوله لابزوال الجزم عنها وحاصل الجواب ان التعذب ليس بسبب زوال الجزم بحقية العقايد الباطلة حتى اذا لم يزل ذلك الجزم لم يتعذب بل التعذب انما هو بسبب عدم نيل ما رجت النفس الوصول اليه فان النفس لما جزم بحقية العقايد الباطلة فترجى الوصول اليها و يفرح بذلك فاذا فارقت البدن لم يصل الى ما رجى يتعذب (عبد الرحيم)

٧ قوله الساذجة اى العادية عن تصور حقايق الاشياء وعن الاعتقادات البرهانية الثابتة وعن الاعتقادات الغير المطابقة و الظنون الفاسدة (حسن)

٨ قوله متعلق بقوله اه المعنى ان النفوس الساذجة اذا ظهر لها بسبب كسب بعض العلوم المجهولة ان من شان تلك النفوس ادراك الحقايق لزم تلك النفوس بسبب هذا الكسب مشوق الى الكمال (عبد الرحيم)

تلك المقتضيات (و يبقى فى كدورات الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق فتكون فى غصة وعذاب اليم) لكنه غير دائم ٢هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التى خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شئ من الكمالات الممكنة لهـا بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلايق الجسمانية وتوصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التى تبقى شئ من كمالاتها بالقوة فانها تتردد فى الابدان الانسانية وتتنقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا ٣ الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من بدن الانسان الى بدن حيوان يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا وقد يقال هى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال (ومن اراد الاستقصاء فى الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار) وظنى ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابى على وشهاب الدين المقتول قدس سرهما وفوق طورهما طور عز قدره كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر والله اعلم واقدر

٢ لا مكان تلك الهيئات الرديئة عنها (عبد الرحيم)

٣ قوله هـذا اه اى جميع ماذكر من الهدايات الستة (سمع) تمت

الحمد لله الذى تلطف علينا بكرمه بطبع هذا الشرح المنيف على هداية الحكمة المنسوب الى النحرير الخطير المشتهر بين الطلبة بقاضميير السيد حسين بن معين الدين الحسينى الميبدى امطر المولى سحائب مغفرته على مرقده فى مطبعة خادم العلم والمجد السنى الحاج محرم افندى البوسنوى وفق المولى فى مآربه الدنيوى والاخروى وتم ختام طبعه فى اواخر محرم الحرام لسنة ثلثة وثلثمأة والف

اخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرانہ لیا جائے گا۔